



كلية التربية بسوهاج

قسم أصول التربية

تمويل التربية الخاصة فى مصر

الصعوبات والمصادر الجديدة

إعداد

دكتور/ خلف محمد البحيرى

أستاذ مساعد بقسم اصول التر بية

كلية التربية بسوهاج

٢٠٠٢م

محتويات البحث

محتويات البحث

تمويل التربية الخاصة فى مصر : الصعوبات والمصادر الجديدة

أولاً: الإطار العام للبحث

مقدمة:

انطلاقاً من مسلمة تقول: إن السعى لطلب مخرجات تعليمية أفضل يشكل حتمية تحسين شروط الإنتاج، يدرس هذا البحث قضية تمويل التربية الخاصة بغرض التوصل إلى صيغة أفضل تضمن تحقيق مخرجات أفضل من هذا الخط الإنتاجى الإنسانى الأصيل، ذلك أن الفرد المعاق قد حُرم من حاسة أو أكثر، لكنه يمتلك كثيراً من الإمكانات التى تؤهله للنجاح والمشاركة فى دفع قاطرة التنمية المجتمعية.

وقد استحدثت السنوات العشر الأخيرة بعض التحديات التى تركت بصماتها الواضحة فى النظم التعليمية على المستوى العالمى، ومنها: زيادة حجم المعلومات والتطور فى نظم تقنيات وتشغيل المعلومات، وكانت التجهيزات التعليمية وأبنية التعليم- وغير ذلك من إمكانات تلزم تعليم المعاق- ضمن دوال التحديث التى شهدت تغيراً وتطوراً مشهوداً، ولهذا فإن تطوير التربية الخاصة لتواكب التطور الإقليمى والعالمى فى مجالات التربية والتعليم يتطلب تطوير كثير من عناصر العملية التعليمية، ويتطلب هذا بدوره تمويلاً أكثر مما تتحمله الدولة. الأمر الذى يشكل تحدياً خطيراً يواجه التربية الخاصة فى بلادنا.

وتقف مشكلة قلة المخصصات المالية للتربية الخاصة حجر عثرة أمام إحداث التوسع الكمى والنوعى للخدمات التعليمية المقدمة للمعاقين فى مصر وغالبية بلدان العالم، هذا برغم الجهود الكبيرة التى تبذلها مصر وكافة البلدان فى زيادة استثمارات التربية الخاصة بقدر ما تستطيع، حيث تقتصر خطة وزارة التربية والتعليم فى مصر على المشروعات التى تتطلبها الحاجة القصوى لمواجهة التوسع والنمو الحتمى فى خدمات التربية الخاصة فى حدود الاستثمارات

المتاحة، ويتضح حجم الجهود اللازم بذلها عند دراسة الفجوة بين المتاح والاحتياجات من فصول التربية الخاصة فى الدولة والتى يوضحها الجدول التالى:

جدول (١)

الفجوة الإجمالية من فصول التربية الخاصة فى عام ١٩٩٨م وحتى ٢٠٠٥

	متاح ١٩٩٨	احتياجات عام ٢٠٠٥	الفجوة	نسبة المتاح%
سمعى	٦٩٦	٢٣٠٥	١٦٥٤	٣٠,١
بصرى	٢٠٠	٢٨٩٧	٢٦٩٧	٦,٩
فكرى	٨٠٢	٣٨٩٧٧	٣٩١٦٥	٢,٠

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء، تقرير عن الأبنية التعليمية بمدارس التربية الخاصة بمصر، القاهرة: هيئة الأبنية التعليمية، ١٩٩٨، ص١٢.

ويشير الجدول السابق إلى ضخامة الجهود اللازم بذلها فى ميدان التربية الخاصة، هذا فيما يتعلق بتوفير الفصول الدراسية فقط، إذ لا تزيد الفصول الحالية عن ٢% من فصول التربية الفكرية، ٦% من فصول التربية البصرية، ٣٠% من فصول التربية السمعية، وهى نتيجة خطيرة جداً تعبر عن مدى الاهتمام بتقديم خدمات التربية الخاصة فى الدولة فى الوقت الذى تؤكد فيه الدولة حق المعاق فى التعليم والرعاية واستعدادها لبذل كافة الجهود فى هذا المقام.

وتزداد خطورة الأمر عندما ندرس نسبة الأطفال المعاقين الذين يجدون فرصة تعليمية فى مدارس التربية الخاصة من بين الأطفال المعاقين على أساس أن نسبة الأطفال المعاقين تمثل ٣,٤% من إجمالى عدد السكان حسب تقديرات اليونسكو عام ١٩٩٣، ولمواجهة هذه الفجوة اهتمت الاستراتيجية القومية للتصدى لمشاكل الإعاقة فى مصر عام ١٩٩٦ فى إطار برنامج تعليم المعاقين بإنشاء[١]:

أ - ١٥٠ مدرسة فى مختلف المحافظات فى حدود ٣٠ فصل للمدرسة الواحدة، وتخدم ٤٥ ألف طفل بمتوسط كثافة ١٠ تلاميذ للفصل الواحد، وقدرت الاستراتيجية تكلفة قدرها ١,٥ مليون جنيه للمدرسة.

ب- ١٥٠٠٠ فصل خاص لتعليم وتأهيل المعاقين ملحقة بالمدارس العامة تعمل بنظام الدمج مع التلاميذ العاديين، وبتكلفة قدرها ٥٠٠٠٠ للفصل الواحد تشمل إعداد وتدريب الكوادر المناسبة.

ولكن - ومع هذه الجهود الكبيرة- فإنه يلزم بذل المزيد مما تعجز الدولة عن تقديمه بسبب تلك التحديات التى تواجه تمويل التربية الخاصة، ومنها:

أ- ارتفاع سعر الخدمة التعليمية بمدارس التربية الخاصة نظراً لاعتمادها على تقنيات وأجهزة تلزم العملية التعليمية مثل أجهزة التسجيل والكتب الخاصة للمعاقين بصرياً والسماعات ومعينات الكلام للمعاقين سمعياً، وكافة التسهيلات التعليمية اللازمة للمتخلفين عقلياً، كما يرجع ارتفاع هذا السعر إلى انخفاض عدد التلاميذ فى الفصل الدراسى الواحد وارتفاع سعر التجهيزات الخاصة بالأبنية المدرسية المناسبة للمعاقين وارتفاع أجور المعلمين عن أقرانهم معلمى العاديين.

ب- إعلان الدولة تحمل كافة النفقات التعليمية لتعليم المعاق تحت مبدأ مجانية التعليم.

ج- ضخامة الاستثمارات المطلوب اعتمادها للتربية الخاصة بالنسبة لما هو متوفر بالفعل.

د - تعثر معدلات التنمية لدولة ذات دخل محدود بموارده، ويخصص جزء منه لميزانية التعليم، ولا يمثل نصيب التربية الخاصة أكثر من ٥% من هذه الميزانية.

مشكلة البحث:

ولمواجهة التحديات التى تواجه تمويل التربية الخاصة فى مصر يلزم الاعتماد على مشروع قومى للإصلاح المالى يعتمد على أسلوب الوثبات فوق حواجز التدنى الاجتماعى فى النظر إلى مدارس التربية الخاصة فى مصر وفوق السلبية نحو مواجهة المشكلات التعليمية التى تواجه نظامنا التعليمى بأكمله، وذلك للحاق بعالم لا يعرف الخطى البطيئة، بل اصبح يقوم على الطريق السريع فى نقل المعلومات واكتشافها والمنافسة فى الخدمات الإنتاجية والاجتماعية على

السواء، ولاشك أن المواجهة السريعة والكلية لصعوبات تمويل التربية الخاصة فى مصر تمكن من القضاء على كثير من السلبيات والمعوقات الأساسية التى تواجه نظام التربية الخاصة والتى كانت سبباً رئيساً فى تردى أوضاعه التعليمية، حيث أثبتت الدراسات أن المخرجات الاجتماعية والشخصية للتربية الخاصة فى مصر محدودة للغاية، وبرغم اهتمام الدراسات بتطوير مخرجات التربية الخاصة فى مصر، إلا أن أية محاولة للتطوير لا تنطق من مشروع مدروس لتطوير عملية التمويل والبحث عن مصادر وأساليب حديثة تظل قليلة الفائدة.

وكل هذا يدفعنا للتفكير فى الافتراضات التالية:

- أن حجم ومستوى الخدمات التعليمية بمدارس التربية الخاصة فى مصر ما زال دون المستوى،ويعبر عن شكل ومضمون أزمة تمويل التربية الخاصة فى مصر.
- أن مستوى إنتاجية وجودة التربية الخاصة فى مدارسنا هو انعكاس لأسلوب التمويل المستخدم وتوزيع النفقات التعليمية.
- أن ضعف مستوى الخريج معرفياً ومهنيا وشخصياً وضعف مسايرته للتقدم التكنولوجى يتطلب إعادة صياغة مؤسسات التربية الخاصة فى علاقتها بالتكنولوجيا الحديثة..
- ضرورة الاهتمام بالبحث عن مصادر وأشكال جديدة لتمويل التربية الخاصة فى مصر مثل المشاركة الشعبية ورأس المال الخاص.

ويبدو من استعراض هذه الافتراضات أنها ترتبط بقضية تمويل التربية الخاصة، مما يشير إلى وجود بعض الصعوبات فى عملية تمويل التربية الخاصة فى مصر وإلى أهمية التغلب على هذه الصعوبات.

ومن هذا المنطلق تزداد الحاجة للوقوف على أهم الصعوبات التى تواجه تمويل التربية الخاصة فى مصر واقتراح بعض المصادر والأساليب الجديدة، ويمكن صياغة مشكلة البحث الحالى فى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتى:

"ما أهم الصعوبات التى تواجه تمويل التربية الخاصة فــى مصــر؟ وما أهم المصادر والأساليب الحديثة فى تمويل التربية الخاصة فــى ضوء الاتجاهات العالمية المعــاصرة لمصــادر وأســاليب تمويــل التعليم"؟

وينطلق من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما الصعوبات التى تواجه تمويل التربية الخاصة فى مصر؟

٢- ما أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة فى مصادر وأساليب تمويل التعليم قبــل الجامعى؟

٣- ما أهم المصادر والأساليب الجديدة والمقترحة لتمويل التربية الخاصــة فــى مصر فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة؟

٤-ما الصعوبات التى يمكن أن تواجه التمويل غير الحكومى للتربية الخاصة فــى مصر؟ وكيف يمكن التغلب على هذه الصعوبات؟

أهداف البحث: يهدف البحث الحالى إلى ما يلى:

١- تحديد أهم الصعوبات التى تواجه تمويل التربية الخاصة فى مصــر لتحقيــق أفضل جودة تعليمية مع ترشيد الإنفاق.

٢- الوقوف على أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة فى مصادر وأســاليب تمويــل التعليم قبل الجامعى.

٣- تحديد بعض المصادر والأساليب الجديدة لتمويل التربية الخاصة فى مصر فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة.

٤- تحديد أهم الصعوبات التى يمكن أن تواجه التمويل غــير الحكومــى للتربيــة الخاصة فى مصر.

أهمية البحث: يستمد البحث أهميته مما يلى:

١- أهمية الدراسات المستقبلية فى مجال التعليم بصفة عامة وفى مجال التربيــة الخاصة على وجه الخصوص، وذلك باعتبار أن استقراء مصــادر وأســاليب تمويل التربية الخاصة فى المستقبل من شأنه مســاعدة واضعــى السياســة

التعليمية من مواجهة أزمة تمويل التربية الخاصة المعاصرة والتحديات التى قد تواجهها فى المستقبل.

٢- يسهم البحث الحالى فى تشخيص بعض الصعوبات التى تواجه عملية تمويل التربية الخاصة فى مصر حالياً، الأمر الذى يفيد القائمين على تخطيط التعليم وتمويله فى مصر، كما يفيد المهتمين بقضايا التربية الخاصة ويشحذ همتهم فى مساعدة جادة لتمويل هذا النوع من التعليم.

٣- يهتم البحث الحالى بدراسة بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة حول مصادر وأساليب تمويل التعليم قبل الجامعى بما يفيد فى التوصل إلى صيغة تمويل مصرية تفيد المسئولين والمخططين لتطوير تمويل التربية الخاصة فى مصر.

٤- يستفيد البحث من توصيات المؤتمرات التربوية التى نادت بضرورة البحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم وأساليب لترشيد الإنفاق عليه بدلاً من المصدر الحكومى أو بجانبه.

٥- يحدد البحث الحالى بعض الصعوبات التى قد تواجه مصادر التمويل غير الحكومى لمؤسسات التربية الخاصة فى مصر متمثلة فى القطاع الخاص، مما يفيد المسئولين عن التربية الخاصة والمهتمين بالتمويل غير الحكومى لهذا النوع من التعليم فى استبصار هذه الصعوبات والإعداد لمواجهتها.

حدود البحث:

اقتصر البحث فى دراسته لتمويل التربية الخاصة فى مصر على تمويل مدارس التربية الخاصة التابعة لوزارة التربية والتعليم (سمعى- بصرى- فكرى). وفى دراسة صعوبات التمويل غير الحكومى للتربية الخاصة اقتصر على آراء بعض رجال الأعمال بمحافظة سوهاج من خلال استبانة وضعت لهذا الغرض.

منهجية البحث وخطواته:

تبنى البحث المنهج الوصفى الذى يعد أكثر مناهج البحث ملاءمة لدراسة المشكلات الاقتصادية والتربوية، ويقوم هذا المنهج على التحليل النقدى الذى يستشرف المستقبل، ويلجأ الباحث إلى الدراسة الميدانية للتعرف على صعوبات

التمويل غير الحكومى لمدارس التربية الخاصة مستخدماً استبانة وضعت لهذا الغرض.

ويسير البحث تبعاً للخطوات الآتية:

١- مراجعة الأدبيات التربوية الحديثة فى مجال تمويل التعليم على المستويين المحلى والعالمى.

٢- تحديد أهم الصعوبات التى تواجه تمويل التربية الخاصة فى مصر.

٣- مسح أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة فى تمويل التعليم قبل الجامعى وبخاصة فيما يتعلق بمصادر وأساليب التمويل.

٤- تحديد أهم مصادر وأساليب تمويل التربية الخاصة التى يمكن الاعتماد عليها فى مصر مستقبلاً.

٥- إجراء دراسة ميدانية لتحديد أهم الصعوبات التى قد تواجه الدولة فى التمويل غير الحكومى للتربية الخاصة.

مصطلحات البحث:

التربية الخاصة: يرى الباحث أن التربية الخاصة هى جملة الخدمات والبرامج التربوية المقدمة فى المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم لرعاية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة فى الصفات الجسمية أو العقلية بما يحول بينهم وبين الإفادة الكاملة من البرامج والخدمات التربوية المقدمة لأقرانهم العاديين.

ثانياً: الإطار النظرى والتحليلى

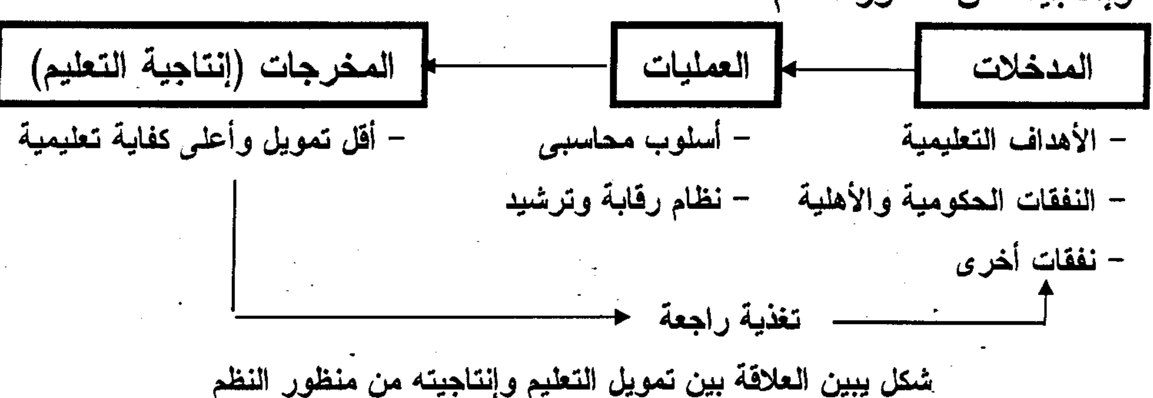
المقدمة :

تعتبر قضية تمويل التعليم من القضايا الهامة التى تشغل بال رجال التربية والاقتصاد فى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وقد اهتمت دراسات عديدة بالعلاقة الوثيقة بين التعليم والاقتصاد، ولم يعد ينظر إلى العملية التعليمية على أنها مجرد خدمة اجتماعية ترفيهية، بل أصبحت استثماراً يستهدف تحسين مستوى حياة الأفراد، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وظل اهتمام عملية التنمية موزعاً بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية، حتى اختزل فى الجانب الاقتصادى البحت على حساب الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية. وفى البداية قاوم رجال التربية فكرة الربط بين التعليم والإنتاج خشية إضعاف الدور الثقافى والفكرى والجمالى للتربية. فكان التقتير فى رصد الموارد المالية للتعليم باعتبار أنه لا يغطى تكلفته(٢). وتبددت هذه المزاعم مع أبحاث عديدة أثبتت أن التعليم يسهم بنحو ٢٣% من الزيادة فى الدخل القومى(٣). كما بينت ذلك تقارير البنك الدولى التى أكدت إن الدولة التى تتمتع بمعدلات نمو اقتصادى مرتفع من دول العالم الثالث تتمتع بأعلى معدلات تعليم. وأصبح الإنفاق على التعليم يعكس مدى ما يوليه المجتمع من أولوية للتعليم(٤). وكان مارشال Marshall محقاً عندما أكد أن الاستثمار فى البشر هو أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة(٥).

ويرجع البعض نماء اقتصاديات الدول المتقدمة- مثل اليابان ذات الموارد الطبيعية المحدودة- إلى زيادة الإنتاج القومى بفضل الاستثمار التعليمى(٦). إذن فالقضية اختيار الاستثمار فى البشر بتشكيله وإعداده ليصبح منتَجاً نهائياً بأعلى كفاءة، ولكى يتحقق ذلك يلزم مزيداً من التمويل، ويزداد المال اللازم كلما تقدمنا نحو المنافسة مع المؤسسات الخاصة فى الداخل والخارج. وبعبارة أخرى، فالأمر يتوقف على كم الأموال المنفقة وكيفية توزيعها(٧).

ويقصد بتمويل التعليم كل ما ينفق على التعليم، من قبل النظام الاقتصادى، فى صورة أموال سائلة، أو مساعدات عينية، تنفق بشكل مقصود فى سبيل توفير الخدمة التعليمية للأبناء، وبالطبع لا يدخل ضمن ذلك قيمة وقت المعلم والتلميذ(٨). ومن المعروف انه كلما زادت هذه الأموال وحسن توجيهها، انعكس ذلك فى تجويد العمل التعليمى، ورفع مستوى الخريجين، ولهذا تحاول الدول جاهدة رفع إنتاجية التعليم، إما عن طريق زيادة ما ينفق عليه أو عن طريق ترشيد هذه النفقات لتحقيق أفضل النتائج، وأصبح ينظر إلى منظومة التعليم وعملية التمويل أنها تمثل جزءاً هاماً فى مدخلاتها، ويكشف الشكل التالى طبيعة العلاقة بين تمويل التعليم وإنتاجيته من منظور النظم.



شكل يبين العلاقة بين تمويل التعليم وإنتاجيته من منظور النظم

ويواجه تمويل التعليم فى الدول النامية مشكلة عجز الموارد المالية المتاحة عن تقديم الدعم المالى المناسب لتقديم الخدمة التعليمية بالمستوى المناسب، وقد كشف عن هذه الأزمة تقرير فيليب كومبز حول أزمة التعليم المعاصر، ولكنها ازدادت عمقاً واتساعاً عما بينه هذا التقرير، الأمر الذى دعا البلدان المختلفة للبحث عن أفضل الصيغ المالية التى تحقق المعادلة الصعبة: اقل تكلفة وأكبر إنتاجية ممكنة.

وفى مصر يعتمد تمويل التعليم على الاعتمادات التى تدرج ضمن ميزانية الخدمات بالدولة، هذا بجانب اعتمادات أخرى تدرج ضمن موازنة بعض الوزارات الأخرى كالصحة والصناعة لمواجهة بعض العمليات التعليمية والتدريبية، وبجانب ما تحصل عليه الدولة من معونات دولية أو هبات وتبرعات وجهود أهلية(٩).

ويعد اهتمام الدولة بتمويل برامج تربية المعـاقين جـزءاً أساسـياً مـن اهتمامها بالتعليم بصفة عامة، بجانب أن برامج التربية الخاصة فى مصـر فـى أمس الحاجة لمزيد من التمويل لتحقيق مستوى أفضـل مـن الكفايـة والفعاليـة ولمواجهة الزيادة النسبية لنفقات هذا القطاع التعليمى، وتشارك وزارة التربية فـى تمويل التربية الخاصة فى مصر عدة وزارات منها وزارة الشئون الاجتماعية التى تهتم بإنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال للمعاقين الكبار ممن فاتهم سن التعليم، ووزارة الصحة التى تقوم بإجراء الفحوص الطبية على التلاميذ المعاقين بمـدارس التربية الخاصة وتقدم لهم الأجهزة التعويضية اللازمة مجاناً أحيانـاً،ويقـف دور وزارة التربية والتعليم على الإنفاق على مدارس التربية الخاصة من حيث الأبنيـة المدرسية، وتجهيزاتها وإعداد ورعايـة المعلميـن وتسـيير ومتابعـة العمليـة التعليمية.

وحتى يتمكن الباحث من مناقشة وتحليل المصادر الحالية لتمويـل التربيـة الخاصة فى مصر فإنه يحسن التعرض لأزمة تمويل التربية الخاصة فـى الدولـة بغرض تشخيص هذه الأزمة والتعرف على بعض مؤشراتها.

١- أزمة تمويل التربية الخاصة فى مصر:

إن المشكلة الرئيسة التى تواجه التعليم اليوم- خاصة التعليم العـام- هـى مشكلة إيجاد المصادر المناسبة لتمويله والإنفاق عليه بمـا يمكنـه مـن الوفـاء بالتزاماته تجاه عملية التنمية بإعداد الكوادر البشرية.

ولا تتجسد أزمة تمويل التعليم فقط فى صعوبة الوفـاء بالالتزامـات التـى يتطلبها المجتمع فى تأمين حد أدنى من التعليم الإلزامى للأبناء، فـهذا القسـط لا يضمن إعداد أيدٍ عاملة ومدربة بما يلائم عصر تكنولوجيا المعلومات، بل تتوافـق هذه الأزمة مع أزمة أخرى أعظم، حيث باتت الحكومات اقل استعداداً لتحمل عـبء التعليم بعيداً عن مساعدات الجهات غير الرسمية، ومن هنا كان الاهتمام بإشـباع الحاجات اللامحدودة لتعليم الأفراد باستخدام الموارد المحدودة هو مهمة التمويـل الحكومى(١٠).

ولا تقتصر مشكلة تمويل التعليم العام على الدول الفقيرة دون غيرها، ففى ألمانيا اتجهت الدولة نحو تخفيض ميزانية التعليم ودراسة مدى إسهام الطلاب فى تمويل التعليم بمزيد من الرسوم الدراسية مما أدى إلى تعالى أصوات تنادى بالتفكير فى طريقة لتجويد التعليم قبل التفكير فى زيادة الرسوم الدراسية[١١].

ويعتمد تمويل التعليم فى معظم الدول النامية على التمويل الحكومى، وذلك على عكس الحال فى البلدان الصناعية حيث يلعب التمويل الخاص دوراً مؤثراً فى تمويل التعليم. ويحتل التمويل الحكومى أهمية كبيرة فى تمويل التعليم لعدة أسباب منها[١٢]:

١- التأكد من الاستغلال التام للمرافق والإمكانات المادية والبشرية المتاحة.

٢- تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بالمستوى والكم الذى يناسب الإمكانات المتاحة.

٣- تحقيق الاقتصاد فى الإنفاق عن طريق زيادة الحجم.

وباستطلاع إحصاءات اليونسكو عن تمويل التعليم فى مصر وبعض دول العالم خلال الفترة ٨٠-١٩٩٢ كجزء من الناتج المحلى ومن الميزانية العامة للدولة[١٣]، يمكن التوصل إلى:

١- إن الإنفاق التعليمى الحكومى كجزء من الناتج المحلى فى بعض الدول المتقدمة قد ارتفع خلال الفترة ٨٠-١٩٩٢، وبلغت نسبة الزيادة ٥٠% من الناتج المحلى بالسعودية مقابل انخفاضها فى كثير من دول العالم ومنها مصر، فى حين تشير بيانات نسبة الإنفاق من الميزانية العامة للدولة إلى تزايدها خلال نفس الفترة فى غالبية الدول عدا اليابان.

٢- وقد يرجع انخفاض ميزانية التعليم فى بعض الدول العربية خلال الفترة ٨٠-١٩٩٢ إلى تبنى سياسة الإصلاح الاقتصادى، والتى أدت إلى تخفيض الإنفاق الحكومى على الخدمات ومنها التعليم، كما تعد مشكلة الديون فى مصر من العوامل التى أدت إلى تقليص ميزانية التعليم فى مصر كواحدة من الخدمات العامة فى الدولة.

وتشير معدلات تمويل التعليم فى دول العالم إلى تناقص إسهام الحكومات، الأمر الذى أدى إلى تزايد مساهمة القطاع الخاص فى تمويل التعليم، كما فى أمريكا والأرجنتين واستراليا.

وبرغم ارتفاع ميزانية التعليم فى مصر خلال الفترة ٨٠-١٩٩٢، إلا أن هذا الارتفاع يمثل ارتفاعاً كمياً فقط إذ يقابله زيادة أكبر فى أعداد الطلاب، بمعنى أن هذا الارتفاع يقابله انخفاض فى متوسط نصيب الطالب من النفقات الحكومية.

ومجمل القول أن تمويل التعليم فى مصر والبلاد العربية- ومنها البلاد المنتجة للبترول- يواجه أزمة عدم توافر الموارد اللازمة لمقابلة تزايد السكان والطلب على التعليم، مما يؤدى إلى خفض مستوى الخدمات التعليمية من النواحى الكمية والكيفية.

وفى الوقت نفسه تشير إحصاءات اليونسكو إلى تزايد نصيب الفرد من الإنفاق الحكومى على التعليم خلال الفترة ٨٠-١٩٩٢ فى كثير من الدول المتقدمة مثل أمريكا واليابان[١٤]. وقد يرجع ذلك إلى تبنى سياسة الإصلاح الاقتصادى وزيادة الاتجاه نحو رأس المال الخاص.

وفيما يتعلق بتمويل التربية الخاصة تشير إحصاءات ميزانية التربية الخاصة فى مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ (فى ضوء إحصاءات الوزارة لميزانية التعليم فى الدولة) إلى:

١- تزايد ميزانية التربية الخاصة على المستوى الكمى، ولا يلبث هذه التزايد أن يتضاءل أمام زيادة أعداد الطلاب المقبولين بمدراس التربية الخاصة، حيث تصل نسبة ميزانية التربية الخاصة إلى ٢% من ميزانية التعليم أحياناً، كما فى عام ١٩٩٢ وتزيد لتصل إلى نسبة ٩% تقريباً عام ١٩٩٨.

٢- بلغت تكلفة الطالب فى مدارس التربية الخاصة كما تحسبها الإحصاءات الوزارية ٣٤٤ جنيها بالمرحلة الابتدائية، ٣٦٢ جنيها بالمرحلة الإعدادية،، ٢٤٤,٥ جنيها بالمرحلة الثانوية خلال العام الدراسى ١٩٩٣/٩٢، والمتتبع لمتوسط تكلفة الطالب يلحظ تزايد هذه التكلفة من عام لآخر، إلا أن هذه

الزيادة لا تعنى بالضرورة تحسناً فى مستوى الخدمات التعليمية المقدمة، إذ تبتلع زيادة الأسعار وزيادة أجور المعلمين هذا الفرق، بل وأكثر منه أحياناً.

وبمقارنة هذه التكلفة بتكلفة الطالب فى المدارس الابتدائية أو الإعدادية أو الثانوية للعاديين نلحظ أن متوسط تكلفة الطالب العادى يصل إلى ٩٥٠ جنيها تقريباً فى العام ١٩٩٢ وهو يمثل أكثر من ثلاثة أمثال متوسط تكلفة الطالب المعاق فى مدارس التربية الخاصة الذى يبلغ ٣١٦,٥ جنيها تقريباً، الأمر الذى يوضح حجم الأزمة المالية التى تواجه مدارس التربية الخاصة برغم حاجتها الماسة لمزيد من الإنفاق للطبيعة الخاصة لهذا النوع من التعليم.

بعض مؤشرات أزمة تمويل التربية الخاصة فى مصر:

مع ضخامة الاستثمارات التعليمية وتنامى دورها فى التنمية، وارتفاع نسبتها فى ميزانية الدولة تزايد عدد العاملين فى التعليم والمستفيدين منه، وقد فرض ذلك ضرورة استمرار تزايد الأموال المستثمرة فى التربية الخاصة، فكانت بعض مؤشرات أزمة تمويل التربية الخاصة التى يمكن الإشارة إليها فيما يلى:

أ - الانفجار فى أعداد الطلاب وانخفاض معدل الاستيعاب:

لا يمكن أن ننكر أن ميدان التعليم اصبح فى سباق مستمر مع غيره من الميادين من أجل الحصول على التمويل اللازم، ذلك مع غلبة القيم الديمقراطية ومبادئ الرفاهية والعدالة الاجتماعية، وما ترتب عليها من زيادة الطموح لدى الشعوب وكبر آمالهم وتوقعاتهم فى الحياة(١٥).

وترجع جذور أزمة تمويل التربية الخاصة إلى التوسع السريع فى المؤسسات التعليمية الحكومية، وكذلك إلى الزيادة فى القيد واستيعاب المتدفقين من المؤسسات التعليمية(١٦). خاصة مع تبنى بعض الدول اتجاها فلسفيا اجتماعيا يقضى بأحقية كل مواطن فى الفرصة التعليمية المجانية التى تناسب قدراته وميوله.

وفيما يتعلق بمدارس التربية الخاصة فى مصر، تشير الإحصاءات إلى تزايد أعداد الطلاب فى السنوات الأخيرة، حيث بلغ عام ١٩٩٤/٩٣ عدد مدارس التربية الخاصة (سمعى - بصرى- فكرى) ٢٧٧ مدرسة، تضم ١٧٤٩ فصلا، و

١٧٣٣٤ تلميذاً وتلميذة، زيدت عام ١٩٩٨/٩٧ إلى ٤١٢ مدرسة تضم ٢٥٠٤ فصلاً وبها ٢٦٠٠١ تلميذاً وتلميذة[١٧]، وذلك بنسبة زيادة قدرها ٥٠% تقريباً خلال السنوات الأربع فقط، مما يشير إلى الزيادة الكبيرة في معدلات القبول بمدارس التربية الخاصة في الدولة.

وتشير التقديرات الإحصائية لجملة المعاقين في الدولة إلى كونهم يمثلون ٨% من إجمالي عدد السكان، وهذا يعني وجود قرابة ٢ مليون معاق في مصر، ويوجد ٢٣% منهم في سن التعليم (٦-١٦ سنة)، وهذا يشير إلى أن مدارس التربية الخاصة عليها عبئاً كبيراً، إذ عليها توفير الفرص التعليمية بما يصل إلى نصف مليون فرصة تعليمية، أي ضعف الجهود التعليمية المتاحة في الوقت الحالي، وهذا يوضح حجم الجهود والأعباء المالية الواجب أن تبذلها الدولة في هذا المجال.

ب- ارتفاع متوسط تكلفة الطالب:

يمثل هذا المؤشر أحد أعراض أزمة تمويل التربية الخاصة، وإن كان يعد أحد أسبابها أيضا- حيث تفرض التغيرات الاقتصادية والعلمية المحلية والعالمية ضرورة ملاحقة العالم في طرائق التدريس وآلياته، ويتطلب هذا تزايد المصروفات الجارية من إدارة ومرتبات وأدوات وكتب وصيانة وكهرباء ومنح ومكافآت، وتزايد المصروفات الرأسمالية من أراض ومبان.

ويبلغ نصيب الطالب في العالم العربي من ميزانية التعليم ١٥ دولاراً عام ١٩٧٠ يقابلها ١٤٠ دولاراً في دول العالم المتقدم، وعندما زاد نصيب الفرد ٩ مرات خلال الفترة ٧٠-١٩٨٧ زاد نصيب الفرد في دول العالم المتقدم ٥ مرات، ولازال الفرق شاسعاً، حيث بلغ نصيب الطالب ١٣٤ دولاراً عام ١٩٨٧ مقابل ٤-٧ دولارات في دول العالم المتقدم[١٨].

وارتفع متوسط تكلفة الطالب في مصر من ١٨٩ جنيها إلى ٣٣٤ جنيها خلال الفترة ٩٠-١٩٩٤ في التعليم قبل الجامعي بزيادة قدرها ٧٧%[١٩]. وتعبر

هذه الزيادة عن حجم ميزانية التعليم المنفقة لاستيعاب الأعـداد المتزايدة من الطلاب ومواجهة هذا الانفجار فى أسعار الخدمات التعليمية.

وقد أوضحت الصفحات السابقة أن متوسط تكلفة الطالب فى مدارس التربية الخاصة بلغ ٣١٦,٥ جنيها فقط مقابل ٩٥٠ جنيها للطالب بمدارس العاديين عام ١٩٩٢، على سبيل المثال، الأمر الذى يوضح ارتفاع متوسط تكلفة الطالب بمدارس التربية الخاصة بالمقارنة بمدارس العاديين، رغم الحاجة الماسة لهذا النوع من التعليم لمزيد من الأموال.

جـ- زيادة الميزانية:

تعد المطالبة بزيادة الميزانية المخصصة للتعليم أحد مؤشرات أزمة تمويل التعليم، خاصة فى ضوء ندرة مصادر التمويل وعدم كفايتها، وبالطبع تختلف مخصصات التعليم من دولة لأخرى حسب إمكاناتها المالية، حيث تحتل موازنة التعليم نسبة كبيرة من موازنات الدول النامية، ولعل من أسباب زيادة موازنة التعليم ما يلى:

* زيادة أعداد الطلاب المسجلين بالمراحل التعليمية المختلفة.
* تركيز الطلاب فى أنواع من التعليم تتكلف أموالاً أكثر مثل التعليم الثانوى الفنى بالمقارنة بالثانوى الأكاديمى، وبالكليات العملية مقابل الكليات النظرية، حيث تصل تكلفة الطالب بالمدارس الثانوية الفنية إلى ثلاثة أمثال تكلفة الطالب بالمدرسة الثانوية العامة.
* زيادة أعداد العاملين بالتعليم من معلمين وإداريين، حيث تشير الإحصاءات إلى أن بند الرواتب والأجور يمتص قرابة ٨٠% من ميزانية التعليم فى مصر. ويجدر بالذكر أن هذه الأعداد الغفيرة من العاملين ليس جميعها مطلوباً للأداء الفعال فى حقل التعليم، إذ قد يتركز جزء كبير من هؤلاء فى مناطق أو أنواع أو مرحلة تعليمية معينة دون الحاجة إليهم، مما يؤكد أهمية وجود سياسة تمويل ثابتة تضمن تحقيق الأهداف التعليمية بأقل قدر ممكن من الموارد.

ويتطلب تعليم المعاقين مواصفات خاصة فى الأبنية التعليمية، وتجهيزاتها، مما يستلزم نفقات أكثر، هذا بجانب اعتمادات خاصة لحفز المعلمين للعمل في هذا الميدان، وكل ذلك من شأنه زيادة ميزانية التربية الخاصة عن نظيراتها للمراحل التعليمية الأخرى.

د - نقص الموارد:

يعد نقص الموارد العامل الأساسى فى أزمة تمويل التربية الخاصة، وهو أمر تعانى منه مختلف بلدان العالم، وقد أشار تقرير بالمملكة المتحدة إلى أنه في عام ١٩٩١ انخفضت نفقات التربية الخاصة إلى مستوى النصف فى خمس دول من بين ١٣ دولة صناعية، وعبر التقرير عن أهمية البحث عن مصادر جديدة لموارد أكبر تعوض هذا العجز[٢٠].

وقد يحدث هذا العجز نتيجة توقف بعض المعونات المالية أو إلغاء بعض القروض المالية التى أدخلت فى حساب موازنة التعليم لظروف حادة تواجه الدولة المعنية أو المقرضة، وقد يحدث العجز نتيجة توجيه نسبة كبيرة من الموازنة لصالح قطاع تعليمى معين، مثل ما حدث مع زلزال ١٩٩١ فى مصر والحاجة لبناء عدد كبير من الأبنية المدرسية التى تصدعت بسبب الزلازل.

٢- سياسة تمويل التربية الخاصة فى مصر:

تمويل التعليم فى البلاد العربية من مسئوليات الدولة، وميزانية التعليم في كل بلد عربى جزء من ميزانية الدولة، ولا توجد مصادر أخرى رسمية لتمويل التعليم إلا من بعض الضرائب المحلية- إن وجدت- التى تتنازل عنها الدولة لصالح التعليم كما فى الأردن. وتترك الدولة الحرية للأفراد والهيئات حق التبرع بأشياء عينية لصالح التعليم، كالتبرع بالأرض لبناء المدارس أو الفصول.

وتتأثر ميزانية التعليم فى مصر والبلاد العربية بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث تشير إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة إلى انخفاض موازنة التربية والتعليم فى مصر إبان حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ نظرا للتركيز على التسليح والدفاع فى موازنة الدولة.

كذلك تشير دراسة نوفل (١٩٩٥) إلى تراجع نصيب الإنفاق على التعليم فى مصر والبلدان التى طبقت سياسة الإصلاح الاقتصادى عن السنوات السابقة لهذه السياسة، ويعد عام ١٩٩٠ نقطة الانقلاب فى هذا المقام حيث بلغت موازنة التعليم فى مصر ٩,١% من الإنفاق العام على الدولة وهى نسبة لم تصلها مصر منذ عام ١٩٦٠(٢١).

وتكاد تعبر سياسة تمويل التربية الخاصة فى مصر عن مجمل السياسة التعليمية المعمول بها، نظراً لكون قضية التمويل القضية المحورية التى تربط خيوط المهنة والعاملين بها لتحقيق الأهداف التعليمية، ويعد البعض كتاب مبارك والتعليم الصادر فى ١٩٩٢ الوثيقة الأساسية التى تبرز النظرة الرسمية لسياسة التعليم المصرى، وتلاه مشروع مبارك القومى إنجازات التعليم فى عامين الصادر فى أكتوبر ١٩٩٣ الذى يمثل المتابعة الرسمية للسياسة.

وتسعى وزارة التربية والتعليم نحو تبنى منطق شبه أيديولوجى لأهمية التعليم فى ترسيخ تعبير "التعليم قضية أمن قومى لمصر". وبرغم هذا فلا زال التقتير يميز عملية تخصيص الموارد اللازمة للتعليم، حيث لم تزد جملة الإنفاق على التعليم فى مصر عن ٩% من جملة الإنفاق العام حتى عام ١٩٩٢/٩١ زيدت إلى ١٠,٨% عام ١٩٩٤/٩٣(٢٢)، ولا يزيد ما يمثله نصيب التربية الخاصة من هذه الموازنة عن ٥% سنوياً.

ويمكن أن نحدد بعض ملامح سياسة تمويل التربية الخاصة فى مصر فيما يلى:

١- المجانية الكاملة فى مرحلة التعليم الأساسى.

٢- المجانية تمنح للطالب الذى يلتزم بوظيفته الاجتماعية كطالب منتظم فى الدراسة.

٣- يستفيد من المجانية الذين ارتضوا التعليم الخاص فى بداية حياتهم.

٤- يستفيد من المجانية الطلاب الراسبون لأكثر من عدد معين من الفرص ويمنح المتفوقون مكافآت مالية.

٥- دعوة القطاع الخاص للمشاركة فى مشروعات التعليم بتقديم الدعم المادى والأدبى أو بإنشاء المعاهد الخاصة.

ومازالت المجانية تميز سياسة تمويل التعليم العام فى مصر، وهى من الاتجاهات المرغوبة لهذه السياسة، لكن يلاحظ اتجاه الوزارة إلى رفع الرسوم الدراسية، إذ بلغت ٤٠ جنيها لكل طفل تقريباً بمدرسة التعليم الأساسى وهو مبلغ كبير فى مجتمع لا يزيد متوسط دخل الفرد فيه عن ٦١٠ دولار سنوياً.

ويعيش تحت حد الكفاف من هذا المجتمع نسبة تزيد عن ٢١% من السكان، إلا أن دراسة لمنظمة العمل الدولية، أشارت إلى ضرورة الغاء المجانية فى جميع المراحل التعليمية فى مصر، عدا التعليم الأساسى الذى لم يسلم من مقترحات لترشيد المجانية فيه.

وثمة عدد من العوامل التى تؤثر فى عملية تمويل التربية الخاصة فى مصو يمكن الإشارة إليها فيما يلى:

أ – الطلب على التعليم:

يعد تزايد الطلب على التعليم مقابل الضغط السياسى والفكرى لتلبية هذا الطلب من أبرز العوامل التى أدت لزيادة الأموال المخصصة للتعليم، ولاشك أن الزيادة السكانية والزيادة فى طموح الأفراد والإيمان بأهمية التنمية التعليمية من العوامل التى أدت لزيادة هذا الطلب الاجتماعى على التعليم، وتشير البيانات إلى أن موازنة التعليم العام فى مصر قد زادت من ٢٢٤٠,٧ ألف جنيه عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٤٣٩٧ ألف جنيه عام ١٩٩٤/٩٣ ثم إلى ٥٦١٠ ألف جنيه عام ١٩٩٥/٩٤[٢٣]، ولاشك أن هذه الزيادة تشير إلى جهود كبيرة إلاّ أنها لاتزيد عن ٩% من موازنة الدولة مما يبين أن التعليم لم يعد فى مقدمة الأولويات التنموية كما هو متوقع.

ومن المنتظر استمرار تزايد الطلب على التعليم خاصة وأن التعليم نفسه يخلق الطلب عليه، ومع تبنى فلسفة التعليم كالماء والهواء، فإن الأبناء يقبلون على التعليم ومواصلة الدراسة بغض النظر عن فرص التوظيف المتوقعة، وعن الإمكانات المادية لأسرهم، ومنذ السبعينات أخذت كثير من الدول فى تطبيق مبدأ حق كل مواطن فى التعليم الأساسى.

وباستعراض الفجوة بين ما هو قائم من فصول التربية الخاصة وما هو متوقع خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٥) والتى سبقت الإشارة إليها فى الصفحات السابقة من البحث، يتضح أن وزارة التربية والتعليم فى مصر عليها توفير ضعف ما هو قائم حالياً من فصول ومدارس لتلبية الطلب على هذا النوع من التعليم.

ب- أجور المعلمين والعاملين:

يحتل مبدأ الأجور والحوافز المالية للمعلمين والعاملين فى المؤسسات التعليمية النسبة العظمى فى موازنة الوزارة، وتتبنى الدولة اتجاه إصلاح أوضاع المعلمين بتدعيم حوافز المعلمين المادية ومكافآت أعمال الامتحانات ودعم صندوق نقابة المعلمين، وقد بلغت نسبة الزيادة فى أجور المعلمين ٢٥٨% عام ١٩٩٠. وأمام هذه المتغيرات يحتل بند الأجور قرابة ٧٥% من موازنة التعليم، وهو بند متحرك مع استمرار العمل فى هياكل المرتبات الحالية وزيادة تعيين العاملين فى ميدان التعليم.

وبجانب الزيادة التقليدية لأجور ورواتب المعلمين فى مصر، فإن معلمى التربية الخاصة يتمتعون ببدلات إضافية تشجيعية للعمل بميدان التربية الخاصة، الأمر الذى يمثل بنداً إضافياً فى موازنة التربية الخاصة.

جـ- مستوى التكنولوجيا التعليمية المستخدمة:

يؤثر بدرجة كبيرة فى تمويل التعليم نوع ومستوى التجهيزات التعليمية المستخدمة، وبخاصة أن مدارسنا أصبحت تعتمد على الكثير من التقنيات التربوية الحديثة، مثل الآلات الحاسبة والحاسبات الإلكترونية. وأجهزة العرض المرئى إلى غير ذلك من تقنيات تتطلب تمويلاً خاصاً[٢٤]. ولعل هذا من شأنه النهوض مستوى المعلمين وحجم الفصل الدراسى، وهذا بدوره يلقى أعباء على ميزانية التعليم بدرجة كبيرة.

وتتميز مدارس التربية الخاصة بالاعتماد على بعض التقنيات التكنولوجية التى لا غنى عنها مثل أجهزة الكاسيت والكتب المعدة خصيصاً للمكفوفين وضعاف البصر باستخدام طريقة برايل أو تيلور، وبعض السماعات وأجهزة قياس السمع، مما يتطلب دعماً مالياً كبيراً لا يمكن الاستغناء عنه.

د - الأسعار وسوق العمل:

وهى من العوامل الهامة فى تمويل التعليم العام، حيث تتأثر موازنة التعليم بتغير معدل أسعار السلع اللازمة للتعليم، وبالتالى ترتفع تكلفة التعليم، فقد أظهرت دراسة للبنك الدولى أن النمو المتزايد للإنفاق الحكومى على التعليم فى الدول العربية والإفريقية عما فى آسيا والبلدان الصناعية يرجع إلى تزايد تكلفة الطالب فى هذه البلدان بسبب ارتفاع الأسعار(٢٥). ولعل تزايد الأسعار مع عجز الإمكانات قد يترتب عليه الاتجاه نحو المديونية الخارجية كمعونات خارجية مما يترتب عليه زيادة الأعباء السياسية والاقتصادية الملقاة على الدولة(٢٦).

وتتأثر موازنة التعليم بحركة سوق العمل نحو مزيد من التخصص وطلب مؤهلات أعلى، وهنا فإن طلب مزيد من المؤهلات بغرض الانتقاء لا يترتب عليه زيادة فى تمويل التعليم.

وقد تحولت النظرة إلى تعليم المعاقين من كونها خدمة اجتماعية وإنسانية إلى كونها جهداً تنموياً لاستثمار طاقات المعاق فى تحمل أعباء التنمية لأقصى قدر ممكن، وأصبحت عملية تخطيط التربية الخاصة تعتمد فى الأساس على متطلبات المجتمع من هؤلاء من الجانب الإنسانى، والجانب الاجتماعى والجانب المهنى(٢٧)، وذلك لإتاحة الفرصة للخريج كى يجد الفرصة المناسبة للعمل والعطاء، ولعل الالتزام بتلبية حاجات سوق العمل فى تربية المعاقين تعد أحد البدائل الهامة فى زيادة جودة العملية التعليمية بمدارس التربية الخاصة فى بلادنا.

٣- صعوبات تمويل التربية الخاصة فى مصر:

أوضحت الصفحات السابقة تعدد مصادر تمويل التعليم فى مصر بين الدولة والأفراد، كما بينت تغيب مشاركة القطاع الخاص والجهات المحلية للتعليم أو ندرتها. الأمر الذى يشير إلى وجود كثير من الصعوبات أمام تمويل التربية الخاصة فى مصر. يمكن إيجازها فيما يلى:

١- عجز موازنة التعليم عن الوفاء بمتطلبات التعليم المالية:

يعرف عجز موازنة التعليم بأنه الفجوة بين الإيرادات أو الاعتمادات المالية والنفقات اللازم أداؤها، وقد يكون هذا العجز ناشئاً عن قصور فى موازنة التعليم ذاتها أو عن ارتفاع أسعار الخدمة التعليمية، وإما عن عجز الموازنة العامة للدولة الذى بدوره يرجع إلى ضعف الجهاز الإنتاجى وعدم قدرة الإيرادات على ملاحقة التزايد فى النفقات العامة للدولة أو إلى اتباع الدولة احدى السياسات الاقتصادية التى يتخلف عنها عجز فى ميزان المدفوعات.

وقد بلغ العجز فى الموازنة العامة للدولة ٨٠٨١ مليون جنيه عام ١٩٩٣/٩٢، كما بلغ (١٤) مليار جنيه عام ١٩٩٢/٩١ تم تمويله من القروض والسندات الحكومية بجانب تسهيلات ائتمانية محلية وخارجية[٢٨]. ويفسر البعض عجز الموازنة بزيادة حجم الاستثمارات العامة للتغلب على مشاكل الركود الاقتصادى والتخلف الاجتماعى ودعم السلع الاستهلاكية.

ويعد عجز موازنة التعليم المسئول الأول عن عدم تنفيذ كثير من مخططات التعليم خاصة فى الجوانب الإنشائية منها، ولهذا فإن أزمة التمويل التى يخشاها رجال التعليم تتمثل فى عدم كفاية المخصصات المالية المتاحة.

٢- تباين التوزيع الجغرافى للطلب على التعليم:

أوضحت خطة التنمية فى مصر ٩٣/٩٢- ١٩٩٧/٩٦ وجود تباين فى توزيع الطلب على التعليم فى المحافظات المختلفة، ويترتب على هذا التباين صعوبة توزيع الاستثمارات التعليمية، وبالتالى يحدث الخلل فى توزيع الفرص التعليمية والتفاوت فى فرص العمل وفى العوائد الاجتماعية بين أبناء المجتمع الواحد.

وتشير إحصاءات ١٩٩٦ إلى أن محافظة القاهرة الكبرى تستأثر بأكبر قدر من فرص العمل وتستأثر بما يقرب من ٧٥% من اجمالى استثمارات التعليم فى الدولة، بينما يبلغ عدد سكان القاهرة الكبرى ٢٥% من سكان مصر، يقابلها فى صعيد مصر مثلاً ٣٧% من سكان مصر[٢٩].

كذلك فيما يتعلق بنسب قيد الطلاب فى المراحل التعليمية المختلفة، بلغت نسبة قيد الطلاب فى التعليم قبل الجامعى عام ١٩٩٥/٩٤ فى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس ٩٣% مقابل ٨٨% فى محافظات الدلتا، ٨٧% فى محافظات الصعيد، وبلغت نسبة الحاصلين على المرحلة الثانوية فى محافظات القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس ٢٨% مقابل ١٤% فى محافظات الدلتا، ١٢% فى محافظات الصعيد(٣٠).

وتشير إحصاءات وزارة التربية والتعليم إلى أن عدد الطلاب المقيدين بمدارس التربية الخاصة بمحافظتى القاهرة والإسكندرية فقط بلغ ٧٠٤٢ عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، بينما بلغ فى جملة محافظات الصعيد ٧٢٠٣ فى نفس العلم(٣١)، وبنسبة ٢٢,٨% بمحافظتى القاهرة والإسكندرية، مقابل ٢٣,٤% بمحافظات الصعيد الثمانية، الأمر الذى يوضح حجم التباين فى التوزيع الجغرافى للطلب على التربية الخاصة فى الدولة، والتوزيع غير المتكافئ للفرص التعليمية المتاحة فى كافة المناطق.

وتشير هذه الإحصاءات إلى وجود تباين واضح فى التوزيع الجغرافى للطلب والعرض فى الفرص التعليمية، وهذا ما يشكل واحدة من أخطر صعوبات تمويل التعليم فى الدولة نظراً لالتزام الدولة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذى أخذت به منذ قيام الثورة.

٣- غياب التخطيط العلمى للتمويل:

تزداد أهمية تخطيط تمويل التعليم فى مصر عندما تتعدد الأهداف التربوية التى يرمى النظام التعليمى إلى تحقيقها، والهدف العام من الاستثمار التعليمى فى مصر هو ضمان مستوى عالٍ من العمالة المنتجة بقصد رفع معدلات الدخل والتعليم فى الدولة.

وفى مصر يلاحظ عدم توفر خطة قومية لتمويل التعليم وتلبية الاحتياجات التعليمية، مما يجعل المؤسسات التعليمية تتخبط فى سياسة القبول ومستوى الخدمة التعليمية المقدمة، مما يكون له الأثر العميق فى عوائد التعليم، كما أدى

عدم وجود سياسة واضحة تكفل الربط بين سياسة التعليم والاحتياجات التعليمية إلى ضعف الاستثمار التعليمى والتوزيع غير المتوازن للميزانية، وجعل الاستثمار التعليمى يرتبط بعوامل متعددة مثل النمو الاقتصادى والزيادة فى الدخل القومى والحاجة إلى الموارد البشرية(٣٢).

وميدان تمويل التربية الخاصة فى حاجة إلى رؤية استراتيجية طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل لضمان الربط بين مكونات العملية التعليمية ومراحلها وجغرافيتها، وتؤكد دراسة آمال العرباوى (١٩٩٧) افتقاد تمويل التعليم فى مصر استقرار سياسة واضحة المعالم وفلسفة تعليمية مميزة تربط التعليم بثقافة المجتمع والتوجهات العالمية(٣٣). وتدلل دراسة منى البرادعى (١٩٩٢) على سوء توزيع ميزانية التعليم فى مصر بأن التوزيع النسبى لميزانية التعليم بين الفئات الاقتصادية والاجتماعية يعتبر متميزاً لصالح ابناء الأسر ذات الدخل المتوسط والمرتفع، وأن فئات الدخل المنخفض والمرتفع تقوم بدعم الأسر ذات الدخل المتوسط التى يلتحق أبناؤها بالتعليم العالى الأكثر تكلفة(٣٤).

ومن ناحية أخرى، لازالت مؤسسات التربية الخاصة فى مصر فى منطقة خالية من السياسات المالية الواضحة والمعلنة، حيث تعلن وثيقة التعليم مجانية التعليم على أن يتحمل الطالب الراسب مصروفاته الدراسية، ولم يطبق ذلك، وفى مدارس التربية الخاصة أثبتت الدراسات ارتفاع التكلفة المالية بالمقارنة بالأنواع الأخرى من التعليم.

ويرتبط غياب التخطيط العلمى لتمويل التربية الخاصة فى مصر بعدم وجود خطة علمية أو توزيع دقيق لجوانب الإنفاق على العملية التعليمية بمدارس التربية الخاصة، الأمر الذى يترتب عليه انخفاض فى كفاية الخدمة التعليمية. وإلقاء تبعة تدنى مستوى الخريج من كل طرف على الآخر فى العملية التعليمية.

٤- المجانية وعدم الإجبار على دفع الرسوم الدراسية:

أخذت مصر بمبدأ مجانية التعليم منذ بداية الثورة، وامتدت المجانية فى مصر لتشمل جميع مراحل التعليم بما فيها التعليم الجامعى والدراسات العليا، ولما كانت الدولة تعانى من عجز كبير فى موازنتها العامة بوجه عام والتعليمية بوجه

خاص، فإن الاستمرار فى المجانية غير المحدودة أصبح يمثل صعوبة فى عملية تمويل التعليم يترتب عليها إصابة التعليم بكثير من الإجراءات التى تضعف كيانه وعوائده مثل ازدحام الفصل وتعدد الفترات إلى غير ذلك.

وفى تقرير للبنك الدولى حذر فيه من إمكانية استمرار سياسة المجانية فى تمويل التعليم فى مصر فى ظل مشكلات السيولة المالية التى تواجهها. وربما يكون من الأفضل الإبقاء على المجانية مع تقليص سن الإلزام المجانى إلى مرحلة التعليم الأساسى أو التعليم الثانوى بما يحسن إنتاجية العامل ويسهم فى تخفيف الأعباء المالية عن الدولة.

ومن الجدير بالذكر أن بعض الدراسات أثبتت أن فرض رسوم تعليمية على الطلاب يتيح الفرصة لتلبية الطلب المتزايد على التعليم فى حالة استخدام الأموال المتاحة من هذه الرسوم فى بناء مزيد من المدارس فى المناطق المحرومة وفى فتح فصول جديدة مما يقلل من كثافة الفصول ويتيح الفرصة لتحقيق الأهداف التربوية بدرجة أفضل من الفعالية.

وبرغم هذا فإن وزارة التعليم فى مصر لا تكلف الطلاب أية رسوم تقريباً، إذ يطلب من طلاب التعليم العام ما يتراوح بين ٢٠-٥٠ جنيها دون الإجبار على دفعها مما يجعل العبء بكاملة على ميزانية الدولة فى توفير الخدمة التعليمية للأبناء، ولاشك أن هذا يمثل واحدة من أكثر صعوبات تمويل التعليم فى مصر حالياً، حيث يترتب عليه فقدان مدارسنا لمصدر هام من مصادر تمويل أنشطتها التربوية مما يجعل هذه الأنشطة نادرة وهامشية.

ولا يتعارض هذا مع الحرص على مساعدة أبناء الفقراء للحصول على الفرص التعليمية التى تناسبهم، فقد اصبح اليوم كافة المواطنين لا يؤمنون بجدوى التعليم المجانى ردىء المستوى والذى أصبح يدعو للسخرية.

٥- ضعف دور القطاع الخاص والمجتمع المحلى فى التعليم:

يتطلب الإنفاق على التعليم مزيداً من تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، ويلزم ان يتبع القطاع الخاص فى مصر نهج المسئولية الاجتماعية فى نشاطه الاقتصادى. وعلى الحكومة أن تضع الأسس التى توجه دخول القطاع الخاص ميدان الاستثمار التعليمى، حتى لا يصبح الاستثمار فى تنمية القوى البشرية كغيره من الاستثمارات المادية.

ولما كانت الحكومة تعانى من عجز فى موازنة التعليم، فإنه يلزم تنظيم دخول الجهات الأخرى غير الحكومية ميدان الاستثمار فى التعليم، وهو أمر تأخذ به غالبية بلدان العالم التى تأخذ بنظام الإصلاح الاقتصادى كسياسة اقتصادية، ومن ناحية فإن القطاع الخاص هو المستفيد على المستوى الاقتصادى والعلمى، حيث ترجع ثمرة الجهود التربوية على مؤسسات القطاع الخاص بالفهم والتنوير والتطوير، وتصبح فرصة لربط التعليم بالبيئة المحلية وتحسين الأجواء بينهما.

وباستطلاع أوضاع التعليم الخاص فى مصر يلاحظ أنه لا يضم أكثر من نصف مليون طالب فقط، مما يشير إلى ضعف الدور الذى يقوم به هذا القطاع الهام فى بلادنا فى ميدان تمويل التعليم، ومن ناحية أخرى نلحظ ضعف شعور المجتمع المحلى بمسئوليته نحو التعليم، حيث نجد أن المساهمات الذاتية للجمهور يمثل عوناً بارز فى تمويل التعليم فى كثير من بلدان العالم عدا مصر.

وفيما يتعلق بدور القطاع الخاص والمجتمع المحلى تجاه التربية الخاصة فى مصر يمكن أن نسجل الآتى:

- عزوف رأس المال الخاص عن استثمار الأموال فى ميدان التربية الخاصة نظراً لارتفاع تكلفة هذا النوع من التعليم وقلة تقدير المجتمع لعوائده الاقتصادية والاجتماعية.
- قلة المساعدات الخيرية المقدمة لمدارس التربية الخاصة بل ندرتها مما يصعب الاعتماد عليها كمصدر للتمويل وتحسين جودة العملية التعليمية، وقد يرجع ذلك إلى ضعف شعور المجتمع المحلى بمسئوليته الإنسانية والاجتماعية تجاه المعاقين.

- عدم وجود صناديق تمويل خاصة فى المجتمع المحلى لصالح مدراس التربية الخاصة، وتكاد تكون مدارس التربية الخاصة خارج اهتمام المسئولين فى المجتمع المحلى فى مجال الدعم المالى.

٦- غياب المشاركة فى إعداد الطلاب:

تفرط مؤسسات العمل خارج التعليم فى الدعوة لمراقبة قدرة المدرسة على تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات والسلوك اللازم للنجاح فى عالم العمل، وذلك كى تضمن تحقيق أهدافها من العمل، وبرغم ذلك تعزف مؤسسات العمل عن المشاركة مع المدرسة فى تحمل مهمة التعليم والرعاية،وإن صح ذلك فى كافة المؤسسات التعليمية، فهو أكثر انطباقاً مع الواقع بالنسبة لمدارس التربية الخاصة فى مصر.

وقد أكدت الصفحات السابقة ضرورة وجود المشاركة بين مدارس التربية الخاصة وبقية أطراف العملية التعليمية بدءاً بالآباء ومؤسسات العمل والمتخصصين فى المجتمع المحلى ووصولاً عند مؤسسات المساعدة والدعم المحلى، ذلك لضمان تحقيق الجودة الشاملة فى مدارس التربية الخاصة واستثمار ما يتوافر من أموال لأقصى مستوى ممكن، وتشير الملاحظات إلى غياب هذه المشاركة مما يهدد نجاح نظام التمويل المنشود لهذا النوع من التعليم، والسؤال هنا هل هذه الأطراف مستعدة لعملية المشاركة بما فيهم الطلاب أنفسهم والمؤسسات الاقتصادية القادرة على دعم المدرسة(٣٥).

٧- غياب سياسة مرنة للمؤسسات التعليمية تشجع على المشاركة:

يمكن أن تقف البيروقراطية أمام دعم مدارس التربية الخاصة، وفى مصر تكبل القوانين المالية بوزارة التربية مدارس التربية الخاصة عن فتح الأبواب وإزالة الحواجز مع أطراف المشاركة فى المجتمع المحلى للتنسيق لتمويل ودعم التربية الخاصة.

والمشاركة المطلوبة ليست مشاركة تمويل فقط بل مشاركة عمل ومتابعة كما سبق القول ضمن نموذج الجودة التعليمية الشاملة بمدارس التربية الخاصة،

ولعل هذه المشاركة تتطلب مرونة مؤسسات التربية الخاصة فى السماح للآباء وغيرهم بالمشاركة فى الأنشطة المدرسية خلال ساعات العمل[٣٦]، وذلك كمتطوعين ومرشدين وقدوة للتلاميذ ذوى الحاجات الخاصة، ولعل فى هذه الدعوة تجسير للفجوة بين المنزل والمدرسة.

ولعل من أهم مقتضيات مرونة هذه السياسة إعادة توزيع التمويل الحكومى للتربية الخاصة بحيث يتضمن[٣٧]:

أ - جزءاً خاصاً باعتمادات رأسمالية للتربية الخاصة من قبل الحكومة.

ب- جزءاً يخصص لمدارس التربية الخاصة على مستوى المديريات من قبل المجتمع المحلى يجمع من ضرائب أو تبرعات ثابتة.

ج- جزءاً يعزز المقدرة التنافسية لمؤسسات التربية الخاصة يدفع من قبل رجال الأعمال والآباء للمدارس مباشرة.

وهذا يشير إلى كون المشاركة الشعبية جزءاً فى التمويل الحكومى وليست مصدراً مستقلاً متروكاً لمدى إيجابية المجتمع المحلى.

٨- ندرة اهتمام المؤسسات العامة والنظام الضريبى بتوفير احتياجات مدارس التربية الخاصة

ومن ابرز هذه الاحتياجات الخامات الوسائل التعليمية والبرمجيات الحاسوبية، وأفراد الصيانة للمبنى المدرسى وتجهيزاته، وقد يتم جمع التمويل اللازم من خلال ضرائب إضافية على أنشطة الاستثمار والأنشطة الترفيهية،والسلع الاستهلاكية لصالح التربية الخاصة، كما هو حادث فى كثير من بلدان العالم[٣٨].

ويضيف البعض عقبات دولية تتمثل فى انخفاض استثمارات الدول فى مجال التعليم، الأمر الذى يعرقل خطة المنح والمساعدات الدولية، كما يضيف غنيمة (٢٠٠١) صعوبات بشرية منها[٣٩]:

أ - ضآلة خبرة رجال الإدارة والتمويل بمسار النفقات التعليمية وإعداد الموازنات.

ب- قلة الاستفادة من القروض والمعونات الخارجية بصورة تامة.

ج- عدم الانتباه لمدلولات الإحصاءات وتفسيراتها نظراً لقلة الاهتمام بإيجاد بنك معلومات إحصائى عن تمويل التربية الخاصة.

د - ضعف الإيمان بقيمة التربية الخاصة ودورها الاجتماعى والتنموى فى المجتمع.

وفى ضوء هذا العرض لصعوبات تمويل التربية الخاصة فى مصر يتبين مدى الجهد التخطيطى اللازم القيام به لتطوير تمويل التربية الخاصة فى مصر، بالتغلب على هذه الصعوبات وإحلال صورة مشرقة للتمويل فى هذا النوع من التعليم.

٤- بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة فى مصادر وأساليب تمويل التعليم قبل الجامعى:

إن قضية تمويل التعليم ليست هى توفير الكم اللازم من الأموال لتقديم الخدمة التعليمية، ولكنها قضية تيسير الإنفاق على التعليم والتغلب على الصعوبات التى تواجه هذه العملية والبحث عن مصادر جديدة مفيدة فى المستقبل، ويعتمد الباحث هنا على البحوث والدراسات السابقة فى التعرف على بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة فى مصادر وأساليب التعليم، وقد تناولت بحوث تمويل التعليم هذه القضية من جوانب متعددة: اقتصادية واجتماعية تربوية وسياسية ترسم فى مجملها سياسة تعليمية واضحة المعالم، وجاء الاهتمام بمصادر وأساليب تمويل التعليم ضمن اتجاهات عالمية أربعة يمكن إيجازها فيما يلى:

أ - التمويل وتكافؤ الفرص التعليمية:

تشير بحوث تمويل التعليم إلى ارتفاع التكلفة الحقيقية للتعليم وخاصة فى مكوناتها العائلية والفردية، ولعل هذا يهدد تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذى تجتهد الدول المختلفة فى تحقيقه على المستويين الكمى والنوعى، ولهذا فإن بعض البحوث تبنت الاهتمام بزيادة الميزانية لمواجهة تأثير الفوارق

الاجتماعية والاقتصادية بين الطلاب. حيث جاء ذلك فى تقرير مجلس الكليات باستراليا عام ١٩٩٥ وبلغت نسبة الزيادة ٧٠% خلال العقدين الأخيرين[٤٠].

وقد بينت دراسة عبد العزيز الجلال حول التنمية فى دول الخليج أن دراسة تمويل التعليم فى الدول المختلفة من شأنها إبراز الفواق فى الخدمات التعليمية من المراحل التعليمية المختلفة، وفى الدول المختلفة، وسجلت دراسة غادة البان (١٩٩٦) أن متوسط تكلفة التلميذ فى مصر ٢٥٠ دولار وفى إنجلترا ٩٤٠ دولار عام ١٩٩٠[٤١]. وبينت دراسة متى Mattie ارتفاع تكلفة المدارس العامة عن المدارس الدينية فى أمريكا عام ١٩٩٥، وأن تكلفة التلميذ فى مدارس البيض أعلى منها فى مدارس المناطق التى تتركز فيها فئات السود[٤٢]. كذلك قدمت دراسة جودى Judy وآخرين بيانات دقيقة عن النفقات التعليمية اللازمة لتحقيق أعلى معدل لتكافؤ الفرص التعليمية والعدالة بين الطوائف الاجتماعية المختلفة بما يفيد واضعى السياسة التمويلية لاتخاذ قرارات أكثر ملاءمة[٤٣]. وهنا يتضح مدى اهتمام بحوث تمويل التعليم بقضية تكافؤ الفرص التعليمية من خلال دراسة التكلفة الحقيقية لتعليم التلميذ، والتباين فى تمويل المدارس بأنواعها ومستوياتها المختلفة.

ب- التمويل وتخطيط التعليم وتطويره:

كشفت الدراسات التربوية عن أهمية بحوث تمويل التعليم فى تخطيط التعليم وتطويره، خاصة أمام تزايد النفقات التعليمية الحكومية اللازمة للتعليم، وعجز البلدان عن الوفاء بهذه الأعباء.

ومن أبرز بحوث التمويل المفيدة للمخطط التربوى، تلك التى تدرس تطور تمويل التعليم والتنبؤ بالمستقبل والبحث فى وسائل التمويل ومصادره الحالية والمتوقعة، والربط بين النفقات التعليمية وفعالية التعليم، وتمثل دراسة فيزبن A. Fiszbin وسكاروبولس Psacharopoulos واحدة من الدراسات الهامة فى هذا المجال، حيث اهتمت بتحليل تمويل التعليم فى فنزويلا فى الفترة ٩٨-١٩٩٠ لأغراض تخطيطية، وقدمت نموذجاً لتمويل التعليم وزيادة عوائده[٤٤].

وفى دراسة مستقبلية قدم وست West صيغة تمويل مقترحة للتعليم العام فى أمريكا لا تعتمد على الضرائب المحلية ودعم الولاية كمصادر للتمويل، وبينت الدراسة أن الاعتماد على دعم الولاية قد أدى لظهور مناطق فقر تعليمى فى الدولة(٤٥). كما ركزت دراسة تاب Tappe فى بحث أسباب زيادة تمويل التعليم فى ميدان التربية الخاصة فى ولاية نبرا سكا الأمريكية عام ١٩٩٦/٩٥ لمقابلة التزايد فى أعداد المقيدين، كما اهتمت بالبحث عن مصادر جديدة والتوصل إلى التوزيع الأمثل للميزانية(٤٦).

وتحاول بحوث تمويل التعليم تحديد حجم الرسوم التعليمية الواجب وضعها للطلاب للمشاركة فى تمويل التعليم، كما فى دراسة إدارة التربية بواشنطن التى استخدمت نتائج بحوث التكاليف التعليمية فى اتخاذ القرار التعليمى فى حجم الرسوم التعليمية للطلاب فى المراحل المختلفة، حيث خرجت الدراسة بتقديرات دقيقة لهذه الرسوم الدراسية وبقية مكونات التكلفة التعليمية(٤٧).

جـ- التمويل وإنتاجية التعليم:

يقصد بإنتاجية التعليم العلاقة بين المدخلات والمخرجات التعليمية، وهى تزيد عند الحصول على أكبر عائد ممكن مقابل أقل جهد ومال، ومن أهم ما يعوق تحقيق أعلى إنتاجية للتعليم معدلات الرسوب والتسرب، والأساليب التقليدية للتعليم، ويذكر تشنج Cheng أن هناك بعض العوامل التى تؤثر فى إنتاجية التعليم منها معدلات الطلاب/ المعلمين ومدى استغلال المبنى وكثافة الفصول ومستوى التحديث التعليمى(٤٨).

واهتمت بعض الدراسات بالربط بين تمويل التعليم وإنتاجيته مثل دراسة ستيفن Steven التى ركزت فى العلاقة بين تمويل برامج رعاية الأطفال والعوائد المنتظرة منها فى التوظيف وانخفاض المخاطر الإجرامية وتوجه الدراسة النظر إلى العلاقة الإيجابية بين تمويل برامج تربية الأطفال وتناقص تكلفة مقاومة الجريمة(٤٩).

كما ركزت دراسة إدوارد وآخرين Edward & Others على الربط بين التمويل وفعالية بعض البدائل الإلكترونية لتقديم التعليم مقارنة بالتكلفة التقليدية. وكانت هذه البدائل هى الفيديو المركز والفيديو ذو المسافات الرأسية، وفيديو القمر الصناعى والتصوير المسموع، وتوصلت الدراسة إلى البديل الأقل تكلفة فى تحقيق أعلى إنتاجية وهو الفيديو المركز[٥٠]. وجاءت دراسة هوج Houge لاستخدام خطة تمويل مقترحة لزيادة إنتاجية التعليم من خلال مدخل تحليل التكلفة مع العائد ومدخل القوى العاملة[٥١]، وكانت هذه الدراسة من الدراسات التى قدمت إسهاماً فى الربط بين تمويل التعليم وإنتاجيته من خلال خطة تربوية دقيقة.

ومن مؤشرات إنتاجية التعليم مدى تحقيق الأهداف التعليمية، وجاءت دراسة تشارز Chairs لتبرز العلاقة بين التمويل المحلى للتعليم ونفقات التلميذ، ومكانته الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف التعليمية فى المدارس المتوسطة الأمريكية، وأشارت الدراسة إلى أهمية أن توفر الجهات المحلية والأفراد التمويل اللازم لتحقيق الأهداف التعليمية بأعلى درجة ممكنة[٥٢].

وفى اسكتلندة بينت دراسة فاليرى Valerie أن الزيادة فى تمويل التعليم ضرورية لتحقيق إنتاجية أفضل للتعليم ومستوى أرقى للخريجين. وذلك بعد دراسة لست ولايات مختلفة باستخدام مدخل الكلفة والعائد من التعليم. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية مستمرة وموجبة بين التمويل الحكومى وإنتاجية التعليم[٥٣].

والمستطلع لهذه الدراسات يلحظ اهتمام بحوث تمويل التعليم بقضية إنتاجية التعليم ممثلة فى:

* الربط بين تمويل التعليم وتحقيق الأهداف التعليمية.
* الربط بين تكلفة التعليم وعوائده الفردية والاجتماعية.
* الربط بين التمويل وفعالية بعض البدائل التكنولوجية فى التعليم.
* تحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة فى إنتاجية التعليم.

د – مصادر التمويل وأساليبه:

وتتعرض بحوث تمويل التعليم لكافة الموارد المالية المخصصة للتعليم من مختلف المصادر: الجهات الحكومية المسئولة عن التعليم، والهيئات الدولية والمحلية والآباء وأولياء الأمور. وتتأثر مصادر تمويل التعليم بالاتجاهات التربوية التى تأخذ بها الدولة مثل مجانية التعليم ومكانة التعليم بين الخدمات الاجتماعية ودوره فى عملية التنمية، ومن هنا تعددت بحوث تمويل التعليم لمقابلة هذا النوع من القضايا.

وهذه دراسة توما Tuma التى اهتمت بالعلاقة بين نوع المعهد التعليمى ومصادر التمويل وأشكاله من منح وقروض ومساعدات مالية ودعم حكومى، كما ربطت بين الخصائص الديموجرافية للطلاب وبيانات المساعدات المالية للطلاب(٥٤). وجاءت دراسة المركز القومى للإحصاء التربوى بواشنطن لتسير فى نفس اتجاه دراسة توما فى الربط بين دخل الأسرة وأشكال تمويل التعليم بما فيها قروض الطلاب، وتبين من هذه الدراسة أن نسبة المنح التعليمية تصل إلى ٢٩% من جملة تمويل التعليم، ويصل أغلبها للطلاب الذين ينتمون إلى الأسر الفقيرة، كذلك تشير الدراسة الأمريكية إلى أن الدعم الحكومى للتعليم لايزيد عن ٢٠% من جملة التكلفة الإجمالية للتعليم بواشنطن(٥٥).

وفى ١٩٩٧ قدم مجلس الشيوخ الأمريكى تقريراً عن لجنة العمل والمصادر البشرية مهتماً بقضية تفعيل المساعدات الطلابية بعد أن أصبحت ضئيلة، وزيادة القروض وتخفيف أعبائها عن الطلاب وآبائهم(٥٦). وأكدت دراسة نبيل السالم أهمية تحليل تكاليف التعليم وضرورة زيادة القروض التعليمية والمساعدات المالية للطلاب لتشجيع الطلاب على الالتحاق بالتعليم وخصوصاً فى التعليم الجامعى(٥٧).

واهتمت بعض البحوث بوضع خطة مقترحة لتوزيع قروض الطلاب والإفادة من إسهامات الطلاب وأسرهم فى التعليم، أو خطة لتحديد مصادر تمويل التعليم ونصيب كل منها، ومن هذه البحوث ما قام به بيتر Peter حول دعم الولاية

للتعليم(٥٨). ودراسة مورين Maureen التى أكدت أن حكومات اليوم تهتم بإحداث تغييرات فى توزيع مصادر تمويل التعليم بما فيها المنح والقروض والمساعدات الطلابية(٥٩).

وعبرت دراسة ريردن Rearden عو زيادة حجم رواتب العاملين فى أحد المشروعات التعليمية بالمقارنة بالرواتب التقليدية فى الولايات المتحدة، وأكدت على الدور الإيجابى الذى يمكن أن يؤديه الدعم الحكومى فى تحسين الخدمة التعليمية(٦٠)، ويمكن هنا استخدام هذا النوع من البحوث فى اختيار المشروع التعليمى الملائم حسب التقديرات المالية المتوقعة، وأمام هذا الاهتمام ببند الرواتب تأتى بعض الدراسات لتقييم أولويات تمويل التعليم، كما جاء فى دراسة فيزبن Fixzbein عن التعليم فى فنزويلا والتى بينت أن الإنفاق على التعليم الابتدائى أكثر استثماراً من الإنفاق على مراحل التعليم الأعلى رغم ارتفاع تقديراته(٦١).

واستهدفت دراسة توماس Thomas تحليل العلاقة بين مستويات التمويل وأنماط الإنفاق على التعليم الثانوى بولاية نيوهامفلير New Hampshire أى معرفة العلاقة بين ميزانية التعليم الثانوى ومتوسط تكلفة التلميذ، وتوصلت إلى وجود ارتباط سالب بينهما(٦٢). وجاءت دراسة بوب Bob لتحدد أهم العوامل المؤثرة فى تمويل التعليم العام بولاية ايداهو Idaho الأمريكية خلال الفترة ٦٩- ١٩٩٤ وذكرت أن التشريعات القانونية والزيادة فى الأسعار وحجم موازنة الدولة من العوامل المؤثرة فى تمويل التعليم الأمريكى(٦٣).

وعلى ذلك فإن بحوث تمويل التعليم خلال الحقبة الأخيرة من القرن العشرين يمكن القول إنها اهتمت بمصادر التمويل والعوامل التى أثرت فيها وفهم الأولويات التى وضعت للإنفاق. إلاّ أن بحوث التمويل فى البلاد العربية ومنها مصر- أخذت طابعاً متميزاً، نظراً للتوجه الفكرى الذى تقوم عليه سياسة التمويل هنا وهو الأخذ بسياسة مجانية التعليم واعتبار التعليم قضية أمن قومى.

ومن البحوث والدراسات التربوية التى تناولت قضية تمويل التعليم فى مصر والبلاد العربية أبحاث كل من شكرى عباس (١٩٧٣) حول تمويل وتكلفة برامج

محو الأمية فى مصر، والعدوى (١٩٧٤) حول العائد الاقتصادى فى التعليم الجامعى فى مصر، وجوهر (١٩٧٧) حول جدوى التعليم الثانوى التجارى الاقتصادى. كذلك دراسات صلاح معوض (١٩٨٢) عن العائد الاقتصادى للتعليم بين العاملين فى قطاع الصناعة، وغنيمة (١٩٨٧) حول الدور الاقتصادى للتعليم فى البحرين، وجاءت دراسة على الشخيبى (١٩٩٤) حول تكافؤ الفرص بين طلاب الثانوية العامة لتعبر عن فكر العقد الأخير من القرن العشرين فى أبحاث تمويل التعليم فى مصر.

ومن البحوث والدراسات التى ركزت على مصادر تمويل التعليم دراسات خلف البحيرى (١٩٨٧) وفيصل الراوى (١٩٩١) ومحمد محروس إسماعيل (١٩٩٦)، وغادة البان (١٩٩٧)، حيث أبرزت هذه الدراسات الجانب الحكومى والعائلى والفردى فى تمويل التعليم. وتشير هذه الدراسات إلى:

* أن ميدان اقتصاديات التعليم فى مصر والبلاد العربية فى حاجة إلى مزيد من البحوث حول تمويل التعليم وعلاقته بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية الساخنة على الساحة.
* أن تمويل التعليم فى مصر لا يتأثر بعدد سنوات الدراسة أو مستويات الطلاب الاقتصادية، أو جنس الطلاب بقدر ما يتأثر بمستوى التعليم وبيئته بشكل واضح.
* أن تمويل التعليم فى مصر فى حاجة إلى مصادر جديدة والى سياسة جديدة تعيد النظر نحو الكثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر.

٥- مصادر تمويل التربية الخاصة فى مصر:

ليست هناك طريقة مثلى لتمويل التعليم، فلكل طريقة عيوبها ومزاياها، وتختلف طريقة التمويل باختلاف الزمان وبيئة العمل، ومن الممكن إيجاد طريقة تتضمن قدرا ضئيلا من تدخل الحكومة فى تمويل التعليم، ويتحمل الأفراد المسئولية الأكبر، وقد ظل هذا الوضع فترة طويلة من الزمن لم تهتم خلالها الحكومات بتمويل التعليم وتوفير الخدمات التعليمية للأبناء، ومن مزايا هذا النظام إتاحة الفرصة للأسرة لتهيئة الفرص التعليمية التى تناسب التلميذ، بينما يعاب

عليه زيادة العبء على الأسرة والأفراد، وبالتالى اختيار مستوى متدنٍ من الفرص التعليمية، ويترتب على ذلك خفض القيمة الاقتصادية والاجتماعية للتعليم. ولعل هذا ما دعا الحكومات المختلفة لتحمل عبء التربية تحقيقاً لعدالة توزيع الخدمات التعليمية.

ويرى توم شيللر **Tom Schuller** أنه قد حان الوقت لتغيير جذرى فى طريقة تمويل التعليم العام، فهناك حاجة لتوازن مصادر التمويل الحكومى والخاص، والحكومات قادرة على تحمل جزء أكبر من النفقات للتعليم، وخاصة التعليم المستمر، وإدخال التكنولوجيا الحديثة فى التعليم العام، ولابد من التوجه نحو المصادر الخاصة فى التمويل(٦٤).

وقد حدد غنيمة (١٩٩٦) أربعة مصادر لتمويل التعليم فى مصر هى الميزانية العامة للدولة وميزانية القطاع المحلى والمشاركة الشعبية ممثلة فى الأفراد والأسر والمساعدات الخارجية(٦٥). بينما يمكن النظر إليها بكونها ثلاثة مصادر هى التمويل الحكومى والجهود الذاتية ممثلة فى إسهام القطاع الخاص فى التعليم بجانب التبرعات والهبات لتخفيف العبء على موازنة الدولة، والمساعدات الدولية فى شكل منح وقروض ومعونات خارجية من منظمات دولية كاليونسيف واليونسكو والبنك الدولة ووكالات المساعدات الدولية(٦٦).

وقد بينت دراسة كورت **Curt** (٢٠٠٠) أهم العوامل التى تحدد نمط تمويل التربية الخاصة بولاية بنسلفانيا الأمريكية، وهى صيغة التمويل المحلى بالولاية، ونمط الدراسة بالمدرسة، وشدة الإعاقة لدى الطالب، ومعدل الزيادة فى القيد، وحجم ميزانية التعليم بالولاية، والخدمات الفردية التى تقدمها المجتمع وموقع الطالب فى البيئة المحلية. وأشارت هذه الدراسة إلى أن التمويل المحلى هو المسئول عن تحديث الخدمات التعليمية بمدارس التربية الخاصة(٦٧).

وأمام عجز الموارد المالية الرسمية المخصصة للتعليم، وضعف الوعى بالقيمة الاقتصادية للتعليم، بدأت الحكومات فى البحث عن مصادر أخرى غير حكومية لتمويل التعليم، وأصبح تمويل التعليم عن طريق:

أ – التمويل الحكومي:

وهو مصدر التمويل الأساسى فى معظم دول العالم للتعليم العام، ويتفاوت حجم ما تسهم به الحكومة فى تمويل التعليم العام من دولة لأخرى حسب نوع التعليم ومستواه. ففى فرنسا بلغ حجم المخصصات المالية للتعليم ١٩,٣% من الميزانية العامة للدولة يخص التعليم العام منها قرابة ٨٥% من هذه الميزانية(٦٨).

وقد اتجهت دول العالم إلى خفض الدعم الحكومى للتعليم بصفة عامة، وهذا ما أكدته دراسة طبقت فى ١٩٩٠ على ١٣ دولة من دول المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية بسب الأزمة الاقتصادية التى تعانى منها هذه البلدان، ووجد أن ٥٠% من موارد المؤسسات التعليمية يتم توفيرها فى صورة رسوم خاصة أو منح من الحكومات المحلية (٦٩). كما أدت الأزمة الاقتصادية إلى تراجع نيجيريا عن كثير من البرامج التعليمية.

وفى مصر تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من ٥٠% من النفقات التعليمية الحكومية توجه إلى التعليم العالى الذى لا يستفيد منه سوى ١٠% فقط من أبناء المجتمع، مما يشير إلى واحدة من مؤشرات انسحاب المجانية وانحسارها بدرجة كبيرة فى مصر، الأمر الذى جعل البنك الدولى يوجه فى كافة تقاريره إلى ضرورة ترشيد النموذج الحالى لتمويل التعليم فى مصر لكونه غير عادل وغير قابل للاستمرار فى ضوء سياسة التكيف الهيكلى التى تأخذ بها مصر حالياً(٧٠).

ويأخذ التمويل الحكومى عدة أشكال من أبرزها(٧١):

- التمويل عن طريق الحكومة المركزية، حيث تعتمد الدولة ضمن الموازنة العامة ميزانية خاصة للتربية والتعليم ترتبط ارتباطاً مباشراً بالدخل القومى.
- التمويل بالمشاركة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم، كما يحدث فى إنجلترا، حيث تتحمل الحكومة المركزية قرابة ٦٠% من موازنة التعليم وتقدم السلطات التعليمية المحلية ٤٠% من هذه الموازنة.

- التمويل بالمشاركة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم والمحليات، كما يحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتضاءل دور الحكومة المركزية ليزداد دور المحليات.

وتشير إحصاءات اليونسكو إلى أن نسبة الإنفاق الحكومى على التعليم فى مصر عام ١٩٩٠ بلغت ٣,٨% من إجمالى الناتج القومى العام، زادت إلى ٤,٧% عام ١٩٩١ ثم إلى ٤,٤% عام ١٩٩٢، ثم استقرت عند ٤,٨% فى الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦، وهى نسبة تعتبر معقولة إذا قورنت بنظيرتها فى البلاد العربية ٥,٥% وفى البلدان النامية ٤,٢%[٧٢]، والجدول التالى يوضح تطور موازنة وزارة التربية والتعليم للتعليم قبل الجامعى فى مصر[٧٣]:

جدول (٢)

يوضح تطور موازنة وزارة التربية والتعليم فى الفترة ٩٠-١٩٩٦ بالألف جنيه

السنة	باب أول	باب ثانى	باب ثالث	باب رابع	جملة
١٩٩١/٩٠	١٨١٢,٨	٣٧٩	١٧٢	٢,٢	٢٢٩٦
١٩٩٢/٩١	٢١١٢	٣٩	٣١	١٢,٨	٢٧٢٩
١٩٩٣/٩٢	٢٥٢,٨	٥٠٣	٥٦٩	١٨٢.	٣٦١٤
١٩٩٤/٩٣	٣١٤٦	٧٥٢	٦١٠	١,٩	٤٥١٢
١٩٩٥/٩٤	٣٠٨٣	٩٦	٨١٢	١,٨	٥٦١١
١٩٩٦/٩٥	٤٧٩٢	١٠٧	١٥٢	٧٥٠,٥	٦٧٧٣

حيث يمثل الباب الأول الأجور والباب الثانى المصروفات الجارية، والباب الثالث الاستخدامات الاستثمارية والباب الرابع التحويلات الرأسمالية. ويتضح من الجدول أن البابين الأول والثانى يمثلان قرابة ٩٠% من موازنة الوزارة، مما يشير إلى أن محاولات ترشيد الإنفاق الحكومى يجب أن تتركز نحو هذين البابين. والدولة على قناعة تامة بضرورة تحمل عبء التعليم إعمالاً بمبدأ مجانية التعليم الذى نص عليه الدستور المصرى منذ عام ١٩٧١.

وفى مجال التمويل الحكومى للتربية الخاصة تشير إحصاءات الوزارة إلى أنه فى تزايد مستمر، حيث بلغت اعتمادات الاستخدامات الاستثمارية (الباب

الثالث) فقط عام ١٩٩٨/٩٧ ١,٨٩٦ مليون جنيه زيدت إلى ٤,١٢٣ مليون جنيه عام ١٩٩٩/٩٨ ثم إلى ٤,٧٠٤ مليون جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ثم انخفضت إلى ٢,٤ مليون جنيه عام ٢٠٠١ ثم زيدت إلى ٣,٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٢(٧٤) وهى تمثل نسبة تزيد عن نصف موازنة وزارة التربية والتعليم تقريباً.

ب – الطالب:

وهو المستهلك الأول للخدمة التعليمية، وقد أدت زيادة الطلاب المسجلين بالتعليم إلى تفاقم أزمة تمويل التعليم بسبب عدم كفاية الدعم الحكومى، ولكن الوضع اليوم اختلف حيث أصبح الطلاب يمثلون أحد المصادر الأساسية فى تمويل التعليم، حيث تحدَّد رسوم مالية لكل طالب حسب نوع التعليم ومستواه يشارك بها الطالب فى تمويل الخدمة التعليمية.

وتختلف الرسوم الدراسية من دولة لأخرى حسب التوجهات السياسية والاقتصادية والتربوية للدولة، وتزداد هذه الرسوم فى المدارس الخاصة، حيث تَبرز مبادئ الاستثمار من التعليم كمشروع اقتصادى خاص، ويترتب على هذا إقبال الطلاب من أبناء الأغنياء القادرين على تحمل هذه المصروفات الباهظة، فى حين يحافظ أبناء الفقراء على الفرص الحكومية للتعليم.

وفى بعض البلدان اعترض الطلاب على سياسة زيادة الرسوم الدراسية مما جعل الحكومة تتراجع فى قرار رفع الرسوم الدراسية، كما حدث فى كندا واستراليا(٧٥). إلا أن محددات المجانية هى التى تدفع الحكومات أحياناً إلى عدم تحميل الطلاب جهداً مالياً، وقد بينت الدراسات ارتفاع مشاركة الطلاب فى تمويل التعليم فى الولايات المتحدة(٧٦). وفى مصر أشارت الدراسات إلى أن الطلاب يتحملون نسبة تصل إلى ثلث النفقات التعليمية الحقيقية فى المدارس الخاصة فى التعليم قبل الجامعى.

وعند مناقشة الأسس الفلسفية والفكرية التى تقوم عليها مساهمة الآباء فى تعليم الأبناء، نجد أن مشاركة الأسرة فى تعليم الأبناء قد تتعارض للوهلة الأولى مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، حيث تسمح هذه المشاركة بتباين الفرص

التعليمية من تلميذ لآخر حسب المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسرة، ولا يتفق تمايز الطلاب هنا مع ما بينهم من فروق عقلية أو جسمية. ذلك أن تحمل النفقات التعليمية لا يرتبط فقط بفكرة المنفعة، وإنما يتوقف على القدرة التمويلية للممول والتى تختلف من فرد لآخر داخل الدولة الواحدة، ومن دولة لأخرى حسب الاتجاه الأيديولوجى الذى تؤمن به.

وعندما يسهم الآباء بفاعلية فى تمويل تعليم الأبناء فإنهم يتحمسون لمتابعة نتائج عمليات التعلم مما يوجد نوعاً من التناسق بين المدرسة والأسرة، هذا التناسق يجنب الأبناء مواقف الصراع التى يمكن أن يعيشونها وتؤثر فى تشكيل شخصياتهم.

وقد أثبتت الدراسات التربوية أن التلميذ الواحد فى المدرسة الابتدائية الحكومية فى مصر ينفق عليه ما يقرب من ٤,٨% من دخل الأسرة، وفى المدرسة الإعدادية الحكومية يكلف ما يقرب من ٧,١% من دخل الأسرة. وذلك حسب أسعار عام١٩٨٥[٧٧]، وبالطبع فإن هذه المؤشرات تعتبر اقل من الحقيقة فى الآونة الحالية.

كما بينت دراسة أخرى أن مساهمة الأسرة فى تمويل التعليم فى مصر تصل إلى ١٥% من دخل الأسرة لتلميذ الصف الثالث الإعدادى[٧٨]، وفى دراسة للمركز القومى للإحصاء التربوى بواشنطن (١٩٩٢) اتضح أن تكلفة الأسرة فى التعليم تصل إلى ١٠% من التمويل غير الحكومى للتعليم الذى يمثل قرابة ٢٠% من جملة ميزانية التعليم الأمريكى[٧٩].

وتقف مساهمة الأفراد فى تمويل التربية الخاصة فى مصر على دفع الرسوم الدراسية مع بعض التبرعات والهبات، وقد يرجع انخفاض المساهمات الحالية للأسرة فى التربية الخاصة للأبناء إلى قلة الدروس الخصوصية والكتب الخارجية التى يزداد الإقبال عليها لدى الطلاب فى المدارس العامة، كما أن معظم مدارس التربية الخاصة مدارس داخلية يتواجد بها الطلاب طيلة أيام الأسبوع.

جـ- المشاركة غير الحكومية والشعبية:

وهى من المصادر المهمة لتمويل التعليم، حيث تشمل نصيب التعليم من الهيئات غير الحكومية والأفراد ورجال الأعمال، وذلك عن طريق التبرعات والهبات فى صورة أموال أو أجهزة أو معدات، أو إقامة مبانٍ، أو التبرع بالأراضى، ويسمى البعض هذا المصدر بالجهود الذاتية.

وقد ركزت استراتيجية تطوير التعليم فى مصر على مسئولية المجتمع نحو تدبير موارد التعليم تحقيقاً لأكبر قدر من الكفاءة التعليمية، وذلك من خلال عدة تدابير منها:

* إنشاء صندوق لتمويل التعليم فى كل محافظة يستمد الصندوق مصادره من التبرعات والرسوم والضرائب وغير ذلك.
* إلزام أصحاب المدارس الخاصة بدفع ضريبة تعليم.
* تشجيع الجهود الذاتية للمواطنين لبناء المدارس والفصول وتدعيمها بالأجهزة والإمكانات.
* تسهيل إسهام القطاع الخاص فى ميدان الاستثمار فى التعليم بفتح المدارس والمعاهد والجامعات.

وفى دولة نيبال يرجع إنشاء معظم المدارس الابتدائية وصيانتها إلى المساهمات العينية المحلية، وفى تنزانيا يقوم المزارعون ببناء المدارس الابتدائية ومساكن المعلمين(٨٠).

وقد نظم القانون ١٣٩لسنة ١٩٨١ فى المادة (١١) عملية المشاركة الشعبية فى تمويل التعليم بأنه "يجوز للمحافظ الإفادة من الجهود الذاتية للمواطنين فى تنفيذ خطة التعليم المحلية بعد موافقة وزير التعليم، ويجوز أن يتضمن ذلك إنشاء صندوق محلى لتمويل التعليم بالجهود الذاتية، ويسهم الأهالى فى جهود التعليم بإنشاء المدارس ذات الفصل الواحد، أو ذات الفصلين فى القرى وإقامة المدارس الخاصة وتقديم العمالة الفنية كمساعدة عينية للعمل على إصلاح بعض المرافق التعليمية(٨١).

كما أوصى المؤتمر القومى للتعليم الابتدائى المنعقد عام ١٩٩٣ بالقاهرة بضرورة تشجيع رجال المال والأعمال على الإسهام فى تمويل التعليم سواء من خلال: إنشاء مدارس نموذجية، توفير التجهيزات اللازمة للمدارس، تقديم أراضى للبناء، إنشاء صندوق قومى للتعليم يشارك فيه القادرون مقابل امتيازات تعليمية لبنائهم، وتشكيل مجالس أمناء التعليم من بين القادرين الذين يساهمون فى توفير المتطلبات التعليمية على نفقتهم الخاصة وتشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية التى تستهدف إنشاء المدارس فى المراحل التعليمية المختلفة(٨٢)، وتستقبل مدارس التربية الخاصة فى مصر بعض التبرعات العينية أو المالية، ويتم إنفاق هذه التبرعات بشكل غير علمى وغير منظم، الأمر الذى يقلل من قيمة هذا المصدر فى تمويل التربية الخاصة فى مصر.

وأوضحت دراسة نبيل متولى (٢٠٠١) أن المشاركة الشعبية والذاتية للتعليم فى مصر تواجه بعض الإشكاليات والعقبات فى تمويل التعليم، منها(٨٣):

١- افتقاد آلية التنظيم والتوجيه: فلازالت معظم جهود الأفراد والهيئات غير الحكومية مبعثرة وتفتقد آلية علمية للتوجيه نحو الأهداف المنشودة منها.

٢- ضعف الاهتمام بتطوير التعليم: حيث يلحظ الدارس لنفقات التعليم انخفاض التكلفة الحكومية دون أن تتجمع الأيدى والكلمات حول المشاركة لتعويض العجز.

٣- تزايد الهدر فى الإنفاق الحكومى على التعليم: فعندما يدرك الأفراد زيادة الهدر فى الإنفاق الحكومى يتراجعون عن المشاركة فى تمويل التعليم، فلا يصدق الفرد أن سور مدرسة يتكلف على الدولة قرابة مليون جنيه، مهما كانت أبعاد هذه المدرسة.

٤- تزايد الاتجاه نحو الخصخصة: فالمشاركة الشعبية جهود خيرية تطوعية فى أساسها تتعارض أحياناً مع الربحية كهدف للاستثمار الخاص فى التعليم، وتوجه التعليم نحو الخصخصة يعنى تعهد القطاع الخاص بالتعليم بعيداً عن سيطرة الدولة،ويعنى بالطبع زيادة النفقات التى تتحملها الأسرة تحقيقاً لمبدأ

الربحية للقطاع الخاص، ولعل مبدأ الربحية يؤكد ضرورة الاهتمام بالمشاركة الشعبية الخيرية لتخفيف الأعباء عن غير القادرين.

٥- الدروس الخصوصية: حيث ترهق الدروس الخصوصية كاهل الأسرة المصرية، فلا تخلو أسرة من أعباء مالية لتعليم الأبناء عبر الدروس الخصوصية، الأمر الذى يعرقل الأفراد عن المشاركة الخيرية فى ميدان التعليم.

د – المساعدات الخارجية:

تلجأ الدولة أحياناً إلى مصادر خارجية لتمويل إصلاح وتطوير التعليم، وتتحمل المنظمات الدولية- مثل اليونسيف والأمم المتحدة والبنك الدولى ومكتب التعاون الخليجى (فيما يتعلق بالدول العربية) عبئاً كبيراً من تمويل التعليم فى البلدان المختلفة.

وتأخذ المصادر الخارجية للتعليم عدة أشكال منها: المشاركة والاتفاقيات والمنح والقروض والمعونات. ومن أبرز الصعوبات التى تواجه الاعتماد على المصادر الخارجية فى تمويل التعليم ما يلى(٨٤):

١- يعرقل الاعتماد على المصادر الخارجية مسيرة التمويل الحكومى للدولة، كما حدث فى أمريكا اللاتينية، ففى الغالب تنقل الدول المانحة خبرات متخلفة للدول المستقبلة.

٢- تصل معظم المساعدات الدولية للتعليم مشروطة للدولة المستفيدة بما يجعل أثر هذا العون محدوداً، ويكاد يزول عند الأخذ فى الاعتبار الأثر البعيد لهذه الشروط فى ثقافة الدولة المستفيدة وسياستها واقتصادياتها.

٣- محاولة اختراق الأمن القومى للدولة المستفيدة من خلال تسريب معلومات عن التعليم تتعلق بأولويات الدولة وحساباتها المالية.

٤- محاولة تحقيق الاستراتيجية القومية للدول المانحة لدى الدولة المستفيدة وتوظيف العمالة الأجنبية فى مشروعات تعليمية لدى الدول المستفيدة والموافقة على مشروعات مشتركة تنافسية بخبرة أجنبية.

ويبدو أن الاستفادة الحقيقية من المساعدات الخارجية أمر بعيد المنال، إلا أنه كى تحقق الدولة المستفيدة أهدافها التنموية من المساعدات الخارجية فإنه يلزم ما يلى من وجهة نظر الباحث:

١- أن يكون لدى الدولة المستفيدة خطة وأولويات للإفادة من هذه المساعدات.

٢- أن تكون الدولة المستفيدة قادرة على إدارة أموال العون والمعونة الفنية.

٣- أن توجد سياسة واضحة لقطاع التعليم لدى الدولة المستفيدة تحدد جوانب استقبال الدعم أو المساعدة الخارجية وحجمها والآثار الأخرى غير المحسوبة التى يمكن حدوثها وكيفية التخفيف من حدتها.

٤- أن يتوفر ما يسمى بسمسار المنح أو الوسيط للتنسيق بين جهتى الدعم،وقد يكون هذا الوسيط أخذ الخبراء الدوليين أو هيئة أو منظمة إقليمية، مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD ورابطة تنمية التعليم فى إفريقيا ADEA.

ولا تحتل المساعدات الخارجية فى تمويل التربية الخاصة فى مصر مكانة مؤثرة، إذ تقف عند بعض مساعدات الدول العربية لبعض الطلاب، ولكن لا توجد مساعدات خارجية منظمة لوزارة التربية والتعليم فى الدولة.

وتسهم بعض الجهات الأجنبية فى تطوير التعليم فى بعض البلدان وذلك عن طريق مساعدة هذه البلدان بأموال إضافية للتعليم. ومن هذه الجهات اليونسكو وهيئة اليونسيف التابعتين للأمم المتحدة، حيث تأخذ مساعداتهما شكل المنح التعليمية.

وفى حالة المساعدات بين الدول فان هناك - كما سبق القول- من الشروط والآثار التى تجعل سلبيات هذه المساعدات أكثر خطورة على الدول الفقيرة من كثير من الأزمات الاقتصادية مثل التضخم وانهيار الميزان التجارى. فالمعونات إذن تكلف أكثر من ثمنها الأصلى من المنظور السياسى والاجتماعى والعقائدى.

وقد تحدد هدف برنامج المساعدات الأمريكية للتعليم فى مصر فى تحسين كيف التعليم وإتاحة الفرص التعليمية المتكافئة وتحسين كفاءة إدارة الموارد

البشرية والمادية ومساعدة الإدارة على تنفيذ ما تضمنه قانون إصلاح التعليم الصادر فى ١٩٨٨[٨٥].

وتحقيقاً لهذه الأهداف تضمن نشاط وكالة الدعم الأمريكى لبرامج التنمية فى مصر عدة ميادين هى[٨٦]:

أ - التعليم العام: ويشمل تطوير المناهج وتدريب وتخطيط التعليم والقياس والتقويم.

ب- تكنولوجيا التعليم: وتشمل تطوير المواد التعليمية وتخطيط وسائل الاتصال.

جـ- التعليم غير النظامى: ويشمل تقييم برامجه وتنمية مهارات التدريب وتطوير المواد التعليمية للتعليم غير النظامى.

د - تعليم المرأة.

هـ- تنمية القوى العامة.

وقد نصت شروط التعاون بين مصر ووكالة التنمية التربوية على منح مصر ٣٩ مليون دولار أمريكى مقابل أن تدفع مصر ٣١ مليون دولار لتحقيق هذه الأهداف منذ عام ١٩٨١. ومن هذه الشروط أيضاً أن يكون مصدر شراء الأدوات والمواد هو الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذه الأسباب وغيرها تتضح بعض سلبيات الدعم الخارجى للتعليم، ومنها[٨٧]:

* اختراق الأمن القومى المصرى عن طريق التدخل فى وضع المناهج الدراسية والخطط التعليمية والحصول على المعلومات عن التعليم فى مصر.
* تحقيق الاستراتيجية الأمريكية والأمن القومى الأمريكى.
* توظيف العمالة الأمريكية فى مشروعات تعليمية ودعم الاقتصاد الأمريكى.
* تعميق التبعية لأمريكا وأيديولوجيتها.
* إضعاف هيئة التشريع المصرى والرقابة الأمريكية على المشروعات المعانة.
* تقديم خبرات متخلفة.
* إشعار الرأى العام المصرى بالوجود الأمريكى المحسوس وأفضال أمريكا.
* ضآلة ما يقدم من دعم أمريكى للتعليم المصرى بالمقارنة بآثاره السلبية.

ويذكر هنا أن المشروع الأمريكى قدم لتطوير التعليم الأساسى فى مصر فى الفترة ٨١-١٩٩١ دعماً مالياً قدره ١٩٠ مليون دولار بما يقابل ٦٠٠ مليون جنيه تقريباً فى إحدى عشر سنة، وبما يعادل اقل من ربع موازنة التعليم قبل الجامعى فى مصر التى بلغت ٢٢٤٠ مليون جنيه مصرى(٨٨).

كذلك لم تتجاوز المعونات الخارجية ١.١% من الناتج القومى للدول العربية عام ١٩٩١ فى حين أن الدول العربية جاوزت مساعداتها للدول النامية أكثر من ٣% من ناتجها القومى(٨٩)، ومع ضآلة حجم هذه المنح والمساعدات. فإنها تعبر عن حجم التبادلات الثقافية والاقتصادية بين البلدان، ولكن يلزم مزيد من الانتباه للسلبيات التى ترتبط بهذا التبادل، ودراسة هذه المساعدات على المستويين الكمى والنوعى.

وتشير الاتجاهات العالمية إلى إمكانية ترشيد الإنفاق الحكومى على التعليم عن طريق إنقاص أعداد المعلمين والعمالة الزائدة فى التعليم، وتقليل قيد الطلاب الأجانب أو مطالبتهم بنفقات تعليمهم الفعلية، والحد من التوسعات الرأسمالية التى تحتاج تكلفة عالية، وذلك ما جاء فى دراسة باربارا ودينيس Barbara & Dennis (١٩٩٣) التى ركزت على أثر الإعانات وتقليل التكلفة الإدارية على خفض تكلفة الطالب(٩٠).

وقد كشفت بعض البحوث عن إمكانية ترشيد الإنفاق الحكومى عن طريق استخدام تقنيات تربوية حديثة مثل الحاسب الآلى وأنشطة الانترنيت، وكانت دراسة ميرفى ووبليامز Murphy & Williams (١٩٩٧)(٩١). من أحدث الدراسات التى اهتمت بهذا الجانب، برغم أن استخدام مثل هذه التقنيات قد يترتب عليه المزيد من النفقة، إلاَّ أنه يحقق المزيد من الفعالية، فالترشيد لا يعنى دائماً تقليل النفقات.

واتجه التعليم المصرى نحو ترشيد الإنفاق الحكومى عن طريق تطبيق صيغة التعليم الأساسى التى تتضمن استخدام المؤسسات التعليمية فى الإنتاج وتمويل بعض الأنشطة التربوية. وقد أكدت على هذا المدخل دراسة بيرى

وهارمون Perry & Harmon (١٩٩٢) حول ترشيد الإنفـــاق مـــن خـــلال العلاقة بين التنمية الريفية والتربية الريفية الأمريكية، والتى قدمت نمطاً تعليميـاً قليل الكلفة للمدارس الريفية بما يناسب ظروفها[٩٢].

واهتمت دراسات أخرى بالبحث عن مداخل لتقليل النفقات التعليمية بولايـــة كلورادوا الأمريكية فى أحد منابعها وهو المعلم، حيــث أمكــن اختبـــار الجـــدوى الاقتصادية لعدد من أساليب الاتصال بين المعلم والتلاميذ، ووجد أن أرخص هـــذه الأساليب هو الاتصال المباشر، حيث يكلف ثلث تكلفة البدائل الأخرى تقريبا[٩٣].

واتجهت دراسة محروس إسماعيل (١٩٩٠) لوضع خطة لترشـــيد الإنفـــاق الحكومى على التعليم، قامت على فرض رسوم دراسية إضافية للطلاب، كما اقترح تقديم قروض تعليمية للطلاب وزويهم[٩٤]. كما فطنت بعـــض الدراســـات إلـــى أن جزءاً كبيراً من أزمة تمويل التعليم فى البلاد العربية يرجع إلى وجود هدر كبـــير وسوء فى الإنفاق[٩٥].

ولترشيد الإنفاق على التعليم الفنى والمعروف أنه من أكثر أنـــواع التعليـــم كلفة، قدمـــت دراســـة جـــراى وآخريـــن Gray & Others (١٩٩٣) عـــدة استراتيجيات لتخفيض نفقاته عن طريق رفع كفاءتـــه منـــها الاســـتخدام الأمثـــل للموارد والتحليل المقارن للكلفة وتحسين إنتاجية العاملين وربط التعليـــم بســـوق العمل[٩٦].

وقدمت دراسة هارولد برس Harold P. (١٩٩٢) أربعة بدائـــل لترشـــيد الإنفاق على التعليم الأمريكى فى ضوء تحليل الكلفة مع العائد تقوم على ما يســـمى بالاندماج بين المدارس. وتبين أن الاندماج يحقق وفراً يتراوح بيـــن ٦,٨ - ٢١,٣ مليون دولار سنوياً ويرتبط بهذا النموذج استقطاع جـــزء مـــن راتـــب المعلميـــن وتخفيض العاملين[٩٧].

كما استخدمت دراسة ميشيل Michael (٢٠٠٠) دراسة تسلسل تكـــاليف التربية الخاصة للتوصل إلى صيغة التمويل المناسبة لتوفـــير الخدمـــات اللازمـــة

بشكل متوازن بين الولايات والمناطق المختلفة،واقتراح أنسب الأساليب لترشيد الإنفاق مع تحقيق أعلى مردود للطلاب(٩٨).

وفى ضوء العرض السابق يمكن الإشارة إلى مداخل يمكن الاسترشاد بها فى ترشيد الإنفاق الحكومى على التربية الخاصة فى مصر وزيادة فعاليتها وهى:

١- رفع الرسوم الدراسية للطلاب مع فهم الطلاب لدوافع ذلك.
٢- تقليل أعداد العاملين فى ميدان التعليم، وذلك بمراجعة نصيب المعلم من التلاميذ، والتأكد من عدم تكدس المعلمين أو العاملين بالمؤسسات التعليمية دون الحاجة.
٣- ضبط الانحرافات المالية والإدارية التى من شأنها زيادة الهدر المالى فى التعليم.
٤- تجريب استخدام فكرة الدعم التعليمى للطلاب مقابل عقد مشاركة بين جهة الدعم وأسرة الطالب.
٥- استحداث نوعية خاصة من الضرائب المحلية لصالح تعليم غير القادرين.
٦- تقليل الإنفاق الحكومى على التعليم العالى وتحويل الفرق لصالح التعليم قبل الجامعى.
٧- تجريب ضم المدارس المتشابهة فى النوع والمستوى لتوفير الامكانات المادية والبشرية المستخدمة.

٦- أشكال تمويل التربية الخاصة فى مصر وتحقيق الجودة التعليمية:

يتوقف نجاح التربية الخاصة على تحقيق الأهداف المنشودة للمؤسسة والطالب والأسرة بأعلى جودة ممكنة، وللحكم على الجودة التعليمية أسلوب تقليدى يسمى بالجودة النوعية يعتمد على العملية التعليمية ذاتها والدور الذى يقوم به الخريج، وهناك أسلوب أحدث يسمى بالجودة الشاملة يعتمد على كفاءة السلعة وهى الخريج ومدى رضا الأسرة بمستوى الخريج والعمل فى مناخ جماعى قائم على التوفيق بين المنتج والعميل(٩٩).

ويعتمد مفهوم الجودة الشاملة فى مجال التعليم على أن يكـــون الزبـــون وهو الطالب فى بؤرة الاهتمام فى العملية التعليمية، وبالطبع من ورائه الأســـرة بكل متطلباتها التعليمية من المدرسة، ويذهـــب روبـــرت كـــول Rpbert Cole (١٩٩٥) إلى أن الجودة الشاملة نظام يضع رضا العميل فى أول قائمة الأولويـــات بدلاً من التركيز على المنافع القريبة(١٠٠)، ومع تعدد مفاهيم الجودة الشاملة فإنـــها تدور حول الرقى بالخدمات التعليمية إلى مستوى أفضل يحقق الكفايـــة والفعاليـــة المطلوبة(١٠١).

ويشتمل تطبيق الجودة الشاملة فى تمويل التربية الخاصة على ما يلى(١٠٢):

١- تحديد الكفايات المعرفية والمهنية والشخصية اللازم أن تتوفر لدى الخريج.
٢- تحديد الأداء المناسب للإدارة المدرسية والمعلمين.
٣- تحديد نوع المهام التى يراد بالخريج أن يزاولها.
٤- تحديد التكلفة الإجمالية للخريج.

ويعد مفهوم الجودة الشاملة من أحدث المفاهيم الإدارية التى تهدف الوصول بالمستفيد إلى حالة من الرضا والقناعة نحو استخدام المنتج والاستجابة لتغـــيرات السوق(١٠٣). وهذا يعنى أن يرضى سوق العمل أو المؤسســـات المســـتفيدة مـــن الخريجين عن مستوى الخريج مع إجراء التعديلات الممكنـــة لملائمـــة التغـــيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة فى المجتمع.

ويذكر جابلونسكى Jablonshi أن إدارة الجودة الشـــاملة شـــكل تعـــاونى لانجاز الأعمال يعتمد على القدرات والمواهب بيـــن الادارة والعـــاملين لتحســـين الجودة الإنتاجية عن طريق فرق العمل(١٠٤). كمـــا يعرفـــها ريـــو ســـلادو Rio Salado بأنها رفع مستوى المعلمين والنظام التعليمى فى ضوء توقعات الطـــلاب وعن طريق أسلوب حل المشكلات(١٠٥).

وينظر البعض فى مفهوم الجودة الشاملة كعملية تطوير فـــى الأداء الادارى المؤسسى على المستويين: الفكرى والعملى، وقد يستلزم ذلك النظر فـــى اســـعار المواد والخامات التى يتم التعامل معها. ولا يقصد هنا اختيـــار المـــهام الإداريـــة حسب السعر المالى، فالسعر ليس له معنى دون توافر معيار الجودة(١٠٦).

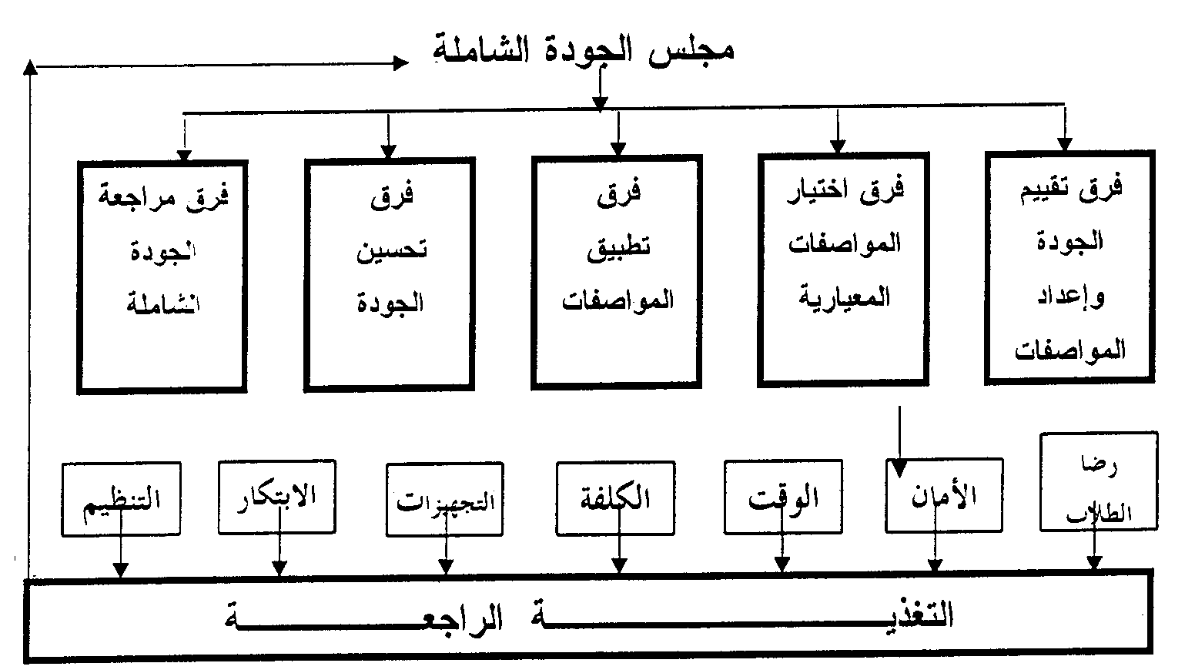
وقد أكد ارماند فيجنبيم Armand Feigenbaum على أهمية التنسيق بين عنصرى الجودة والتمويل، وذهب إلى أن الجودة تعنى استغلال اقل قدر من المال مقابل أكبر قدر من فعالية التكلفة فى العملية الإنتاجية(١٠٧).

ومن العرض السابق لمفهوم الجودة الشاملة يتبين أن هذا المفهوم برز فى ميدان الإدارة العامة، ثم استخدم فى المؤسسات التعليمية، والكاتب يرى أن هذا المفهوم أكثر ملاءمة لاستخدامه فى بحوث تمويل التعليم وفى مجال ترشيد الإنفاق على المؤسسات التعليمية، وذلك لكونه اتجاهاً إدارياً محاسبياً يحقق الاستخدام الأمثل للموارد للوصول لأفضل جودة للمنتج وهو الخريج.

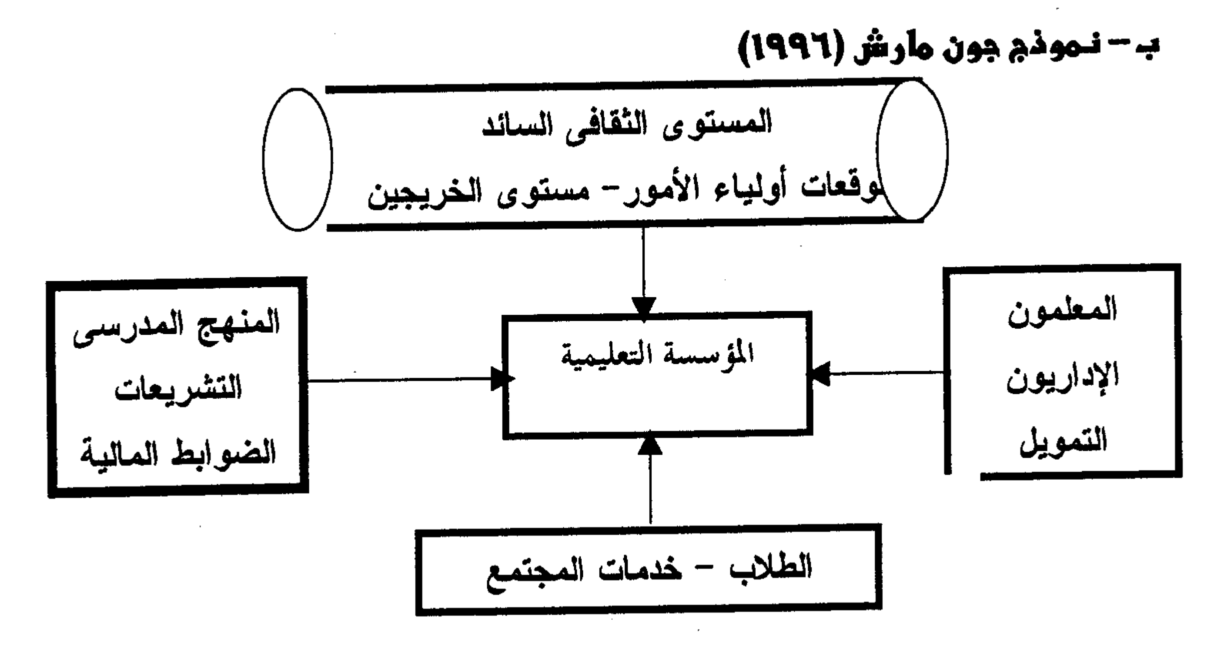
ولعل نجاح مفهوم الجودة الشاملة فى ترشيد الإنفاق التعليمى يرجع إلى أن التعليم بما يتضمنه من موازنات ونفقات يدفعها الطلاب والدولة مثله مثل مجال الأعمال، هذا مع الاعتراف بصعوبة تقدير العوائد التربوية من التعليم. فقد لا يلقى الخريج الطلب المناسب فى سوق العمل(١٠٨).

وتشير الدراسات إلى نجاح استخدام مدخل الجودة الشاملة فى ترشيد الإنفاق التعليمى فى جامعة ويسكنسون الأمريكية عام ١٩٩٣، وبعض الجامعات الأخرى فى العالم، ونعرض فيما يلى اثنين من نماذج الجودة الشاملة فى علاقتها بعملية تمويل التعليم كمدخل لترشيد الإنفاق التعليمى(١٠٩):

أ - نموذج فريد النجار (١٩٩٧):



ب- نموذج جون مارش (١٩٩٦)



وبدراسة النموذجين يتبين أن قضية التمويل قضية محورية لتحقيق الجودة الشاملة لما يلى:

١-بقدر ما يتوفر من تمويل تتحدد المواصفات المعيارية لكافة الخدمات التعليمية.

٢- بقدر ما يتوفر من تمويل تتحدد قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف بجودة مناسبة.

وبالتالى تتحقق المقولة "إن أردت الأفضل ادفع أكثر" ولكن ذلك ليس دائماً، فليس التمويل وحده هو المسئول عن تحقيق الجودة الشاملة للمؤسسات التعليمية بل أشارت نماذج تحقيق الجودة إلى وجود عوامل أخرى منها: المستوى الثقافى السائد، المعلم، الإدارة المدرسية، والتشريعات التعليمية وتوقعات الأسرة.

ولتحقيق الجودة الشاملة فى مؤسسات التربية الخاصة فإنه يلزم بعض الاحتياطات فيما يتعلق بقضية التمويل، هى:

١- إعلان مبدأ المشاركة بين أطراف العملية التعليمية وهم الطلاب والآباء والمعلمون والمؤسسات الإنتاجية ورجال الأعمال فى المجتمع المحلى[١١٠]، مشاركة فى التمويل ومشاركة فى المسئولية ومشاركة فى الأداء التعليمى، ويرتبط بهذا الإعلان تحديد المسئوليات التى يمكن أن يتحملها كل طرف.

٢- تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها بموافقة كافة أطراف العملية التعليمية.

٣- رسم خطة مالية بسيطة لتمويل تحقيق الأهداف التعليمية والاجتماعية للمؤسسة.

٤- تكوين مجلس إدارة الجودة من هذه الأطراف المسئولة لمتابعة الإنفاق وتقليل الهدر من خلال عمليات قياس مستمرة للجودة حسب مقاييس يتفق عليها منذ البداية.

٥- تحديد التكلفة المعيارية للأنشطة التعليمية التى يلزم توفرها لتحقيق الجودة الشاملة،ولعل ذلك يفيد فى تقليل الهدر المالى وضبط الانحرافات المالية والإدارية التى قد تحدث فى المؤسسات التعليمية أثناء تطبيق نموذج الجودة الشاملة.

٦- ضرورة توفير مصادر تمويل مستقرة ونظم واضحة للمساعدة الطلابية والدعم مع رواتب جيدة للعاملين وزيادة الرسوم المدرسية[١١١].

٧- عمل دورات أو ندوات للطلاب بمدارس التربية الخاصة لتوجيههم كزبائن فى المدرسة لاستثمار ما ينفقون بأفضل مستوى ممكن، ويمكن إعداد ندوات مماثلة لكافة أطراف العملية التعليمية كى يكونوا شركاء جودة على مستوى لائق إقليمياً وعالمياً.

ولعل من أبرز المعوقات التى قد تقف فى سبيل تحقيق أعلى جودة للتربية الخاصة من خلال التمويل الممارسات الإدارية التقليدية للإدارة المدرسية وغياب المناخ الملائم لتحقيق الجودة وقلة تعاون أطراف العملية التعليمية. ومحدودية مستوى المعلم، ورغبة المدرسة للانضباط تبعاً لأسلوب الجودة الشاملة التعليمية[١١٢]، وبعبارة أخرى الربط بين إدارة التغيير التربوى وإرادة التغيير التربوى[١١٣]، وعلى هذا فإن عوامل إدارية وبشرية وتربوية يمكن أن تعوق تحقيق جودة التربية الخاصة فى مصر بخلاف العجز عن توفير الأموال اللازمة.

ويتخذ تمويل التربية الخاصة عدة أشكال تمثل طرق واستراتيجيات تحقيق الجودة فى هذا النوع من التعليم، وتزداد أهمية دراسة أشكال التمويل عندما تواجه الدولة بعض الصعوبات فى عملية التمويل، ويصبح من الضرورى البحث

عن مصادر وأشكال جديدة لتمويل التعليم والتغلب على ما يواجهها من صعوبات، ويمكن أن نميز أربعة نماذج مختلفة من أشكال تمويل التعليم في العالم هي[١١٤]:

أ - تقديم منح تعليمية مباشرة.

ب- تشجيع المؤسسات والهيئات الخاصة على المشاركة في العمل التعليمي.

جـ- السماح بقبول تلاميذ يدفعون سعر التعليم جنباً إلى جنب تلاميذ الدعم الكامل.

د - تقديم قروض تعليمية للطلاب يمكن تغطيتها بالتضامن مع أسر الطلاب.

ويتخذ تمويل التربية الخاصة في العالم مسارين: الأول مساعدة المؤسسات التعليمية، والثاني مساعدة الطلاب.

المسار الأول: مساعدة المؤسسات التعليمية:

تشير الدراسات التربوية إلى أن الحلول المثلى لصعوبات تمويل التربية الخاصة يجب أن توجه لمساعدة المؤسسات التعليمية أكثر من مساعدة الطلاب، فمن غير المنطقي أن نساعد الطالب ونتجاهل المؤسسة التي تتعهد هذا الطالب بالتربية والتعليم[١١٥]. ولاشك أن هذا التوجه على قدر كبير من الأهمية، لأن مساعدة الطالب تسهم في تمكينه من الاستفادة من الفرصة التعليمية المهيأة له، بينما إذا كانت هذه الفرصة التعليمية تواجه من الصعوبات المالية ما قد يقضي عليها ويشوه اسهاماتها، فإنه يلزم مساعدة المؤسسة أولاً، ولا ننسى أن مساعدة المؤسسة يفيد منها آلاف الطلاب، فهي بذلك أعم وأشمل، ولهذا كانت مساعدة المؤسسة مقدمة عن مساعدة الطالب.

ومن أبرز المساعدات المؤسسية المعونات الخارجية من جهات أجنبية: حكومية أو إقليمية أو عالمية، وبعضها يكون في صورة منح لا ترد أو منح بشروط ميسرة، ولا تزيد جملة المعونات عن ١٠% من ميزانية التعليم في معظم البلدان، وفي مصر بلغت نسبة المعونات الخارجية ١% من إجمالي موازنة التعليم عام ٩٠/١٩٩١ ومعظمها لصالح التعليم العالي والجامعي[١١٦]. وفي فرنسا

والسويد تدفع كل شركة أو مؤسسة نسبة من إجمالى الأجور بصفة دورية لصالح التعليم المهنى(١١٧).

وفى بعض الدول، لجأت الحكومات إلى إعطاء المؤسسات التعليمية الخاصة بالمعاقين بعض المساعدات مثل تخفيضات فى الضرائب وتيسيرات فى تراخيص إنشاء المبانى كما فى كوريا وأندونيسيا، وقدمت بعض الولايات الأمريكية إعانات مباشرة للمؤسسات التعليمية للمعاقين فى صورة قروض ومنح مالية وتعليمية للطلاب(١١٨).

وفى مصر تتلقى مدارس التربية الخاصة بعض المساعدات الخيرية والشعبية أو العينية والتى تصل بدون خطة مسبقة لتوجيهها.

المسار الثانى: مساعدات الطلاب وتشمل:

أ – المنح : Gifts

يتضمن برنامج المنح الطلابية نوعين من المنح: المنح المادية والمنح التعليمية، وهى مساعدات موجهة لتشجيع الطلاب على مواصلة الدراسة والتفوق، وتشترط بعض الدول استرداد قيمة المنحة من الطالب بعد التخرج، ففى عام ١٩٨٩ وافقت الحكومة الاسترالية على تأجيل دفع ٢٠% من تكاليف التعليم من قبل الطلاب وذلك من خلال منح تعليمية تسترد بعد التخرج(١١٩). وهذا النوع من المنح يشبه إلى حد ما القروض التعليمية التى سيرد ذكرها فى السطور القادمة.

وتقدم بعض الدول منحاً معيشية للطلاب المعاقين تكون عينية فى صورة مساكن أو وجبات غذائية أو وسائل نقل، وقد تكون نقدية. ولاشك أن هذه المنح تشجع الطلاب على الالتحاق بالتعليم وتساعدهم على تحمل أعبائه المعيشية. وليس جميع المنح تكون حكومية دائماً، ولكن هناك بعض المنح التى تقدمها جهات خاصة محلية أو عالمية.

ب – المساعدات : Aid

ومنها ما يعطى للطلاب حسب مستوى دخل الأسرة وذلك لتحقيق تكافؤ الفرص والعدالة بين الطلاب فى الفرص التعليمية، ومن هذه المساعدات ما يعطى حسب القدرة والكفاءة التى يبرزها الطالب فى النتائج المدرسية النهائية، وهى تشجع الطلاب على مزيد من التحصيل والتفوق، ولكن تأثيرها على تكافؤ الفرص معدوم إذ أنها ترتبط بالإمكانات العقلية والتحصيلية(١٢٠).

وتعتبر المساعدات الاقتصادية للطلاب على المستوى الدولى من أبرز برامج المساعدات التعليمية ضمن البرامج السياسية الفيدرالية المفضلة(١٢١). ويدخل ضمن المساعدات الطلابية نفقات الأمن الاجتماعى وإعادة التأهيل لجيوش الخريجين الذين لم تتح لهم فرص العمل بما لديهم من خبرات ومهارات، كذلك ضمن هذه المساعدات ما تمنحه بعض المؤسسات التعليمية مقابل أداء الطلاب للعمل فى نفس المؤسسة بعض الوقت، وهذا ما يحدث فى بعض مؤسسات التربية الخاصة فى مصر، والمساعدات الطلابية قد تكون حكومية أو أهلية أو فردية، حيث يكون التقسيم تبعاً للمصدر.

جـ- القروض : Loans

تتيح بعض الدول للطلاب الحصول على قروض لتمكينهم من تحمل الأعباء المالية للتعليم ودفع المصروفات التعليمية التى تكون باهظة أحياناً، ويَلقى نظام القروض التعليمية رواجاً على المستويين الاقتصادى والاجتماعى بين جماعات الطلاب ورجال الاقتصاد، فالقرض بجانب كونه عوناً مادياً للطلاب وذويهم، فهو يمثل مشروعاً مالياً مثمراً للجهة المقرضة، وقد تكون الجهة هى الدولة أو أحد البنوك أو الهيئات أو النقابات.

ويفضل الطلاب نظام القروض التعليمية لكونه يحقق العون المادى لمواجهة التزايد فى النفقات التعليمية، ثم يتحمل الطالب تعويض قيمة القرض من دخله بعد التخرج، ويزداد الإقبال على هذه القروض كلما كان الدخل المتوقع أكبر، وتبين الدراسات أن الطلاب الذين منحوا قروضاً لدفع الرسوم الدراسية وتحمل الأعباء

التعليمية أكثر حرصاً على النجاح والإنجاز حتى لا يفترضوا إلاّ الحد الأدنى الممكن[١٢٢].

وفى مصر لم تبرز القروض فى مساعدة الطلاب المعاقين بمدارس الوزارة، حيث ترفض الأسرة اللجوء للقروض التعليمية لتمويل تعليم أبنائهم، وكما اتجهت الحكومة الحالية إلى تطبيق نظام لإقراض ألف جنيه لكل طالب جامعى وفقاً لظروفه الاجتماعية ومستواه الدراسى، وتجاوباً مع سياسة الحكومة فى أخذ البعد الاجتماعى فى الاعتبار عند إصدار القرارات، فإنه من المطلوب أو المتوقع أن يمتد تطبيق نظام الإقراض - بشكل ما- إلى مراحل التعليم العام بصفة عامة وتعليم المعاقين على وجه الخصوص.

٧- مصادر جديدة لتمويل التربية الخاصة فى مصر:

إن القضية الأساسية فى تمويل التربية الخاصة ليست مجرد توفير الموارد المالية اللازمة للإنفاق على التعليم، بل هى الإرادة السياسة الملتزمة بدور التعليم فى دفع عملية التنمية والتى هى بمثابة القاطرة المحركة لجهاز التنمية بوجه عام، إيماناً بأن رأس المال البشرى هو العامل الرئيس فى إنتاج التنمية، وهو فى نفس الوقت المنتفع بثمارها[١٢٣].

ثم تأتى عملية توفير الموارد المالية لتمثل أهم محرك فى إتمام عملية التعليم، وقد أشارت الصفحات السابقة إلى أزمة تمويل التعليم فى مصر والبلاد النامية والمتقدمة، كما أشارت إلى أهم أشكال ومصادر هذا التمويل، ويبقى البحث عن أهم المصادر الجديدة التى يمكن الإفادة بها فى تمويل التربية الخاصة وتحقيق أعلى فعالية لسياسات التمويل فى بلادها.

ولا تتم عملية تحديد مصادر تمويل التعليم بشكل تلقائى، بل تتحدد هذه المصادر فى ضوء عدد من المؤشرات والدراسات التربوية والاجتماعية والاقتصادية لبيئة التعليم، ففى دراسة قامت بها سوسن ج. Susan حول طرق تحديد مصادر تمويل التعليم فى المجتمع الأمريكى (١٩٩٦)، تحددت بعض المؤشرات الضرورية فى تحديد مصادر تمويل التعليم فى[١٢٤]:

* الزيادة فى معدلات قيد الطلاب.
* المستوى الاقتصادى للطلاب.
* مدى تمتع الطلاب بالخدمات فى المجتمع المدرسى.
* نسبة الطلاب من الأقليات.
* نسبة طلاب التربية الخاصة إلى طلاب التعليم العام

كما أضافت دراسة توم Tom (١٩٩٨) متوسط تكلفة الطالب ومعدل تكلفة الوحدة التعليمية كمؤشرين لتحديد مصادر تمويل التعليم[١٢٥]. وأكدت على مؤشر التكلفة أيضاً دراسة ديبورا أ. Deborah A. (١٩٩٨) وأضافت أهم التسهيلات التربوية المتاحة للطلاب وخاصة لطلاب التربية الخاصة[١٢٦]. وذكرت دراسة جستافو وآخرين Gustavo & Others (١٩٩٧) أن زيادة تمويل التعليم فى أمريكا اللاتينية تتم فى ضوء دراسة محاسبية للتعليم وتحديات تحقيق المساواة فى الفرص التعليمية[١٢٧].

ونشير فيما يلى إلى بعض المصادر الجديدة فى تمويل التربية الخاصة فى ضوء ما سبق من اتجاهات حديثة:

أ - مصادر جديدة لدعم مؤسسات التربية الخاصة:

وتضم المؤسسات التعليمية المدارس وإدارات ومديريات التربية والتعليم ووزارة التربية والتعليم المسئولة عن التربية الخاصة فى الدولة، ويمكن أن تسهم المصادر التالية فى دعم هذه الجهات ومساعدتها على تقديم الخدمة التعليمية بأفضل مستوى ممكن.

١- سلطات الحكم المحلى:

تكتفى سلطات الحكم المحلى فى مصر بالإشراف والإدارة للتربية الخاصة، وليست لها أية مساعدات مالية للتعليم فى دائرة اختصاصها. وفى إنجلترا تتلقى السلطات التعليمية المحلية دعماً مالياً من الحكومة المركزية، وذلك لضمان تحقيق التوازن بين الجهات المحلية فى الخدمات التعليمية المقدمة[١٢٨]. وتحصل الحكومة المحلية هناك على أموالها من مصادر عديدة منها: الحكومة المركزية وأسعار الخدمات مثل الإيجارات ورسوم استخدام المرافق والضرائب[١٢٩]. وهنا يلزم أن تفكر السلطات التعليمية فى تقليل الاعتماد على السلطات المحلية، وأن

تفكر السلطات التعليمية فى تقليل الاعتماد على السلطات المحلية، وأن تبحث عن مصادر بديلة أكثر شعبية من عائدات الضرائب الكبيرة.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية كان يمثل بيع اليانصيب مصدراً لتمويل التعليم قبل الاستقلال، ويعد حالياً إسهام الجهات المحلية فى تمويل التعليم الأمريكى إسهاماً أساسياً من خلال ما تخصصه من أموال الضرائب التى تحصلها، ونظراً لاختلاف إسهام كل ولاية فان الحكومة الفيدرالية تتدخل مالياً فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين الولايات.

وفى فرنسا تمثل مساهمة المحليات فى ميزانية التعليم نسبة ضئيلة بالمقارنة بما تقدمه الحكومة المركزية(١٣٠). وفى اليابان تقدم الحكومة المركزية دعماً للأقاليم والمحليات والمؤسسات الخاصة التى تنفق على التعليم، وتقوم هذه الجهات بالمشاركة فى تمويل التعليم بما فيه دفع أجور المعلمين والكتب المدرسية والمبانى التعليمية، وتصل نسبة ما تخصصه الأقاليم والمحليات للتعليم إلى ٢٨%، ٢٤% على الترتيب(١٣١).

وتشير الدراسات التربوية إلى أهمية المساعدات المحلية كمصدر فى تمويل التربية الخاصة، حيث أوضحت دراسة روبرت Robert (١٩٩٧) أهمية دراسة العلاقة بين الدعم الفيدرالى وتمويل الولايات للتربية الخاصة فى الولايات المتحدة خلال السنوات ٨١-١٩٩٧(١٣٢). كذلك أوضحت دراسة جينفر Jennifer أن تمويل التعليم العام يحتل ٩٧,٤% من تمويل التعليم بالولاية(١٣٣). وفى ولاية شيكاغو الأمريكية ذكرت دراسة روس Ross (١٩٩٧) أن التعليم يتمركز فى إدارته وتمويله حول التمويل المحلى، وأن جهود الولايات كبيرة فى إيجاد التوازن فى الميزانية لمساواة المدارس والمعلمين على مستوى الولاية(١٣٤). كذلك ففى دراسة للمركز القومى للإحصاء التربوى بولاية كولومبيا الأمريكية جاء أن ميزانية التعليم العام بالولاية زادت بمقدار ٦٠ بليون دولار عام ٩٣/١٩٩٤ وأن ٩٣% من هذه الزيادة ترجع إلى حكومة الولاية والحكومة المحلية، أما الطلاب

فلا ينالون سوى ٢,٥ % من هذه الميزانية[١٣٥]. الأمر الذى يشير إلى وجود المساعدات الطلابية فى الولاية.

وفى مصر يلزم أن تضع سلطات الحكم المحلى خطة مناسبة للمشاركة فى تمويل التربية الخاصة بالمحافظات، بما يخفف العبء المالى الذى تتحمله الحكومة المركزية، يتم تمويل هذه المشاركة من إيرادات ضرائب تعليمية محلية تفرضها المحافظة على بعض الجهات الاستثمارية، أو بعض الأنشطة المستفيدة من التعليم، أو من إيرادات الإيجارات والعقارات التابعة للمحافظة إلى غير ذلك.

وقد يكون من المفيد طرح بعض البدائل لتوفير مصادر التمويل اللازم للتربية الخاصة من خلال سلطات الحكم المحلى بالمحافظات، فعلى سبيل المثال:

أ - وضع ضريبة مخصصة للإنفاق على التربية الخاصة يخضع لها جميع الخاضعين لضريبة الإيراد العام بما فيها مؤسسات القطاع الخاص.

ب- الأخذ بنظام القروض التى يسددها الخريج من عائدات العمل بعد التخرج.

ج- إنشاء بوالص تأمين للتربية الخاصة تسدد على أقساط لتمويل مدارس التربية الخاصة.

د - التوسع فى نظام المؤسسات التعليمية كوحدات إنتاجية.

هـ- فصل موازنة التربية الخاصة عن موازنة التعليم لتكون تحت تصرف جهات الحكم المحلى وتحت الإشراف العام من وزارة التربية.

ومن الصعوبات التى يمكن أن تواجه سلطات الحكم المحلى فى تمويل التربية الخاصة فى مصر ما يلى:

١- مدى وعى المسئولين فى سلطات الحكم المحلى بنفقات التربية الخاصة وأهمية المشاركة فى هذا المجال.

٢- السلبية والاتكالية لدى أعضاء الحكم المحلى فيما يتعلق بقضايا تمويل التعليم بصفة عامة وتمويل التربية الخاصة منها.

٣- عدم توفر كوادر تربوية ضمن تشكيل مجالس الحكم المحلى بالمحافظات.

٤- صعوبات مالية تتعلق بكيفية تقديم العون والمساعدة المالية أو العينية من قبل جهات الحكم المحلى نظرا لقلة المرونة فى المعاملات المالية فى أجهزة الحكم المحلى فى الدولة.

٣- القطاع الخاص وجماعات التعليم:

لازالت جهود الحكومات المركزية والمحلية تحتاج الدعم من كافة القادرين على المساعدة لإمكان تقديم فرص تعليمية جيدة للأبناء، ففى تنزانيا يقوم المزارعون ببناء المدارس الابتدائية ومساكن المعلمين، وفى نيبال أيضا نجد أن كل المدارس الابتدائية تقريبا تم إقامتها وصيانتها بجهود شعبية[١٣٦].

وفى مصر نحن فى حاجة إلى قيام القادرين من القطاع الخاص بالمشاركة فى تمويل التربية الخاصة بإنشاء الأبنية التعليمية أو تزويدها بالأثاث والأجهزة والمعامل والمكتبات ووسائل النقل.

ومن أشكال تمويل التربية الخاصة التى يمكن أن يسهم بها القطاع الشعبى ما يلى:

١- تقديم معونات مالية للإنفاق المدرسى اليومى.
٢- تجهيز الأبنية التعليمية بما تحتاجه من إمكانات مادية وبشرية.
٣- التبرع بأبنية تعليمية أو قطعة أرض لإنشاء المؤسسات التعليمية.
٤- تشكيل جماعات التعليم التى تكون مهمتها تمويل التعليم بجزء من إسهامات الهيئات والمؤسسات الخاصة والأفراد.

وتجارب الدول المختلفة تؤكد أهمية القطاع الخاص ضمن المصادر الجديدة لتمويل التعليم، حيث اهتمت دراسة جون آرون John Aron (١٩٩٧) بقياس مدى إسهام الشركات والهيئات الخاصة فى تمويل التعليم بولاية فيرجينيا الأمريكية، وبينت هذه الدراسة أن معظم هذه المؤسسات قديمة وأن نسبة الخمس منها تحقق دخلا يصل إلى ربع مليون دولار سنويا، وقرابة ١٦% من المؤسسات المشاركة تحقق دخلا يصل إلى نصف مليون دولار سنويا[١٣٧]. مما يشير إلى أهمية المؤسسات والشركات الخاصة فى تمويل التعليم الأمريكى.

وفى ولاية كاليفورنيا الأمريكية تم تشكيل صندوق لتمويل تطوير وإنشاء المدارس العامة بالولاية، وتسهم الشركات الاستثمارية فى تمويل هذا الصندوق، كما تسهم حكومة الولاية بقسط مناسب فيه لضمان فعالية التشكيل والإنفاق، ويهتم هذا الصندوق بعلاج جوانب القصور فى تحقيق المساواة فى الفرص التعليمية، وتمويل التطوير فى المدارس العامة، وتشير دراسة جون وليام John William (١٩٩٧) إلى أن تمويل هذا الصندوق لازال يعانى من نقص الحياد فى تمويله من قبل حكومة الولاية، وفى الإنفاق منه من حيث التوزيع المتعادل للفرص التعليمية[١٣٨].

كما عرضت دراسة جريجورى آلن Gregory Allen وجود نقص فى تطوير وإنشاء صناديق تمويل المدارس بولاية كاليفورنيا الأمريكية، والحاجة إلى مزيد من المعلومات والحملات الناجحة لهذا الصندوق للنجاح فى تمويل التعليم[١٣٩].

وفى نيويورك أشارت دراسة اندريه Andrea (١٩٩٨) إلى أهمية الدور الذى تقوم به المؤسسات والشركات الخاصة فى التمويل بما ساهم فىمساعدة المؤسسات التعليميةً فى تحسين مستوى الأداء منذ التسيعنيات[١٤٠]، وفي ولاية أيوا Iowa الأمريكية يسمح بإنشاء جماعات تهتم بتطوير وتمويل التعليم بالولاية، يشارك فى تشكيل هذه الجماعات شخصيات من المجتمع المحلى تمتلك من الخبرة أو المال ما يمكنها من تقديم العون المادى والفكرى للتعليم بالولاية[١٤١].

وفى مصر يمكن أن يسهم القطاع الخاص فى تمويل التربية الخاصة عن طريق:

١ - السماح للهيئات والجمعيات الأهلية بإنشاء المؤسسات التعليمية والإشراف عليها تحت مظلة وزارة التعليم مع الاحتفاظ بشرط المجانية لتعليم الطلاب.

٢ - السماح للشركات الاستثمارية المالية بإنشاءِ مؤسسات تعليمية تابعة لها والإنفاق عليها.

٣- إتاحة الفرصة للهيئات والمؤسسات لتمويل تطوير التعليم من حيث المنهج أو الإمكانات المادية والبشرية التى يضمها مقابل قبول اقتراحاتهم فى محتوى التعليم.

٤- تشكيل صندوق لدعم التربية الخاصة ضمن نشاط جماعات تعليم يتم إنشاؤها من بين رجال التجارة والأعمال البارزين فى المجتمع المحلى للتعليم، يقوم هذا الصندوق على دعم تطوير وتمويل التربية الخاصة فى دائرة اختصاصه.

٥- تقوم المؤسسات الإنتاجية والمصانع بإنشاء مؤسسات لتعليم المعاقين وتدريب الأفراد على صيغة تعليمية خاصة تحقق أهداف هذه المؤسسات فى إعداد القوى العاملة المدربة والمناسبة لطبيعة العمل فيها، وهذه التجربة أمكن التأكد من سلامتها لدى بعض المؤسسات الإنتاجية والصناعية فى مصر ومنها مجمع الألومنيوم بنجع حمادى وبعض المصانع الأخرى.

٦- تشجيع رجال المال والأعمال على المشاركة فى تمويل التربية الخاصة من خلال مجالس أمناء المدارس أو صندوق قومى للتربية الخاصة أو جمعيات تعاونية يشارك فيها مختلف طوائف الشعب.

ويذكر فى هذا الإطار توصية المجلس القومى للتعليم فى السبعينيات بإنشاء صندوق أهلى للتعليم تكون موارده من عدة مصادر هى[١٤٢]:

١- ما تخصصه كل محافظة من أموال صندوق الخدمات.

٢- إصدار طابع بريد خاص بالخدمات التعليمية.

٣- حصيلة بيع المعروضات المدرسية.

٤- نصيب الصندوق من إيرادات النقابات.

٥- الجهود الذاتية والتبرعات والهبات والمعونات الوطنية والأجنبية.

ويمكن الإفادة من دراسة رانسوم Ransom (٢٠٠٠) فى تحديد مهام مركز موازنة المؤسسات التعليمية ومنها تحسين تحصيل الطلاب وخفض تكلفة الإدارة وتحسين المعلم،وترشيد الإنفاق وتطوير محاسبية المؤسسات التعليمية[١٤٣].

وقد تواجه الجهود الشعبية ومشاركة القطاع الخاص فى تمويل التربية الخاصة بعض الصعوبات منها:

١- إلقاء عبء التربية الخاصة على الدولة مثلها مثل كافة الخدمات فى الدولة، وقد كان هذا طبيعيا مع التوازن بين الاحتياجات والطاقات المتوفرة، ولكن الدولة اليوم تعجز عن الوفاء بكافة المتطلبات التعليمية والخدمية، مما يستلزم الاقتناع بأهمية الجهود الشعبية والبدء فى المشاركة وتحمل المسئولية.

٢- عدم التنسيق بين الجهود الشعبية والخيرية لتحقيق أهداف تربوية متكاملة مع جهود الدولة وسلطات الحكم المحلى.

٣- قلة اهتمام أفراد المجتمع بتطوير وتحسين التربية الخاصة مع تركيز الاهتمام نحو التعليم العام والعالى.

٤- عدم توجيه إسهامات المؤسسات الوقفية لمداس التربية الخاصة والاقتصار على إفادة الجمعيات الخيرية والمؤسسات الدينية، وقد تنبهت لهذه الأمر دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية برغم قدرة الجهاز الحكومى على تحمل عبء التعليم.

٥- عدم وجود خطة علمية - كما سبق التوضيح- لتوجيه المساعدات الخيرية لتحقيق النفع المراد منها ويمكن لروابط ونوادى رجال الأعمال فى المحافظات المصرية تقديم مساعدات مالية أو عينية لتطوير التربية الخاصة، وهو اتجاه مأخوذ به فى كثير من البلاد النامية، مثل زيمبابوى وكينيا، حيث أنشئت فى كل منهما مدارس خاصة يشرف عليها الأهالى أو فصولا إضافية ضمن المدارس العامة.

٦- صعوبة تحقيق التوازن فى التمويل عن طريق الجهات المحلية والقطاع الخاص لكافة المدارس والإدارات التعليمية. وقد ظهرت هذه الصعوبات فى البلدان التى تستخدم النمط اللامركزى فى تمويل التعليم، حيث أوضحت دراسة جوردن Gordon (٢٠٠٠) بولاية بنسلفانيا الأمريكية أن نفقات التربية الخاصة بمدارس المناطق الفقيرة أقل من نفقات التربية الخاصة

بالمناطق الغنية حسب بيانات قسم التربيـــة بالولايـــة، وأوصـــت الدراســـة بضرورة توخى المساواة فى توزيع التمويل على مدارس التربيـــة الخاصـــة بالولاية(١٤٤).

٣- الأحزاب السياسية وتمويل التعليم:

أكدت دراسة صابر عبد ربه (١٩٩٠) أن الأحزاب السياسية فى مصر تقـوم بدور ملموس فى التنمية الشاملة، بحيث تتيح للأفراد فرصة المشاركة السياســية، كما تسهم فى مشروعات بناء المدارس وغيرها مــن المشــروعات التــى تخـدم الجمهور... إلى غير ذلك من نشاطات اجتماعية(١٤٥). إلا أنه من الواضح أن هــذا الدور يحتاج مزيدا من الدعم بما يحقق الرسالة التربوية للأحزاب السياسية.

وفى دراسة قام بها تشارلز Charles (١٩٩٧) بعنوان "نحو نظرية شاملة لوضع الميزانية: الصعوبات والأصوات" دعا إلى ضرورة معرفة حجم الدور الــذى تقوم به الأحزاب السياسية فى تمويل التعليم وتقدير الميزانية، وذكــر أن رئيــس الحزب يستخدم الفيتو لرفض أو قبول عناصر الميزانية بما يحقق أهداف الحــزب الذى يمثله. وقد يترتب على ذلك الاخلال ببعض قواعد وضع الميزانيـــة، كمـــا أن رئيس الحزب يستخدم قوى المعارضة لتحقيق أهدافـــه(١٤٦). والدراســـة خطـوة لوضع نظرية لميزانية التعليم لا تتأثر بأهداف غير تعليمية.

وهنا يلزم أن يتجه النشاط الحزبى بعيدا عن الساحة السياسية إلى تحقيـــق أهداف اجتماعية يقف فى مقدمتها التعليم بكل متطلباته مـــن تطويـــر فـــى الأداء وتحديث فى الإمكانات المادية والبشرية، ذلـــك مـــن منظـــور أن تحســين الأداء التعليمى يترتب عليه تحقيق أهداف التربية السياسية التى تتجه نحوها الأحـــزاب السياسية، ويمكن أن توجه أنشطة الأحزاب السياسية نحو تمويل التربية الخاصـــة كما يلى:

* تقديم المنح المالية والمساعدات المباشرة للمؤسسات التعليمية.
* المشاركة فى تمويل وتطوير برامج الدراسة وتجهيزاتها مقـــابل التـــأكد مـــن تحقيق الأهداف التربوية التى تدعو إليها، فمن يدفع يدير.

* إنشاء مؤسسات تعليمية تابعة لإدارة الحزب وتحت إشراف الوزارة المختصة ولكنها تقدم ثقافة تحمل معها لون الحزب السياسى والاقتصادى.

وثمة بعض الصعوبات التى يمكن أن تواجه الأحزاب السياسية فى تمويل التربية الخاصة فى مصر منها:

١- الفصل بين الأنشطة السياسية والأنشطة التعليمية فى أنشطة الأحزاب السياسية فى الدولة،وإن كان هذا الفصل غائبا على المستوى النظرى أيضا.
٢- قلة الكوادر التربوية ضمن تشكيل الأحزاب السياسية وأنشطتها.
٣- لا زالت مدارس التربية الخاصة من وجهة نظر الأحزاب مهمة الحكومة.

ولعل التغلب على هذه الصعوبات يتطلب إعادة تشكيل أجهزة الأحزاب السياسية بما يسمح لها بالمشاركة فى الأنشطة التعليمية بإنشاء المدارس ووضع المقررات الدراسية تحت إشراف الحزب وتقديم المنح المالية لمدارس التربية الخاصة والطلاب كلما سمحت الميزانية بذلك.

٤- صندوق الضرائب التعليمية:

تفرض بعد الدول ضريبة بسيطة علىَ الأنشطة التعليمية والمستفيدة من التعليم ثقافيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا، وذلك فى حدود كل جهة محلية، وتخصص هذه الضريبة لتمويل وتطوير التعليم العام وصيانة الأبنية التعليمية وتوسعتها ولتمويل الأنشطة الطلابية.

وتدل التجارب التربوية فى الدول المختلفة على أهمية هذا المصدر ضمن موارد التعليم العام، حيث أكدت دراسة روبرت أرنست Robert Ernest (١٩٩٧) على أهمية الضرائب بين العوامل المحددة لفروق التمويل بين المدارس العامة بولاية أيداهو Idaho الأمريكية. وذكرت هذه الدراسة أن الولاية تلتزم بتوفير الفرص التعليمية الإلزامية للطلاب فى مرحلة التعليم الأساسى، ومقابل هذا الالتزام تواجه الكثير من الأزمات بسبب تغيرات السوق والنظم التشريعية والضرائب المحلية. وبينت الدراسة أن الضرائب لها تأثيرها الواضح فى اختلاف حجم التمويل بالولاية[١٤٧].

وفى ولاية نيويورك الأمريكية، تجمع ضريبة ممتلكات لصالح تمويل التربية الخاصة، وقد اهتمت دراسة برين Brain (١٩٩٧) بالتعرف على بعض مداخل دفع الضريبة ودورها فى تحقيق المساواة بين الطلاب فى مدارس التعليم العام بالولاية[١٤٨]. كذلك أكدت دراسة ديفيد David (١٩٩٧) عدم كفاية ضرائب الولاية فى زيادة تمويل التربية الخاصة بولاية كاليفورنيا[١٤٩]. وذكرت دراسة ديفيد David وآخرين أن العامل الأساسى فى زيادة تمويل التعليم بولاية نيويورك بمعدلات تراوحت بين ٣%-١٠% هو الزيادة فى الضرائب عام ١٩٩٨[١٥٠]. كما أكد نفس الباحث فى دراسة أخرى أن الحكومة الفيدرالية الأمريكية تميل إلى إنقاص الضرائب وتعويض العجز فى تمويل التعليم فى سبيل تحقيق المساواة ومواجهة الزيادة فى القيد التعليمى ذلك لأن استخدام الضرائب أدى إلى إحداث فروق فى التمويل بين المناطق[١٥١].

وهنا يتبين أن استخدام الضرائب التعليمية مصدر هام من مصادر تمويل التعليم فى العالم وخاصة فى الولايات المتحدة، فى الوقت الذى حذر فيه البعض من الضريبة لكونها تحدث مناطق فقر تعليمى بشكل متعمد، وعلى ذلك فإن الإفادة من هذا المورد فى مصر يحتاج مناقشة على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى حتى لا تكون تكلفة الأمر أكبر من المحسوب.

ومن أبرز الصعوبات التى يمكن أن تواجه الصندوق المقترح للضرائب التعليمية فى تمويل التربية الخاصة فى مصر ما يلى:

١- السلبية والاتكالية لدى رجال المال والأعمال وعدم الرغبة فى المشاركة فى تمويل التربية الخاصة.

٢- قلة الثقة فى الجدوى الاقتصادية والاجتماعية من تعليم المعاقين من وجهة نظر رجال الأعمال والقادرين فى المجتمع المحلى الذين يشاركون فى صندوق دعم التربية الخاصة.

٣- ضعف الوازع الوطنى لدى كثير من الأفراد وتفضيل التهرب من دفع الضريبة أيا كان مآل هذه الضريبة.

٤- صعوبات مالية وإدارية ترتبط بكيفية توزيع أموال صندوق الضرائب وكيفية تجميعها وبنود الصرف.

٥- صعوبة وضع أولويات للإنفاق من صندوق الضرائب المقترح، وبالتالى يتم إنفاق دعم الصندوق فى مجالات إنفاق غير ضرورية للمدرسة.

ويمكن التغلب على هذه الصعوبات من خلال:

١- عقد لقاءات حوار بين المسئولين عن التربية الخاصة وجمعيات رجال الأعمال، والمتخصصين فى المجتمع المحلى بغرض زيادة الثقة والوعى بقضايا التربية الخاصة.

٢- وضع لائحة مالية للصرف من حصيلة صندوق الضرائب لصالح مدارس التربية الخاصة بالمحافظة.

٣- توفير قدر من المرونة المالية فى الإشراف على صندوق الضرائب بما يضمن سرعة الإنفاق ودقته وقابلية المراقبة والشفافية من قبل الجهات المالية المختصة بالمحافظة.

٥- المنح والمساعدات الأجنبية:

وهى من مصادر تمويل التعليم التى يمكن الإفادة منها فى الدول النامية بوجه عام. وقد سبقت الإشارة إلى الجوانب السياسية والاقتصادية للمنح التعليمية الأجنبية. إلا أنها لازالت تمثل أهمية كبيرة للمؤسسات التعليمية خاصة فى دول إفريقيا والمناطق المحرومة ثقافيا. وتتمتع مؤسسات التعليم العالى بنسب أكبر من المنح التعليمية نظرا لاستقلالية التعليم الجامعى عن إدارة وسيطرة الحكومات المركزية فى كثير من الدول، ففى اندونسيا أفاد من المنح الدراسية ٧٠% من الطلاب، ٦% من الجامعات الخاصة، ١٤% من الجامعات العامة عام ١٩٨٥[١٥٢]

وفى مصر يلزم أن يزداد وعى وحماس الأفراد لتقديم العون للمؤسسات التعليمية ماديا ومعنويا لتحقيق الأهداف التعليمية المشتركة. وتوجد حاليا هذه المساعدات لكنها قليلة ويجب الاهتمام بجذب المزيد منها وحفز الأفراد القادرين

على تقديم العون للتعليم فى المنطقة المحيطة.

وقد قسم غنيمة (٢٠٠١) التمويل والمساعدات الأجنبية إلى مصادر ثلاث هى[١٥٣]:

- المعونات الأجنبية وتكون فى صورة منح لا ترد وقروض ميسرة.
- قروض أجنبية حكومية أو خاصة من بنوك أو موردين أو أسهم.
- استثمارات أجنبية خاصة ثنائية أو متعددة الجنسيات.

ويمكن استثمار المنح والمساعدات الأجنبية استثماراً امثل فى تمويل برامج التربية الخاصة فى مصر من خلال:

١- رسم خطة علمية للاستثمار الأمثل لهذه المنح قبل استلامها ومراجعة هذه الخطة بالتعاون مع خبراء للتمويل الدولى.

٢- عدم الموافقة على قروض لا يوجد ما يغطيها من أصول ثابتة فى المؤسسة التعليمية بمعنى القدرة على دفع قيمة الأقساط فى موعدها من خلال خطة عمل دقيقة تضمن بدء الإنتاج بمجرد استلام القرض ووصوله لمدرسة التربية الخاصة.

٣- وضع أولويات دقيقة للأهداف التعليمية اللازم تحقيقها باستخدام المنح الأجنبية وفى مقدمتها بناء بنك معلومات قوى يتضمن ما يلزم من إحصاءات وبيانات عن ميدان التربية الخاصة يكفل تقديم تسهيلات للإداريين والباحثين المهتمين بتخطيط موازنة التربية الخاصة.

٤- الدقة فى وضع شروط الإفادة من المنح والمساعدات الأجنبية بما لا يعطى فرصة لجهات أجنبية للوصاية على المناهج أو ثقافة المجتمع أو تسويق منتجاتهم فى مصر.

٥- توجيه بعض القروض والمنح الأجنبية لإنشاء قرى محمية للمعاقين تكون منتجة وتتمتع بتخفيضات جمركية على أن تتاح الفرصة لتسويق الإنتاج داخل مصر وخارجه.

ب- مصادر جديدة لدعم الطلاب وأسرهم:

في ضوء عرض تجارب الدول المختلفة فى تمويل التعليم بوجه عام، والتربية الخاصة على وجه الخصوص، يمكن الإشارة إلى بعض مصادر مساعدة ودعم تعليم الطلاب وأسرهم فيما يلى:

١- المنح والمساعدات:

قد تكون هذه المنح من جهات محلية مثل الأحزاب السياسية أو هيئات وجمعيات غير حكومية أو أفراد من القادرين أو الحكومة. وهنا يلزم أن تتخذ المدرسة إجراءات بارزة لدعوة المجتمع المحلى لمساعدة الطلاب غير القادرين على تحمل نفقات التعليم، كذلك تبذل الدولة جهداً لدعوة الدول المختلفة على تقديم العون للطلاب المعاقين، ويكون هذا العون فى الغالب فى صورة تبادل ثقافى لوفود من الطلاب، وفى صورة منح سياحية للفائقين، هذا بجانب المنح المالية التى تقدمها بعض الدول العربية والأجنبية لمساعدة طلاب المدارس وأسرهم.

٢- القروض التعليمية وعقود البنوك:

تحتل القروض التعليمية لطلاب التربية الخاصة مكانة متواضعة فى بلدان العالم اليوم، إذ نادراً ما يضطر الآباء للبحث عن قروض لتعليم أبنائهم فى مدارس التربية الخاصة، ولكنها على مستوى التعليم العالى تمثل نسبة كبيرة من مصادر تمويل الطلاب، وتعتمد الدولة مبالغ مالية كبيرة كقروض تعليمية يسيرة. ويمكن استخدام هذه القروض كحافز لدفع الآباء على الاهتمام بمسيرة الأبناء التعليمية فى حالة ربط هذه القروض فى بإنهاء مرحلة التعليم خلال الحد الأدنى من السنوات التعليمية.

ويمكن أن تقدم بعض البنوك المهتمة بمساعدة الطلاب قروضاً للطلاب وأسرهم بضمان حساب الأسرة فى البنك أو أية ضمانات أخرى مناسبة، كذلك تعقد بعض البنوك عقوداً بينها واسرة الطالب على الإنفاق مقابل عقد لرد هذه النفقات بعد التخرج.

٣- السندات التعليمية:

فكرة سندات التعليم فكرة حديثة برزت فى الستينات من هذا القرن، استهدفت وصول الدعم الحكومى إلى المستحقين، حيث تستخرج سندات التعليم للأباء، والتى يسلمونها إلى المدارس التى يلتحق بها الأبناء، وتقوم كل مدرسة بصرف قيمة السند عند إعادته إلى الحكومة[١٥٤].

ونطرح هنا فكرة السندات التعليمية كوسيلة لدعم ومساعدة الطلاب وأسرهم بما يضمن وصول عون الحكومة إلى المستحقين وبما يناسب المستوى الاقتصادى والاجتماعى للمستفيدين، حيث تختلف قيمة السند حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية للطلاب وأسرهم فى ضوء دراسة دقيقة لبيئة المدرسة ومتطلباتها التعليمية.

٤- الأنشطة والمجالات الفنية بالمدرسة:

أضيفت فى السنوات الأخيرة بعض المجالات الفنية مثل المجال الزراعى والمجال الصناعى بجانب أنشطة المقصف المدرسى، وكلها من الأنشطة التى تتطلب وعياً مالياً لتحقيق أهدافها.

وفى حالة التخطيط المالى الجديد الذى يضمن مشاركة الطلاب مالياً فى إنجاز هذه الأنشطة فإنها تصبح مورداً لمساعدة الطالب وأسرته أيضاً عن طريق بيع إنتاج هذه الأنشطة فى بيئة المدرسة. والجدير بالذكر أن منتجات الأنشطة المدرسية تلقى رواجاً فى بيئة المدرسة لجودتها أو للرغبة فى مساعدة المدرسة على تحقيق أهدافها التربوية. وتصلح نفس الفكرة لتمويل تشغيل الورش الفنية بمدارس التربية الخاصة، ولعل هذا يشجع المعلمين والطلاب على الأداء الجيد لتقديم منتج يرضى عنه السوق.

٨- أساليب جديدة لتمويل التربية الخاصة فى مصر:

تزداد الحاجة لأساليب حديثة لتمويل التربية الخاصة فى مصر لمواجهة التحديات التى تواجهها والتى سبقت الإشارة اليها، وذلك أن التغيير التربوى فى ممارستنا التعليمية فى مدارس التربية الخاصة أصبح ضرورة فى حد ذاته للخروج من روتينية العمل اليومى، ولتحقيق مستويات أفضل من الجودة وترشيد

الإنفاق الحكومى، وأيضاً لتحقيق مستويات أعلى من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية، وتمثل هذه الأساليب أهم الإجراءات التى يمكن من خلالها الإفادة من المصادر المقترحة لتمويل التربية الخاصة فى مصر.

وقدمت دراسة غنيمة (١٩٩٦) أساليب خمسة حديثة فى مجال تمويل برامج تعليم الكبار، يجدر الإشارة إليها فى هذا المقام هى[١٥٥]:

١- تبنى مناهج تربوية تحد من التكلفة وتحافظ على ميزانية المشروع مثل استخدام الشباب والطلاب فى خدمات مناسبة داخل المدرسة والاعتماد على أساليب تعليمية أقل تكلفة مثل أسلوب التلمذة الصناعية.

٢- البحث عن مصادر مالية جديدة لزيادة الموارد المالية للمشروع التعليمى مثل فرض رسوم مالية على المؤسسات الإنتاجية، وتخصيص نسبة من الأرباح لصالح المشروع، ومنح المؤسسات التعليمية تسهيلات مصرفية ومنح المؤسسات الإنتاجية امتيازات ضريبية مقابل تعاونها مع المشروع.

٣- إسهام هيئات التصنيع والمؤسسات الإنتاجية، حيث يتوقع أن يتحمل قطاع الصناعة جزءاً من الأعباء المالية للمشروع.

٤- استخدام نظام القروض للدارسين والناجحين فقط منهم.

٥- المساعدات الأجنبية، وهى تتمثل فى المعونات التى تقدمها المنظمات العالمية مثل منظمة اليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولى وغيرها.

وبجانب ذلك يقترح البحث الحالى الأساليب التالية:

١- توزيع ميزانية التربية الخاصة إلى إيصالات تعليمية توزع على الطلاب، بما يضمن وصول الدعم التعليمى لكل طالب بالتساوى،وتحديد سعر لكل خدمة تعليمية بالمدرسة، ثم يقوم الطالب بتسليم الإيصالات التى تناسب الخدمة المطلوبة، بخلاف الخدمة التدريسية ذاتها، ولعل الميزة فى هذه الإيصالات التعليمية أنها تجعل التلميذ وأسرته فى موقع الرقابة على الإنفاق التعليمى وتقلل من الانحرافات المالية الحكومية فى مجال التعليم، وبالطبع يصبح التعليم حراً، بمعنى أن المدرسة الأفضل سوف يقبل عليها تلاميذ أكثر مما يخفض سعر الخدمة التعليمية بها والعكس. الأمر الذى يدفع المدرسة لتحقيق

أعلى معدلات الجودة التعليمية لضمان أعلى تمويل بين الطلاب،وقد سبق استخدام هذا الأسلوب فى بعض الولايات الأمريكية وغيرها فى بريطانيا.

٢- نموذج البنك الدولى: أقر البنك الدولى نموذجاً فى ضوء التقرير النهائى حول سياسة التعليم فى مصر عام ١٩٨٩، والذى قرر فيه انحياز سياسة التعليم لصالح الأغنياء على حساب الفقراء فى مصر، ويقرر النموذج ما يلى[١٥٦]:
   - إلغاء الرسوم الدراسية من مدارس التعليم الأساسى.
   - جعل التعليم العالى والجامعى بمصروفات تناسب ما يتفق عليه.
   - تمويل موازنة التعليم العالى لمؤسسات التعليم العام ومن بينها التربية الخاصة.

ذلك أن تقرير البنك الدولى فضل الاهتمام الحكومى بمؤسسات التعليم الأساسى نظراً لدورها البارز فى التنمية الاجتماعية للدولة.

٣- التوسع فى تجريب إدخال فصول التربية الخاصة ضمن المدارس العامة لتوفير نفقات المبانى المدرسة الخاصة بالمعاقين.

٤- تشجيع جمعيات رجال الأعمال على تبنى مدارس التربية الخاصة وكفالتها كفالة كاملة.

٥- المطالبة بتشكيل صندوق دعم الخدمات التعليمية بعضوية:
   - ممثلين من السلطة المحلية.
   - الأحزاب السياسية.
   - رجال المال والأعمال.
   - المتخصصين فى المجتمع المحلى.

وذلك لتقديم الدعم والخبرة الفنية اللازمة لمدارس التربية الخاصة بالمحافظة.

٦- التنسيق بين مدارس التربية الخاصة والمصانع الصغيرة بالمدن الصناعية بالمحافظات للسماح للطلاب المعاقين بفرص للتدريب والتشغيل بعد التخرج فى هذه المصانع.

٧- تنشيط فكرة المدرسة المنتجة بمدارس التربية الخاصة، لإنتاج بعض المشغولات التى تسهم فى تمويل الأنشطة المدرسة.

٨- التفكير فى رفع الرسوم الدراسية للطلاب فى مدارس التربية الخاصة مع التفاهم مع أسرة الطالب فى المنافع التى تعود على الطالب بهذه الرسوم.

ويعتقد الباحث أن زيادة الرسوم الدراسة بمدارس التربية الخاصة من شأنه:

أ - تحسين الخدمة التعليمية وتشجيع المعلمين لبذل المزيد من الجهد.

ب- استخدام الأموال الفائضة فى إنشاء مدارس جديدة.

ج- زيادة الطلب على التربية الخاصة، فالأسرة ترغب فى التعليم أكثر كلما كان افضل فى المستوى.

د - تقليل الحاجة إلى دروس خصوصية من قبل الطلاب.

هـ- تدعيم المعامل والورش وقاعات الحاسب الآلى بالأجهزة اللازمة.

وعلى ذلك فإن مزيداً من الرسوم الدراسية يحقق الاستثمار الأمثل للأبناء المعاقين بدلاً من الاعتماد على تمويل حكومى متواضع، وليس الباحث هنا من مهاجمى مجانية النص الدستورى، بل هى محاولة للتوفيق بين أوضاع الدولة ومستوى الخدمة التعليمية بقدر من التعاون وبشئ من الصراحة[١٥٧].

٩- عقد مشاركة بين مدارس التربية الخاصة وأية جهة ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية محلية أو عربية أو أجنبية وفق شروط صداقة يعترف بها الطرفان على غرار عقود الزمالة التى تبرمها الجامعات فى مصر وبعض الجامعات فى الخارج، وقد يوفر عقد المشاركة ما يلى:

أ - التمويل اللازم للأنشطة التعليمية المتميزة.

ب- بعض المعلمين المتميزين فى صورة منح علمية.

ج- أجهزة وتقنيات معلوماتية مفيدة للطلاب بمدارس التربية الخاصة.

ثالثاً: صعوبات التمويل غير الحكومى لمدارس التربية الخاصة فى مصر "دراسة ميدانية"

قدم البحث دراسة نظرية حول أهم المصادر والأساليب الحديثة فى تمويل التربية الخاصة فى مصر والعالم، وذلك فى ضوء استعراض موجز لأزمة تمويل التربية الخاصة فى مصر وأهم مصادر وأشكال تمويل التعليم، وأهم الاتجاهات المعاصرة لأساليب تمويل التربية الخاصة فى العالم، وتقدم هذه الصفحات دراسة ميدانية لأهم صعوبات التمويل غير الحكومى لمدارس التربية الخاصة فىمصر، ويتم عرض الدراسة الميدانية كما يلى:

١- أهداف الدراسة الميدانية:

هدفت الدراسة الميدانية إلى تحديد أهم الصعوبات التى تواجه المشاركة غير الحكومية فى تمويل مدارس التربية الخاصة فى مصر.

٢- أداة الدراسة الميدانية:

استخدم البحث صحيفة استبيان حول صعوبات التمويل غير الحكومى لمدارس التربية الخاصة فى مصر، ومرت عملية إعداد بنود الاستبيان بالخطوات التالية:

أ - الإطلاع على أدبيات تمويل التعليم والدراسات السابقة المرتبطة بهذا المجال.

ب- تحديد محاور الاستبيان والبنود التى يمثلها كل محور.

ج- عرض الصورة المبدئية للاستبيان على بعض من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين فى مجال اقتصاديات التعليم وتخطيطه، وبإجراء التعديلات اللازمة أمكن التوصل إلى الصيغة النهائية للاستبيان.

د - تضمنت الصيغة النهائية للاستبيان (٢٥) عبارة موزعة إلى المحاور الثلاث التالية:

- صعوبات تتعلق بمدارس التربية الخاصة = ٨ عبارات
- صعوبات تتعلق برجال الأعمال = ١٢ عبارة
- صعوبات إدارية = ٥ عبارات

هـ -طبق الاستبيان خلال الفصل الدراسى الأول من العام الدراسى ٢٠٠١/٢٠٠٢م.

٣- المعالجة الإحصائية لاستجابات الأفراد عينة البحث:

استخدم الباحث أسلوب فترة الثقة لمتوسط الاستجابة فى التحليل الإحصائى لاستجابات الأفراد عينة البحث وقد مر هذا التحليل بالخطوات التالية:

أ - جمع تكرارات كل بديل لكل بند.

ب- ضرب كل تكرار فى الوزن النسبى المقابل للبديل (٣-٢-١).

ج- جمع حواصل الضرب وقسمة كل منهما على ٣ × ن حيث ن = العينة.

د - حساب حدود الثقة لمتوسط الاستجابة من المعادلة

حدود الثقة = س ± ١,٩٦ ع

حيث ع = $\sqrt{\frac{أ \times ب}{ن}}$

، أ = ٠,٦٧ ، ب = ٠,٣٣.

هـ- تبين أن حدود الثقة لبنود الاستبيان هى : ٠,٧٦، ٠,٥٨.

٤- عينة الدراسة الميدانية:

تطلب تحقيق الهدف من الدراسة الميدانية اختيار عينة من الأفراد القادرين على المشاركة فى تمويل مدارس التربية الخاصة وتحمل هذه المسئولية من رجال الأعمال المهتمين بقضايا التعليم والاستثمار فيه.

وكان قوام العينة (١٠٠) فرداً اختيرت من المهتمين بقضايا تمويل التعليم من أعضاء جمعية رجال الأعمال بالمدينة الصناعية بمحافظة سوهاج، وذلك لأن أعضاء هذه الجمعية من القادرين على المشاركة فى تمويل التعليم والمهتمين بقضايا التعليم وبخاصة التربية الخاصة.

نتائج الدراسة الميدانية:

تضمن الاستبيان ثلاثة محاور حول صعوبات التمويل غير الحكومى لمدارس التربية الخاصة من وجهة نظر عينة البحث، وذلك للفحص الميدانى للصعوبات النظرية التى توصل إليها الباحث فى الدراسة النظرية، وفيما يلى عرض موجز للصعوبات التى وافق عليها أفراد العينة.

أ – صعوبات تتعلق بمدارس التربية الخاصة:

جدول (٣) صعوبات تتعلق بمدارس التربية الخاصة

م	العبارة	نسبة متوسط الاستجابة
١	عدم وجود قنوات مالية شرعية للمساعدات بهذه المدارس.	٠,٩٢
٢	صعوبة تسويق إنتاج مدارس المعاقين.	٠,٩١
٣	غياب خطة علمية لتمويل التعليم بمدارس المعاقين.	٠,٨٤
٤	قلة الإفادة من إنتاج مدارس المعاقين.	٠,٨١
٥	صعوبة تقدير التكلفة الحقيقية لأنشطة هذا النوع من التعليم.	٠,٨
٦	زيادة أعداد العاملين بمدارس المعاقين.	٠,٦٧
٧	زيادة الهدر المالى فى مدارس المعاقين.	٠,٦٢
٨	تحديد المواصفات المعيارية لمستوى الأداء التعليمى للمعاق.	٠,٥

يتضح من الجدول أنه توجد خمس صعوبات فقط تتعلق بمدراس التربية الخاصة من وجهة نظر عينة البحث، جاء فى مقدمتها عدم وجود قنوات مالية شرعية للمساعدات بهذه المدارس (٠,٩٢) وحول الإفادة من إنتاج مدارس المعاقين، أفادت العينة بأن هناك صعوبة تسويق إنتاج مدارس المعاقين (٠,٩١)، مع قلة الإفادة من إنتاج مدارس المعاقين (٠,٨١)، وحول تمويل التعليم بمدارس المعاقين رأت العينة صعوبتين: غياب خطة علمية لتمويل التعليم بمدارس المعاقين (٠,٨٤)، وصعوبة: تقدير التكلفة الحقيقية لأنشطة هذا النوع من التعليم (٠,٨)، وجميع هذه العبارات نالت نسبة موافقة تزيد عن (٠,٨)، وهى نسبة موافقة عالية.

وباستعراض هذه النتيجة يتبين تأكيد أفراد العينة على أن تقديم المساعدات لمدراس التربية الخاصة بدون قناة مالية رسمية يعد أمراً عديم القيمة.وقد تكون هذه القناة فى صورة صندوق خاص أو حساب فى أحد البنوك، إلا أن إقرار هذه القناة يحتاج إجراءات أولية ضرورية بمدارس التربية الخاصة، وأكدت النتائج على أهمية نموذج المدرسة المنتجة للمشاركة فى تمويل التربية الخاصة. ولا

ترجع أهمية هذا النموذج فقط للمنافع التى تعود على الطلاب وحدهم، ولكن باعتباره نموذجاً يجعل المدرسة مؤسسة إنتاجية تشجع رجال الأعمال على المشاركة بالمواد الخام مرة وبالآلات مرة وبالتسويق مرة، هذا برغم أن قضية تسويق منتجات مدارس التربية الخاصة جاءت ضمن صعوبات التمويل، وبنظرة ربحية يتطلب رجال الأعمال معرفة سعر الأنشطة التعليمية قبل مشاركتهم المالية،وذلك لمقابلة كل بند بما يتطلبه من نفقات.

ويقلل الأفراد عينة البحث من أهمية بعض الصعوبات وهى حول الهدر فى مدارس التربية الخاصة وزيادة العمالة، وضرورة تحديد المواصفات المعيارية للأداء التعليمى اللازم للمعاق، وقد يرجع ذلك لأن هذه العوامل لا ترتبط بمدارس التربية الخاصة بل ترتبط بمستوى الإدارة بالمديريات ووزارة التربية والتعليم.

ب- صعوبات تتعلق برجال الأعمال:

جدول (٤) صعوبات تتعلق برجال الأعمال عينة البحث

م	العبارة	نسبة متوسط الاستجابة
١	أرى أن تمويل تعليم المعاقين مهمة الحكومة فقط.	٠,٩٤
٢	المشاركة فى تمويل تعليم المعاقين لا تدخل ضمن عملنا.	٠,٩٢
٣	لا طائل من زيادة تمويل تعلم المعاقين لأن المعاق مستواه متواضع جداً.	٠,٩١
٤	المساعدات المالية لهذه المداس غير منتظمة ويصعب الاعتماد عليها.	٠,٩٠
٥	لا أعرف حجم الأموال اللازمة لهذه المدارس.	٠,٩٠
٦	مؤسسات القطاع الخاص عليها أعباء مالية كثيرة ولا تتحمل مسئولية تمويل تعليم المعاق.	٠,٨٩
٧	أفضل المشاركة فى التمويل مقابل تيسيرات فى مجال عملى.	٠,٨٧
٨	أفضل المشاركة فى التمويل مقابل المشاركة فى الإدارة.	٠,٨١
٩	أفضل المشاركة فى التمويل مقابل تخفيض فى الضرائب.	٠,٧٨
١٠	صعوبة الإفادة من خريجى مدارس المعاقين.	٠,٥٢
١١	تحمل مسئولية تعليم المعاقين مهمة شاقة علينا.	٠,٤٥
١٢	لا أفهم فى جدوى تعليم المعاقين حتى أشارك فى تمويله	٠,٤٥

يتضح من الجدول أن هناك تسع صعوبات أمام رجال الأعمال عينة البحث تحول دون مشاركتهم فى تمويل تعليم المعاقين، وقد جاء فى مقدمة هذه الصعوبات وبأعلى نسبة موافقة (٠,٩٤) "أن تمويل تعلم المعاقين مهمة الحكومة فقط"، وأن "المشاركة فى تمويل تعلم المعاقين لا تدخل ضمن عملنا" (٠,٩٢)، وجاءت بعض العبارات لتعبر عن ضعف إقبال رجال الأعمال عينة البحث بقضية المشاركة فى تمويل التربية الخاصة،وهى: لا طائل من زيادة التمويل (٠,٩١)، مؤسسات القطاع الخاص عليها أعباء مالية كثيرة (٠,٨٩)، ولا يرى أفاد العينة فائدة من المساعدات غير المنتظمة من خلال العبارتين: المشاركة فى تمويل تعليم المعاقين لا تدخل ضمن عملنا (٠,٩٢)، المساعدات المالية لهذه المدارس غير منتظمة (٠,٠٩)، وحول مشاركة رجال الأعمال عينة البحث جاءت العبارات الثلاث (٧- ٨- ٩) بدرجات موافقة فوق المتوسط (٠,٨٧- ٠,٨١- ٠,٧٨).

والعبارات التى نالت أقل درجة موافقة ارتبطت بالتربح من خريجى مدارس المعاقين ونالت درجات موافقة (٠,٥٢) للعبارة "صعوبة الإفادة من خريجى مدارس المعاقين"، (٠,٤٥) للعبارة "لا أفهم فى دوى تعليم المعاقين".

وباستعراض هذه النتيجة يتبين تأثير آراء ومعتقدات رجال الأعمال فى عملية المشاركة فى تمويل التربية الخاصة ونحو جدوى هذا النوع من التعليم، ودور الحكومة تجاه ذلك، حيث رأى أفراد العينة أن هذه المهمة تخص الحكومة وحدها ولا علاقة لهم بها. فى حين وافق أفراد العينة على المشاركة ولكن تحت شروط تمثلت فى: تيسيرات ضريبية ومهنية وجمركية- بجانب المشاركة فى الإدارة، وهذا الأمر قد يراه البعض مخالفاً للمبادئ التربوية التى تجعل إدارة التعليم مهمة رجال التعليم فقط، والحقيقة لقد حان الوقت الذى يجب أن تتغير فيه مثل هذه الآراء لأن مهمة إدارة التعليم من الواجب أني شارك ويتعاون فيها كافة أطراف العملية التعليمية، ورجال الأعمال والآباء والبارزين فى البيئة المحلية من أهم هذه الأطراف، ذلك أن وجود من يدفع فى الإدارة مكسب للمدرسة. وتشجيع

لأولئك الذين يجيدون النقد بعيدا عن مواقع العمل، وبذلك يتحقق القول من يدفـع يدير.

ولعل نتائج هذا المحور تشير إلى حجم الجهد الفكرى والتربوى الـــلازم أن تبذله مدارس التربية الخاصة فى الدولة لتقريب وجــهات النظـر فــى المجتمــع المحلى من رجال الأعمال وغيرهم وذلك لتعديل آرائـــهم وعــرض احتياجاتــهم، وتقريب الصورة للطرفين.

ج- صعوبات إدارية:

جدول (٥) صعوبات إدارية للمشاركة غير الحكومية فى تمويل التربية الخاصة

م	العبارة	نسبة متوسط الاستجابة
١	صعوبة إنشاء صندوق رسمى لدعم مدارس المعاقين يتبع جهة عملى.	٠,٩١
٢	صعوبة الإفادة من صندوق الدعم مع تعقيد إجراءات الرقابة المالية.	٠.٨٩
٣	أفضل المشاركة فى دعم مدارس المعاقين من خلال صندوق رسمى.	٠,٨٩
٤	صعوبة فتح فصول لتعليم المعاقين تتبع جهة عملى.	٠,٨٨
٥	صعوبة التوزيع المتوازن لأموال الدعم بين الإدارات التعليمية.	٠,٨٥

يتضح من الجدول وجود بعض الصعوبات الإدارية أمام رجال الأعمال عينــة البحث فى المشاركة فى تمويل التربية الخاصة،وتمثلت هذه الصعوبات فى صعوبـة إنشاء صندوق رسمى للدعم... (٠,٩١) وصعوبة الإفادة من صنـــدوق الدعــم... (٠,٨٩)، ومن هذه الصعوبات صعوبة فتح فصول لتعليم المعاقين تتبع جهة عملى (٠,٨٨) وصعوبة توزيع أموال الدعم (٠,٨٥).

وباستعراض هذه النتيجة يمكن ملاحظة أنها تتمركز حول إنشــاء صنــدوق رسمى لجمع التبرعات، وبالفعل أجمعت الدراسات والأدبيات التربوية على أهميــة إنشاء مثل هذا الصندوق لضمان التنسيق الجيد للأموال المشاركة، والإفادة منـــها فى تطوير بعض الممارسات والأنشطة التربوية فى هذه المدارس.

ولكن أفراد العينة وضعوا أيديهم على مكمن الخطر فى قضية التمويل غير الحكومى، وهو التوزيع غير المتوازن للمساعدات على المدارس والإدارات التعليمية،وبالطبع سيتم ذلك حسب حجم المساعدات بكل إدارة أو بكل مدرسة، وهنا قد يحدث ما لا نرجوه. طفل القرية ذوىالحاجات الخاصةوالظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة أيضا قد لا يجد نفس الفرصة التعليمية والاجتماعية التى يتمتع بها طفل مناطق أخرى أكثر إغداقا والأمر بذلك فى حاجة إلى إدارة لتنسيق المساعدات المحلية والدولية توجد بكل إدارة تعليمية تكون مهماتها:

- استقبال وتنسيق التقدم بالمساعدات.
- التوزيع المتوازن لهذه المساعدات على المدارس وإدارات التعليم.
- البحث عن مصادر أو أفراد لمزيد من المساعدات.
- إعداد خطة علمية مالية دقيقة لاستثمار أموال المساعدات.

وفى ضوء نتائج الدراسة الميدانية يمكن التأكيد على أهمية التمويل غير الحكومى لتعليم ذوى الحاجات الخاصة، وأهمية التنسيق بين المصدر الحكومى وغير الحكومى فى التمويل فى ضوء خطة علمية دقيقة يأتى فى مقدمة توجهاتها ربط التعليم بالمجتمع المحلى كأسلوب وغاية فى ذات الوقت.

رابعا: توصيات البحث

فى ضوء ما قدمه البحث من دراسة نظرية حول أزمة تمويل التربية الخاصة وأهم مصادر وأساليب تمويل هذا النوع من التعليم، وفى ضوء ما قدمه البحث من تصورات حول مصادر وأساليب حديثة لتمويل التربية الخاصة، وما قدمته الدراسة الميدانية من نتائج حول صعوبات التمويل غير الحكومى لمدارس التربية الخاصة، يوصى البحث بما يلى:

١- التوسع فى تطبيق سياسة الدمج فى تعليم المعاقين مع دراسة تكلفة التعليم فى ظل هذه السياسة مقارنة بالنمط التقليدى المستقل.

٢- تشكيل إدارة جديدة لتنسيق المساعدات والمنح بإدارات التربية الخاصة ومديرياتها بالمحافظات تهتم باستثمار هذه المساعدات والبحث عن مصادر جديدة للتمويل.

٣- الاهتمام بعقد مؤتمرات وندوات مشتركة بين مدارس التربية الخاصة ورجال الأعمال والمهتمين فى البيئة المحلية لتقريب وجهات النظر حول تمويل هذا النوع من التعليم.

٤- دراسة إمكانية إنشاء فصول لتعليم ذوى الحاجات الخاصة تتبع جهات أخرى خارج وزارة التربية والتعليم، ولكن تحت إشراف الوزارة، كأن تنشأ هذه الفصول تابعة للأحزاب السياسية أو المصانع أو الشركات القادرة على تحمل هذه المهمة.

٥- إتاحة فرص إنشاء مدارس التربية الخاصة بمصروفات للتخفيف عن كاهل الدولة فى أمر تمويل مداس التربية الخاصة التابعة للوزارة.

٦- ضرورة أن تقدم الدولة تيسيرات للقادرين من رجال الأعمال على المساعدة فى تمويل التربية الخاصة فى الضرائب أو تيسيرات بنكية أو تأمينية للتشجيع على المشاركة.

٧- دراسة إمكانية انضمام رجال الأعمال القادرين على المشاركة فى تمويل التعليم فى إدارة التعليم الذى يشاركون فى تمويله، فقد يدفعهم ذلك إلى مزيد من المشاركة وتحمل المسئولية.

٨- إنشاء إدارة للمعلومات الإحصائية بمدارس التربية الخاصة تقابلها أقسام مماثلة تابعة للإدارات التعليمية والمديريات التعليمية وصولا إلى وزارة التربية والتعليم، كى تهتم بتقديم المعلومات الإحصائية حول العجز فى التمويل ومدى الحاجة إلى مصادر جديدة.

٩- عقد ندوات مشتركة بين مدارس التربية الخاصة ورجال الأعمال حول الإفادة من فكرة المدرسة المنتجة لتسويق منتجات مدارس التربية الخاصة وتطوير هذه المنتجات.

١٠- أن تبدأ محاولات تطوير التربية الخاصة فى مصر، بإقرار مصادر إضافية للتمويل فى ضوء ما قدمه البحث الحالى من تجارب عالمية ومقترحات ونتائج.

وبعد، فهذه خلاصة فكر وجهد وشجون دامت طيلة سنوات مضت اهتم خلالها الباحث بقضية تطوير التربية الخاصة فى بلادنا، فإن أصبت فهذا توفيق من عند الله، وإن كان غير ذلك فمن عندى.

{ وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين }

الباحث

هوامش البحث ومراجعه

(١) رئاسة مجلس الوزراء، تقرير عن الأبنية التعليمية بمدارس التربية الخاصة في بمصر، القاهرة: هيئة الأبنية التعليمية، ١٩٩٨، ص٢٨.

(٢)محمد عزت عبد الموجود، "من قضايا التنمية"، مستقبل التربية العربية، المجلد (١)، ع١، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية بالتعاون مع جامعة حلوان، يناير ١٩٩٥، ص٦٤.

(3)George Psacharopoulos & Mauree Woodhall, Education for Development: An Analysis of Investment Choices, New York: Oxford University Press, 1992, p. 15.

(٤)حامد عمار، التنمية البشرية فى الوطن العربى، القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٢، ص١٦٤.

(٥)محمد منير مرسى، الإدارة التعليمية: أصولها وتطبيقاتها؛ ط٢، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٣، ص٣٢٧.

(٦)إسماعيل محمد دياب، العائد الاقتصادى المتوقع من التعليم الجامعى، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٠، ص٤٦.

(٧)إبراهيم محمد درويش، "دور هندسة القيمة فى خفض تكلفة التعليم"، المؤتمر العلمى الثانى لادارة الجودة الشاملة فى تطوير التعليم الجامعى، جامعة الزقازيق، كلية تجارة بنها، (١١-١٢) مايو ١٩٩٧، ص٢٢٤.

(8)M. Woodhall, Cost-Benefit Analysis, New York: Pergaman Press, 1991, p. 8.

(٩) المركز القومى للبحوث التربوية، تمويل التعليم فى مصر، القاهرة: المركز القومى للبحوث التربوية، ١٩٩٥، ص١.

(١٠)عبد الواحد خالد عبد الحميد، "استثمار فى أمة"، ندوة اقتصاديات التعليم، الرياض: وزارة المعارف، ١٩٩٦، ص١٣.

(١١)محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات التعليم، الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٩٠، ص١٦٠.

(١٢)المرجع السابق، ص ص ١٢٩-١٣٠.

(13)Unesco, World Education Report (1995), Oxford: Unesco Publishing, 1996, pp. 154-157.

(14) _______, Statistical Yearbook (1994), Paris: Unesco, 1995, pp. 22-25.

(١٥) محمد منير مرسى، مرجع سابق، ص٢٩٧.

(16)A. Aidaerman and D. Ablrecht, Financing Education in Developing Countries, London: The Falmer Press, 1995, p.156.

(١٧) وزارة التربية والتعليم، إحصاء استقرارى للتعليم فى الفترة ١٩٩٨/٩٣، القاهرة: مطبعة الوزارة ١٩٩٨، ص١.

(١٨)محمد متولى غنيمة، القيمة الاقتصادية للتعليم (الوضع الراهن واحتمالات المستقبل)، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦، ص٧٧.

(١٩)وزارة التعليم، مشروع مبارك القومى، انجازات التعليم فى ٣ أعوام، القاهرة: مطبعة الوزارة، ١٩٩٤، ص١٣٣.

(20)Tom Schuller (Ed.), The Changing University, Backingham: SRHE and Open University Press, 1995, p. 131.

(٢١)محمد نعمان نوفل، مرجع سابق، ص١٠٢.

(٢٢)المرجع السابق، ص١٠٣.

(٢٣)الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٩٥، القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ١٩٩٦، ص٢٦.

(24)Philip H. Coombs & Jacgues Hallak, Cost Analysis in Education, Washington: The World Bank, 1991, p. 25.

(25)The World Bank, Report About the Development in the World, New York: The World Bank, 1990, p.42.

(٢٦)أحمد إسماعيل حجى، مرجع سابق، ص١٠١.

(27)David Galloway & Others, The Assessment of Special Education, London: Longman, 1994, p. 9.

(٢٨)ميراندا زغلول رزق، "عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة تمويل استثمارات البنية الأساسية فى جمهورية مصر العربية"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثالث، العدد الأول، ١٩٩٥، ص١٢٤.

(٢٩)المجلس الأعلى للجامعات، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى، متطلبات سوق العمل من الجامعات، القاهرة، ١٩٩٥، ص٢.

(٣٠)معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٦، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٤١.

(٣١) وزارة التربية والتعليم، إحصاءات التعليم للعام الدراسى ٢٠٠٢/٢٠٠١، القاهرة: مطبعة الوزارة، ٢٠٠٢، ص١.

(٣٢)عزة كريم، "بعض الجوانب الاجتماعية لمشكلة البطالة فى مصر"، مجلة التربية المعاصرة، القاهرة: أغسطس ١٩٩١، ص٦٤.

(٣٣)آمال العرباوى، "الاستثمار فى التعليم وعوائده الاجتماعية: دراسة تحليلية"، مجلة كلية التربية، العدد (٣٥)، المنصورة: جامعة المنصورة، ١٩٩٧، ص٢٤٦.

(٣٤)منى البرادعى، "تاثير برنامج الإصلاح الاقتصادى على عدالة توزيع الفرص التعليمية فى مصر"، مؤتمر الاصلاح الاقتصادى وآثاره التوزيعية، المنعقد بالقاهرة فى الفترة (٢١-٢٣) نوفمبر ١٩٩٢، القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢، ص٣٠.

(٣٥) محمد نبيل نوفل، إعداد التلاميذ للقرن الحادى والعشرين، دمشق: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٨، ص ص ٩٠، ٨٢.

(٣٦) المرجع السابق، ص ٨٣.

(٣٧) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "مدرسة المستقبل"، المؤتمر الثانى لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب، دمشق (٢٨-٢٠٠٠/٧/٣٠)، تونس: المنظمة العربية للتربية، ٢٠٠٠، ص

(٣٨) المرجع السابق، ص ٦٣.

(٣٩) محمد متولى غنيمة، تمويل التعليم والبحث العلمى العربى المعاصر، أساليب جديدة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠١، ص ٣٧-٤٤.

(40)The College Board of Australia, Increases in College Tuition and Fees Average Five Percent, Australia: The College Board, 1998, p. 4.

(٤١) غادة عبد القادر قضيب البان، قياس العائد الاقتصادى من الإنفاق على التعليم السورى، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٦، ص٨٩.

(42)Mattie Larson, "Public and Relegious Elementary School Cost and Programs", D.A.I (A), Vol. 56, No. 5, 1995, p. 1662.

(43)Judy, I. Jones & Others, Distance Education, Jawa: Jawa State Dept. of Education, 1992, pp. 1-88.

(44)Ariel Fiszbin & George Psacharopoulos, "A Cost-Benefit Analysis of Educational Investment for Planning in Venezuela", Economics of Education Review, Vol. 12, No. 4, New York, 1993, p. 64.

(45)P. R. West, Financing the Future of Educaton, Ohio: Worthington City School, 1995, p. 52.

(46)Duane R. Tappe, "Nineteen Reasons Why Special Education Should Cost More Than Regular Education", Conference of the American Council on Rural Special Education, March (15-18) 1995, New York: A.C.R.S.E, 1995, p.112.

(47)Washington State Higher Education Co-Ordinating Board, Education Cost Study, Olymbia: Board of Education, 1990, p. 44.

(48)Yin Cheong Cheng, School Effectiveness and School Based Management, London: The Falmer Press, 1996, p. 15.

(49)W. Steven Barnett, Benefit-Cost Analysis of Highlscope Perry Preschool Programe, Michigan: High-lscope Educational Research Foundation, 1996, p. 23.

(50)Edward Caffarella & Others, An Analysis of the Cost Effectiveness of Various Electronic Alternatives for Delivering Distance Education Compared to

the Travel Costs for Live Instruction, Colorado: University of Northern Colorado, 1992, p. 2.

(51)K. R. Hough, "Educational Cost-Benefit Analysis", Journal of Economics of Education, Vol. 2, United Kingdom: U.K. Press, 1994, p. 142.

(52)Diana Lee Chairs, "The Implementation of the Middle School Concept as it Correlates to Cost per Pupil Expenditures Local Funding and the Socioeconomic Status of the Community", D.A.I (A), Vol. 57, No. 11, 1997, p. 4613.

(53)Falerie Wilson, "Adult Basic Education in Scotland", Journal of Scottish Educational Review, Vol. 24, No. 1, 1992, p124.

(54)John Tuma & Others, Student Financing of Under-graduate Education, Washington: National Center for Educational Statistics, 1995, p. 24.

(55)National Center for Educational Statistics, Net Cost of Attending Postsecondary Education, Washington: National Center for Educational Statistics, 1995, p. 15.

(56)Congress of the U.S., Senate Commitee on Labor and Human Resources, Reauthorization of the Higher Education act and the Costs of Higher Education,Washington: SCLHR, 1991, p. 5.

(57)Nabeel Alsalam, The Cost of Higher Education, Washington :National Center for Educational Statistics, 1996, p. 34.

(58)Peter L. Wilson, "State Social Mechanisms for University Students Financial Support", Journal of Higher Education Management, Vol. 8, No.1, 1996, p.62.

(59)Maureen Woodhall, "Sharing the Cost of Higher Education", Journal of Education Record, Vol. 72, No. 4, 1991, p. 52.

(60)Robert Rearden, "A Program and Cost Analysis of a Self-Directed Career Decision- Making Program in a

University Career Center", Journal of Counselling, Vol. 14, No. 3, 1996, p. 21.

(61)Ariel Fiszbein & George Psacharopoulos, Op. Cit., p. 66.

(62)Tomas J. Carrol, "An Analysis of the Relationship Between Funding Levels and Expenditure Patterns in New Hampshire High School", D.A.I. (A), Vol. 57, No. 4, 1996, p. 1496

(63)Bob L. Haley, "Major Factors Responsible for Changes in Idaho Public School Funding Disparities Between 1969-1994", D.A.I (A), Vol. 57, No. 4, 1996, p. 1691.

(64)Ibid, p. 142.

(٦٥) محمد متولى غنيمة، اقتصاديات تعليم الكبار، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦، ص٢٤٣.

(٦٦) أحمد إسماعيل حجى، "المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر"، قضايا تربوية، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٢، ص ص ٣٢-٣٥.

(67)Curt Ellenberg, An Analysis of State Funding and Labor Cost Within Pennsylvania's Approved Private Schools for Special Education, Ed.D, University of Pittsburgh, 2000, D.A.I. (A), Vol. 61, No. 8, 2001, p. 3006.

(68)Monchablon, A France System of Education, Paris: OECD, 1992, p. 49.

(69)William G. & Furth D., Financing Higher Education, Paris: OECD, 1990, p. 89.

(٧٠)محمد نعمان نوفل، "بعض الآثار المتوقعة لسياسة التكيف الهيكلى على التعليم"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط؛ ع١، القاهرة: معهد التخطيط القومى، ١٩٩٥، ص٩٨.

(٧١) أحمد إسماعيل حجى، اقتصاديات التربية والتخطيط التربوى، القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٢، ص ١٨٧.

(72)UNEXCO, Statistical Year book, Paris: UNESCO Publishing and Bernon Press, 1998, pp. 192-195.

(٧٣) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، بيان بالاستخدامات الاستثمارية خلال سنوات الخطة الخمسية ٩٧-٢٠٠١م، القاهرة: مطبعة الوزارة، ٢٠٠٢م، ص١.

(٧٤) المرجع السابق، ص ١.

(75)Mary P. Mckeown, Value in School Society, Cambridge: Ballinger Publishing Company, 1993, p. 53.

(٧٦)على عبد الله موسى، "مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالى"، المؤتمر العلمى الرابع، كلية التربية، جامعة حلوان، (٢٠-٢١) أبريل ١٩٩٦، القاهرة: كلية التربية بحلوان، ١٩٩٦، ص٣٦٢.

(٧٧)خلف محمد البحيرى وأحمد حسين الصغير، "النفقات المهنية للمعلمين فى مدارس التعليم العام: دراسة ميدانية"، المجلة التربوية، العدد (١٥)، سوهاج: كلية التربية بسوهاج،، ٢٠٠٠، ص٢٠.

(٧٨)المرجع السابق، ص٢٠.

(79)National Center for Education Statistices, Net Cost of Attending Secondary Education, Columbia: NCES, 1995, p. 12.

(٨٠)محمد محروس اسماعيل، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٨١) الجريدة الرسمية، القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، العدد (٣٤) الصادر فى ١٩٨١/٨/٢٠.

(٨٢) وزارة التربية والتعليم، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، مجلة التربية والتعليم، توصيات المؤتمر القومى لتطوير التعليم الابتدائى (١٩٩٣)، العدد (١٧)، المجلد (٣) يناير ١٩٩٣، ص ٧١-٧٨.

(٨٣) نبيل عبد الخالق متولى، "دور المشاركة الشعبية فى تمويل التعليم المصرى"، مستقبل التربية العربية، المجلد (٧)، العدد (٢٠)، القاهرة: المركز العربى للتعليم والتنمية، ٢٠٠١، ص ص

(٨٤) انظر:

- نويل ف. ماكجين، تقويم الأشكال الجديدة فى دعم التنمية، ترجمة أحمد عطية أحمد، مستقبليات، مجلد (٣٠) عدد (٤)، جنيف: مكتبة التربية الدولى، ٢٠٠٠، ص٥٣٣

- أحمد إسماعيل حجى، المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر، مرجع سابق، ص ص ٢٠٥-٢٢٠.

(٨٥)أحمد إسماعيل حجى، "المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر"، مرجع سابق، ص١٢٨.

(٨٦)المرجع السابق، ص ١٢٩.

(٨٧)المرجع السابق، ص ص ٢٠٥-٢٢٦.

(٨٨)وزارة التربية والتعليم، التعليم فى مصر، القاهرة: مؤسسة روز اليوسف، ١٩٩٠، ص٢٢٣.

(٨٩)حامد عمار، من همومنا التربوية والثقافية، مرجع سابق، ص ٨٥.

(90)Barbara Miles & Dennis Zimmerman, Federal Family Education Loans, Washington: Library of Congress, 1993, p. 5.

(91)David Murphy & Jeff Williams, "Using Regional Cooperation and Technology to Achieve Cost Savings", Educational Technology, Vol. 20, No. 1, 1997, pp. 31-39.

(92)Wills J. Perry & Hobart L. Harmon, "Costs and Benefits of an Investment in Roral Education", Journal of Roral and Small Schools, Vol. 5, No. 1, 1992, pp. 3-9.

(93)Edward Caffarella & Others, "An Analysis of the Cost Effectives of Various Elecctronic Alternatives for Northern Colorado", Education Techonology, Vol. 16, No. 1,1990, p. 2.

(٩٤)محمد محروس اسماعيل، مرجع سابق، ص٢٦٠.

(٩٥)محمد متولى غنيمة، القيمة الاقتصادية للتعليم، مرجع سابق، ص٧٧.

(96)Lunton Gray & Others, Reducing the Cost of Technical and Vocational Education, London: Oeverseas Development Administration, 1993, p. 2.

(97)Harold L. Press, Costs and Consequences, Canada: Royal Commission on Education, 1992, p. 5.

(98)Michael Shattuck Rodi, The Cost Consequences of Appropriate Special Education, Ph.D, Vanderbilt

University, 2000, D.A.I(A), Vol. 61, No. 4, 2000, p.1359.

(٩٩) على السلمى، إدارة الجودة الشاملة، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥.

(100) R. Cole, Total Quality Management, New York: Oxford University Press, 1995, p. 116.

(١٠١) عبد المنعم محى الدين عبد المنعم، إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها فى التربية، دراسة وصفية، مجلة كلية التربية بدمياط، (ع٣٤)، يوليو ٢٠٠٠، ص٩٦.

(١٠٢) محمد عبد الغنى حسن، مهارات إدارة الجودة الشاملة فى التدريب، ط٢، القاهرة: مركز تطوير الأداء، ٢٠٠٠، ص١٤.

(103)A. Kohn, "Turning Learning Into A Business, Concerns About Total Quality", Educational Leadership, September, 1993, p. 14.

(١٠٤)جوزيف جابلونسكى، إدارة الجودة الشاملة، الجزء الثانى، (تطبيق إدارة الجودة نظرة عامة)، ترجمة عبد الفتاح النعمانى، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للادارة، ١٩٩٦، ص٢٦.

(105)L. Thor, Principals of Quality Learning, Madison, W. I.: Magna Publications, 1994, p. 26

(١٠٦)الهلالى الشربينى الهلالى، "إدارة الجودة الشاملة فى مؤسسات التعليم الجامعى والعالى (رؤية مقترحة)"، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد (٣٧)، مايو ١٩٩٨، ص١٥٣.

(107)A. Feigenbaum, "10 Ways to Duality", Management Review, U.S., January, 1991, p. 5.

(108)R. Fortune, Total Qulity: An Executive Guide for the 1990s. Homewood: I.L. Businessone Press, 1990, p. 30.

(١٠٩)فريد النجار، "التعليم الجامعى للانتاج والفعالية الانسانية"، مؤتمر إدارة الجودة الشاملة فى تطوير التعليم الجامعى، بنها: كلية التجارة، (١١-١٢)، مايو ١٩٩٧، ص٣٠٩.

& جون مارش، إدارة الجودة الشاملة، الجزء الثالث (أدوات الجودة الشاملة من الألف إلى الياء)، ترجمة عبد الفتاح النعمانى، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة، ١٩٩٦، ص٧١.

(١١٠) فاروق شوقى البوهى، الإدارة التعليمية والمدرسية، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر، ٢٠٠١، ص٣٧٠.

(١١١) جيوفرى د. هيرتى، تطوير نظم الجودة فى التربية، ترجمة عدنان الأحمر، القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٩، ص٢٨٨.

(١١٢) المرجع السابق، ص٣٧٨-٣٧٩.

(١١٣) أمين محمد النبوى، إدارة لجودة الشاملة، المؤتمر السنوى الثالث للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، جامعة عين شمس، ٢١-١٩٩٥/١/٢١٣.

(114)A. Aldaerman, & D. Ablrecht, Op. Cit., p. 159.

(١١٥)جان كلود إيشر وتيرى شوفالين، "إعادة النظر فى تمويل التعليم بعد الالزامى"، مجلة التربية الفصلية (مستقبليات)، المجلد (٢١)، العدد (٢)، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩١، ص٣٠٩.

(١١٦)محمد محروس اسماعيل، مرجع سابق، ص١٢٩.

(117)M. Wood Hall, "Financing Vocational and Industrial Education", Economics of Education, Research and Study, New York: Pergaman Press, 1990, p. 439.

(118)Tom Schuller, Op. Cit., p. 143.

(119)A. Aidaerman & D. Ablrecht, Op. Cit., p. 59

(١٢٠)جان كلود إيشر وتيرى شوفالين، مرجع سابق، ص ٣٢٦.

(121)Mary P. Mckeown, Op. Cit., p. 158.

(١٢٢)جان كلود إيشر وتيرى شوفالين، مرجع سابق، ص ٣٢٧.

(١٢٣)حامد عمار، من هومنا التربوية والثقافية، مرجع سابق، ص ٨٤.

(124)Susan J. Miller, "A Proposed Methodology for Resource Allocation", D.A.I (A), Vol. 58, No. 1, 1997, p. 91.

(125)Tom E. Kimberling, "The Impact of Changes in Funding on California Community Colleges' Expenditure Patterns 1990/91- 1994/96", D.A.I. (A), Vol. 59, No. 12, 1998, p. 4527.

(126)Deborah A. Verstegen, "Landmark Court Decisions Challenge State Special Education Funding", Center for Special Education Finance-Brief, N. 9, Feb. 1998, California: CSEF, 1998, pp.1-5.

(127)Gustavo Arcia & Others, Education Finance and Education Reform, North Carolina: NC. Center for International Development, 1997, pp. 1-30.

(١٢٨)أحمد إسماعيل حجى، الإدارة التعليمية والادارة المدرسية، مرجع سابق، ص٨٧.

(١٢٩)ج.ب. اتكنسون، اقتصاديات التعليم، ترجمة عبد الرحمن بن أحمد صائغ، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣، ص ١٥٧.

(١٣٠)أحمد إسماعيل حجى، الادارة التعليمية والادارة المدرسية، مرجع سابق، ص٩٦.

(١٣١)المرجع السابق، ص٩٧.

(132)Robert Ernest Dutton, "The Effects of Selected Factors on Idaho Public School Funding Disparities Between 1981-1997", D.A.I. (A), Vol. 58, No. 4, 1998, p. 1205.

(133)Jennifer Ann Sughrue, A Trend Analysis of Ohio's Stata Funding for Public and Nonpublic School Students", D.A.I. (A), Vol. 58, No. 3, 1997, p.747.

(134)Ross H. Ruben, "School-level Budgeting and Resource Allocotion in the Chicago Public Schools", D.A.I. (A), Vol. 58, No. 8, 1998, p. 3015.

(135)National Center for Education Statistics, Revenues and Expenditures for Public Elementary and Secondary Education, Washington: NCES, 1996, pp. 1-9.

(١٣٦)محمد محروس اسماعيل، مرجع سابق، ص ١٤١.

(137)John Aron Abrahams, "An Analysis of the Funding Patterns and Sources of Community-Based Organizations Who Deliver Besic Education", D.A.I. (A), Vol. 58, No. 3, 1997, p. 692.

(138)John William Burkhold, "Financing Public School Capital Construction in California", D.A.I. (A), Vol. 58, No. 5, 1997, p. 1595.

(139)Gregory Allen Frankling, "School Finance Campaigns: Strategies and Other Factors Related to Success", D.A.I. (A), Vol. 58, No. 5, 1997, p.1595.

(140)Andrea Mihaela Serban, "Performance Funding for Public Higher Education", D.A.I. (A), Vol. 58, No. 9, 1998, p. 3443.

(141)James Richard Scharff, "An Analysis of Public School Financial Allocation Policy Alternatives Supported by Selected Education Groups in Iowa", D.A.I. (A), Vol. 59, No. 3, 1998, p. 732.

(١٤٢) حسن أبو بكر العولقى، تجارب محلية وعربية ودولية لمصادر وبدائل لتمويل التعليم، الرياض: مكتب التربية العربية لدول الخليج، ١٩٩٨، ص٥٢.

(143)Ransom W. Doglas, Case, Study Analysis of the Responsibility Center budgeting Process at for Post-secondary Institutions, Ed.D, George Washington University, 2000, D.A.I(A), Vol. 61, No. 7, 2001, p. 2602.

(144) Gordon Clyde Snow, A Comparison of Special Education Expenditures Between Wealthy and Poor Pennsylvania School Districts After the Implementation of the 1991, Funding Regulations, Ed.D., Temple University, 2000, D.A.I (A), Vol. 61, No. 10, 2001, p. 3848.

(١٤٥)صابر محمد عبد ربه، "دور الأحزاب السياسية فى التنمية فى الدول النامية"، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٩٠، ص٢٤٠.

(146)Charles Penn Tien, "Towards A Comprehenseive Theory of Budgeting: Parties, Deficits, Votes, and Spending", D.A.I. (A), Vol. 58, No. 5, 1997, p.1414.

(147)Robert Ernest Dutton, Op. Cit., p. 1205.

(148)Brain O'Neil Brent, "Student and Taxpayer Equitg in Education Finance", D.A.I. (A), Vol. 58, No. 5, 1997, p. 1595.

(149)David H. Monk, Raising Money for Education, California: Corwin Press, 1997, pp. 168.

(150)Davids. Liebschutz & Others, State'Fy 1998 Education Budgets Increase 7.2%, New York: Center for the Study of the States, 1997, pp. 1-14.

(151)__________, Governors'Fy 1998 Education Badgets Focus in Property Tax Cuts and Enrollment Changes, New York: Center for the Study of the States, 1997, pp. 1-4.

(152)Mary P. McKeown, Op. Cit., p. 54.

(١٥٣) محمد متولى غنيمة، تمويل التعليم والبحث العلمي العربى المعاصر، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

(١٥٤)ج.ب. اتكنسون، مرجع سابق، ص ١٦٨

(١٥٥) محمد متولى غنيمة، اقتصاديات تعليم الكبار، مرجع سابق، ص ص ٢٥٠-٢٥٣.

(١٥٦) __________، تمويل التعليم والبحث العلمى العربى المعاصر، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

(١٥٧) سعيد إسماعيل على، دفتر أحوال التعليم، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٩، ص ١٩٩.

الأخ الفاضل

تواجه مؤسسات التربية الخاصة فى مصر صعوبات مالية نتيجة عجز التمويــــل الحكومى عن الوفاء بمتطلبات هذا النوع من التعليم.

ورغبة فى البحث لإيجاد بدائل لدعم هذه المؤسسات التعليمية والإنسانية كان التفكير فى أن يضطلع رجال الأعمال والمجتمع المحلى بدور فى هذه المقام.

والورقة الحالية تسجل بعض الصعوبات التى قد تعوقك عن تقديم العون الفنى والمالى لمؤسسات التربية الخاصة، فيرجى الإجابة عن كل بند حسب وجهة نظرك بوضع علامة (✓) فى الخانة المناسبة.

الباحث

الاسم (اختيارى)

الوظيفة: رجل أعمال ( )

المجلس المحلى ( )

أولاً: صعوبات تتعلق بمدارس التربية الخاصة:

	العبارة	أوافق	متردد	لا أوافق
١	صعوبة تقدير التكلفة الحقيقة لأنشطة المدرسة.			
٢	تحديد المواصفات المعيارية بمستوى الأداء التعليمى بالمدرسة.			
٣	زيادة أعداد العاملين بمدارس المعاقين.			
٤	قلة الإفادة من إنتاج مدارس المعاقين.			
٥	زيادة الهدر المالى فى مدارس المعاقين.			
٦	غياب خطة علمية لتمويل التعليم بمدارس المعاقين.			
٧	عدم وجود قنوات مالية شرعية للمساعدات بمدارس المعاقين.			
٨	صعوبة تسويق إنتاج مدارس المعاقين.			
	صعوبات أخرى تذكر إن وجدت:			

ثانياً: صعوبات تتعلق برجال الأعمال وسلطات الحكم المحلى:

م	العبارة	أوافق	متردد	لا أوافق
١	أرى أن تمويل تعليم المعاقين مهمة الحكومة فقط.			
٢	لا طائل من زيادة التمويل لأن المعاق مستواه متواضع جداً.			
٣	صعوبة الإفادة من خريجى مدارس المعاقين.			
٤	المساعدات المالية لهذه المدارس غير منتظمة ويصعب الاعتماد عليها فى التمويل.			
٥	تحمل مسئولية تعليم المعاق وتدريبه مهمة شاقة.			
٦	المشاركة فى تمويل تعليم المعاق لا تدخل ضمن عملنا.			
٧	مؤسسات القطاع الخاص عليها أعباء مالية كثيرة ولا تتحمل مسئولية تمويل تعليم المعاق.			

م	العبارة	أوافق	متردد	لا أوافق
٨	لا أعرف حجم الأموال اللازمة للمشاركة فى تمويل تعليم المعاقين.			
٩	أفضل المشاركة فى تمويل تعليم المعاقين مقابل تيسيرات فى مجال عمله.			
١٠	أفضل المشاركة فى تمويل تعليم المعاق مقابل المشاركة فى الإدارة التعليمية.			
١١	أفضل المشاركة فى تمويل تعليم المعاقين مقابل تخفيض فى الضرائب المطلوبة منى.			
١٢	لا أفهم فى جدوى تعليم المعاق حتى أشارك فى تمويله.			
	صعوبات أخرى تذكر إن وجدت:			

ثالثاً: صعوبات إدارية:

م	العبارة	أوافق	متردد	لا أوافق
١	صعوبة فتح فصول لتعليم المعاقين تتبع جهة عملى.			
٢	أفضل المشاركة فى دعم مدارس المعاقين من خلال صندوق رسمى لهذا الغرض.			
٣	صعوبة إنشاء صندوق رسمى لدعم مدارس المعاقين يتبع جهة عملى.			
٤	صعوبة الإفادة من صندوق الدعم – إن وجد– مع تعقيد إجراءات الرقابة المالية.			
٥	صعوبة التوزيع المتوازن لأموال الدعم بين الإدارات التعليمية.			
	صعوبات أخرى تذكر إن وجدت:			